أنت والاقتصاد

تأليف

طه بيومي محمد

مؤسس علم الاقتصاد الجيني

الفهرس

- مقدمة. 1

الباب الاول: (فيروسات الشبح الخفي). 2

- التضخم. 4
- سعر الصرف. 21
- الدين العام الداخلي والدين الخارجي. 41
- سوء توزيع الدخل. 53

الباب الثاني: (تعريف بالنظام الاقتصادي وكيف يدار هذا النظام). 68

- ماذا تعرف عن الاقتصاد الجزئي وكيف يدار. 72
- ماذا تعرف عن الاقتصاد الكلي وكيف يدار. 126
- ماذا تعرف عن الاقتصاد العالمي وكيف يدار. 143

الباب الثالث: (كيف تتحكم الحكومة في كل من الاقتصاد المحلي والعالمي). 147

- كيف تتحكم الحكومة في الاقتصاد المحلي. 147
- كيف تتحكم الحكومة في الاقتصاد العالمي. 174

انت والاقتصاد (كيف تتأثر وتؤثر في المنظومة الاقتصادية). 179

مقدمة

عزيزي القارئ انت مدعوا ان تكون معي في رحلة هذا الكتاب (أنت والاقتصاد) فانت المقصود الرئيسي في هذه الرحلة. سوف نرتحل انا وانت من فكرة الي اخري ومن موضوع ذات اهمية الي موضوع اشد وأعمق اهمية. وكل فكرة او موضوع يتم زيارته ستكتشف فيه ما لا تتوقعه من اثار. أمستعد انت ان تكتشف هذه الاثار. تعالي نرتحل الي:

1- مدينة فيروسات الشبح الخفي. هذه المدينة تمتلك من الفيروسات القادرة على تدمير القيمة الشرائية لدخلك فيمكنها ان تجعلك لا تجد قوت يومك.
2- مدن النظام الاقتصادي (سواء كانت مدينة الاقتصاد الجزئي او مدينة الاقتصاد الكلي او مدينة الاقتصاد العالمي) لتتعرف على الاثار السلبية والتي تجعلك ان تهجر وطنك او تتجرع بؤس العيش فقيرا إذا ما اديرت هذه المدن بغير علم.
3- مدينة الامل وفيها نتعرف على الطرقات التي تؤدي بنا الي عالم أفضل مما نحن نعيشه
4- سوف نزور مدينتك انت ايها القارئ لنتعرف كم تأثرت من القرارات الاقتصادية والتي وقعت عليك. ولنتعرف هل انت من ضمن من يصنع الحدث ام من ضمن من يشارك الحدث ام من ضمن الذي يشاهد الحدث. هل انت تتأثر بالحدث دون ان تؤثر فيه. من انت عزيزي القارئ.

المؤلف

مقدمة الباب الاول (الشبح الخفي)

- هل زارك الشبح الخفي وأثر على حياتك؟
- **حتسألني ايه هو الشبح الخفي؟**
- حقول لك إن الشبح الخفي شيء يدخل بيتك دون ان يستئذنك وليس لك القدرة علي ان تمنعه من ذلك ينظر الي دخلك (سواء كان مرتب او معاش او ارباح تتحصل عليها من ادارة اعمالك او حتي من عوائد وديعتك في البنك) فينتقص من قيمة هذا الدخل دون ان ينتقص من عدد الورقات النقدية والتي تمثل هذا الدخل.
- الشبح الخفي هو سارق لقيمة دخلك ولا تستطيع ان تقدمه للمحاكمة برغم وجود الادلة الواضحة علي قيامه بسرقة دخلك.
- الشبح الخفي يمكنه ان ينتقص من قيمة دخلك الي النصف، بل أكثر من ذلك فاذا كان مرتبك على سبيل المثال كان يكفيك لمدة ثلاثون يوما (شهرا) يصبح هذا المرتب لا يكفي عشرة ايام علي الاكثر لو أنفقته بنفس مستويات احتياجاتك السابقة.
- الشبح الخفي قد يؤدي بك ان تتنازل عن كثير من احتياجاتك فلا يبقي لك الا الضرورات التي تبقيك على قيد الحياة (فلا ملبس جيد ولا تعليم جيد ولامسكن جيد ولا حتى طعام جيد).
- الشبح الخفي قد يذيق الانسان مر المذاق الناتج عن الفقر الذي احدثه الشبح الخفي.
- الشبح الخفي يمكن ان يتسبب في غلق بعض الشركات نتيجة لارتفاع التكلفة وخروجهم من سوق المنافسة.
- الشبح الخفي قد يؤدي الي هدم ترابط الاسر. او قد يؤدي الي الخلل الاخلاقي. بدءا من الفساد والرشوة. الي ان يصل الي مراحل الجرائم الذي يعاقب عليها القانون.
- الشبح الخفي لا يقع ضرره فقط على كل من الافراد او الشركات. بل علي الدولة ذاتها من حيث اختلال في ميزان مدفوعاتها. وهروب المستثمرين منها واستدانتها. وبل يصل ضرر الشبح الخفي حتى يطال الجهاز الانتاجي للدولة بالكامل.

- **تسألني ما هي اسلحة هذا الشبح الخفي الذي يستخدمها لانتقاص من قيمة الدخل؟**
- أجاوبك واقولك ان اسلحة الشبح الخفي هي عبارة عن فيروسات قاتلة تتلون حسب اسم ونوع الفيروس والذي يحقق اثاره السلبية المذكورة سابقا. نذكر لك بعضا من هذه الفيروسات على النحو التالي:

1- التضخم.

2- تعويم سعر الصرف.

3- الدين العام الداخلي والدين الخارجي وفوائده.

4- سوء توزيع الدخل.

فيروس الشبح الخفي (التضخم)

- **أنا عارف إنك ستسألني يعني ايه تضخم؟**
- أنا حقول لك إن الاقتصاديين حددوا تعريف التضخم بأنه " كل زيادة في كمية النقود المتداولة تؤدي الي زيادة الاسعار ".
- **يعني ايه الكلام السابق ده. ايه علاقة كمية النقود المتداولة بأسعار المنتجات المعروضة من السلع والخدمات. وليه توجد علاقة طردية بين زيادة كمية النقود والتي تؤدي الي الزيادة في اسعار المنتجات المعروضة؟**
- حقول لك اولا تعالي معي نتعرف يعني ايه نقود. كان في بدء الخليقة لا يوجد بما يسمي بالنقود. وعندما تطورت الحياة وأصبح هناك تخصص في الحياة الاقتصادية. فيوجد شخص على سبيل المثال قد تخصص في الزراعة، ويوجد شخص اخر تخصص في حياكة الملابس، ويوجد شخص يصنع الادوات التي تستخدم سواء في المنزل، او في الزراعة، او في الصناعة، وهكذا. من هنا ظهر بما يسمي بعمليات المقايضة. يعني إيه المقايضة. المقايضة على سبيل المثال انت تريد شراء كيلوا من الارز في مقابل ان تعطي صاحب الارز عشرة من بيض الدجاج وهكذا. ففي بداية استخدام نظام المقايضة كنظام لتبادل السلع والخدمات. كانت هناك مفاوضات شديدة من اجل تحديد قيم السلع المتبادلة، حتى استقر العرف على سبيل المثال بأن " كيلوا الارز يساوي عدد عشرة من بيض الدجاج " وهكذا.
- **انا أسألك عزيزي القارئ هل يوجد بما يسمي بالتضخم في نظام المقايضة؟**
- أنا عارف إنك ستقول لا يوجد تضخم في نظام المقايضة، لإنه لا يوجد ارتفاع في اسعار السلع المتبادلة، بسبب ثبوت العرف على تحديد قيم هذه السلع (لأنه مازال كيلوا الارز يساوي عدد عشرة من بيض الدجاج). فلم يحدث مثلا ان أصبح كيلو الارز يساوي عدد خمسة عشرة من بيض الدجاج.

- برغم ميزة استخدام نظام المقايضة والذي منع ما يسمي بالتضخم (ارتفاع الاسعار). الا انه أصبح نظام يعوق سرعة وحركة التبادل التجاري بسبب ظهور الجديد من السلع والخدمات، والتي يتطلب من العرف القائم على استقرار قيمها مقابل جميع السلع والخدمات الأخرين. وهنا ظهر بما يسمي بالنقود ولكي نتعرف على قيمة وحدة النقد المتداولة فقد كانت الفئة النقدية تتكون من فئة الواحد (واحد دينار – واحد درهم ...الخ). وتم استخدام نظام المقايضة لمعرفة قيمة الوحدة النقدية. تقولي ازاي؟ اقول لك على سبيل المثال إذا كان عدد عشرة من بيض الدجاج يساوي عدد اثنين من فئة الدرهم (على سبيل المثال). فمعني ذلك ان كيلو الارز أصبح قيمته عدد اثنين من فئة الدرهم، وهكذا. احلت النقود محل المقايضة لجميع السلع والخدمات المتداولة.
- وبرغم وجود ميزة لنظام النقود والتي اعطت قيمة لكل سلعة او خدمة متداولة، بما يسرع من عمليات الشراء والبيع دون مفاوضات عنيفة. ظهرت الكارثة العظمي والتي تتلخص بان القيمة النقدية للدرهم لا تنتهي بإتمام عملية التبادل (الشراء والبيع). كما كان الحال في نظام المقايضة. يعني ايه الكلام ده؟ كان في نظام المقايضة كانت قيم السلع والخدمات تنتهي بانتهاء عملية التبادل. فمثلا قيمة البيض المباع ينتهي قيمته المتداولة عندما يتم استخدام هذا البيض، وهكذا بالنسبة للكيلو الارز ينتهي قيمته المتداولة عندما يتم استخدامه. (بمعني ان قيم السلع تنتهي بانتهاء استخدام هذه السلع. من هنا لا يمكن ان يظهر التضخم في نظام المقايضة لان قيم السلع تنتهي بانتهاء استخدامها. ومن هنا لا يمكن تطبيق مقولة الاقتصاديين عن التضخم بإنه (كل زيادة في كمية النقود المتداولة تؤدي الي زيادة الاسعار ". وهذا يرجع الي غياب الوحدة النقدية في نظام المقايضة. اما عندما ظهرت الوحدة النقدية فقد اصبحت قيمتها لا تنتهي بانتهاء عملية التبادلية (الشراء والبيع) للسلع والخدمات. بل اصبحت الوحدة النقدية كمخزون للقيمة تستخدم وقتما يشاء صاحبها.

- **ستسألني لماذا سميت ظهور الوحدة النقدية بالكارثة الكبري؟ أتريد ان نرجع الي نظام المقايضة المعقد والذي لا يمكن استخدامه في عصرنا الحديث والذي فيه الاف، بل ملايين من السلع والخدمات المتبادلة. حتى لو استخدم نظام المقايضة فسوف يستخدم في حدود ضيقة جدا. فنظام المقايضة سوف يبطء من النمو الاقتصادي المنشود فما قولك؟**
- أقول لك لا تزعل أنا متفق معاك. باننا لا نستطيع استخدام نظام المقايضة في عصرنا الحديث. ومع ذلك هذا لا يمنعنا من معرفة الكوارث الذي احدثها نظام النقود.

من اول تلك الكوارث ان اصبحت الوحدة النقدية مخزون للقيمة. تخيل معي هذا المثال أنك اصلحت سيارتك بتكلفة ألف جنيه، ثم تم استخدام هذه الالف في شراء قطع غيار، ثم استخدمت نفس الالف في شراء مواد غذائية، ثم استخدمت نفس هذه الالف في شراء ملابس، وهكذا. فمعني ذلك ان قيمة هذه الالف عندما تتم دورتها السنوية فإنها من المحتمل ان تتم شراء من السلع والخدمات ما قيمته عشرة الاف جنيه. ومن خلال نتيجة معادلة التضخم التالية نتعرف على حجم هذا التضخم الساري في الدولة

التضخم = قيمة السيولة المتاحة x عدد دوران السيولة في السنة

قيمة الناتج القومي في السنة

يعني ايه الكلام ده. إذا كان قيمة الوحدة النقدية المتاحة للصرف في السنة تبلغ ألف جنيه. وان هذه الالف جنيه تستخدم قيمتها عدد عشر مرات من الدورات في خلال هذه السنة لشراء السلع والخدمات. فمعني ذلك يمكن القول ان النقود المتاحة للتعامل ليس الالف جنيه، بل هي الالف جنيه مضروبا في عدد الدورات في السنة معني ذلك وبسبب استخدام قيمة مخزون القيمة للألف جنيه. فيصبح النقود المتاحة للتعامل في السنة = 1000 جنيه X 10 مرات = 10000 جنيه. عندئذ يجب ان

يكون قيمة السلع والخدمات المنتجة والمباعة خلال هذه السنة تبلغ قيمتها 10000 جنيه وبالتالي لا يحدث ما يسمي بالتضخم.

مما سبق يمكن القول يجب ان تبلغ السيولة النقدية المتاحة في السنة، واحد علي عشرة (1 / 10) من حجم وقيمة السلع والخدمات المنتجة والمباعة في السنة حتي لا يحدث التضخم.

- تخيل معي عزيزي القارئ لو أن السيولة المتاحة في التعامل ليست (واحد على عشرة) من قيمة السلع والخدمات المتاحة في السنة كما أشرنا. فاذا كانت السيولة المتاحة بعدد دورانها لا تساوي حجم وقيمة السلع والخدمات المنتجة والمباعة في السنة. فماذا يحدث إذا كانت السيولة المتاحة اضعاف اضعاف قيمة السلع والخدمات المنتجة والمباعة في السنة. فعلي سبيل المثال، إذا كانت السيولة المتاحة في الدولة (سواء كانت في شكل سيولة نقدية او شكل دين محلي او خارجي او في شكل ائتمان بنكي) تبلغ واحد تريليون جنيه. وان قيمة الانتاج القومي او الناتج القومي يبلغ واحد تريليون جنيه. فمعني ذلك ان قيمة النقود المتاحة للتعامل في السنة (باستخدام مخزون القيمة للنقدية) هي عشرة اضعاف من قيمة السلع والخدمات وذلك بسبب عدد دورات التي تتم لمبلغ واحد تريليون جنيه في السنة وبتطبيق المعادلة السابقة.

$$\text{التضخم} = \frac{\text{قيمة السيولة المتاحة} \times \text{عدد دوران السيولة في السنة}}{\text{قيمة الناتج القومي في السنة}}$$

وبالتعويض في المعادلة سالفة الذكر فان:

$$\text{التضخم} = \frac{1 \text{ تريليون قيمة السيولة المتاحة} \times 10 \text{ عدد دوران السيولة في السنة}}{1 \text{ تريليون قيمة الناتج القومي في السنة}} = 10 \text{ مرات}$$

معني ذلك ان قيمة السيولة المتاحة (واحد تريليون جنيه) في حقيقة الامر هي عشرة اضعاف من قيمة الناتج القومي في السنة. ويرجع ذلك بسبب عدد دورات السيولة المتاحة في السنة. او يمكن القول ان واحد تريليون جنيه قادر ان يشتري من السلع والخدمات في السنة ما قيمته عشرة تريليون جنيه، وليس واحد تريليون جنيه من السلع والخدمات. وهذا يفسر انخفاض القوة الشرائية للنقود بسبب ان المعروض من العملة المتاحة للتعامل هي أكبر من قيمة المعروض من السلع والخدمات. ونتيجة العرض والطلب بين السيولة المتاحة وبين قيمة الناتج القومي يحدث ارتفاع في اسعار تلك السلع والخدمات وهذا ما يسمي " بالتضخم ".

فاذا كان مرتبك يبلغ 1000 جنيه في الشهر قبل حدوث هذا التضخم. فلكي لا ينتقص قيمة مرتبك عندما يكون هناك سيولة متاحة في الدولة واحد تريليون. وان قيمة حجم وقيمة السلع المنتجة والمباعة في السنة بمقدار واحد تريليون جنيه. فإنك تحتاج ان يصل مرتبك ليصبح:

قيمة المرتب بعد التضخم = 1000 جم (قيمة المرتب قبل التضخم) x 10 مرات (نتيجة التضخم) = 10000 جم

وذلك من اجل الحفاظ على القوة الشرائية التي كنت تتمتع بها قبل ظهور التضخم. فان لم يتم ذلك عرفت مدي السرقة التي تمت في قيمة دخلك (المرتب)، والذي تآكل بسبب ارتفاع الاسعار نتيجة السيولة الزائدة والمتاحة للتداول. او ما يسمي بالتضخم. وبطريقة اخري يمكن وصف ما سبق بان قيمة الـ 1000 جم قبل التضخم اصبحت قيمتها 100 جم بعد التضخم. بمعني انه أصبح الـ 1000 جم بعد التضخم تشتري من السلع والخدمات ما كانت تشتريه الـ 100 جم قبل التضخم ولكي تحسب القيمة الحقيقية لمرتبك طبق هذه المعادلة.

القيمة الحقيقية للنقود بعد التضخم = السيولة المتاحة لك قبل التضخم (وليكن مرتبك) / رقم التضخم

القيمة الحقيقية للنقود بعد التضخم = $\frac{1000}{10}$ = 100 جم

- من ثاني الكوارث التي ظهرت نتيجة ظهور الوحدة النقدية كمخزون للقيمة انه يمكن ان يتلاعب في قيمة هذا المخزون للقيمة النقدية. فعندما تستورد دولة ما مواد خام وليكن سلعة كالبترول. فإن هذه الدولة تزيد من قيمة العملة التي تستورد بها تلك السلعة فتتحصل الدولة المستوردة على هذا المورد (البترول) بأثمان رخيصة. هنا يمكن القول انه تم سرقة المورد بثمن رخيص وبغير قيمته الحقيقية نتيجة التلاعب في قيمة مخزون العملة.

كما يمكن التلاعب في قيمة مخزون العملة بحيث يمكن رفع قيمتها عندما تصدر الدولة منتجاتها لتحقيق ارباح غير حقيقية، او بغرض تعجيز بعض الدول او الشركات من الحصول على تلك الموارد نتيجة ارتفاع تكلفتها، او تتحمل هذه الدول او الشركات التكلفة العالية المغال فيها فتخرج من سوق المنافسة.

نرجع للسؤال المهم الذي ذكرناه في بداية الحديث عن التضخم الا وهو ما هي علاقة كمية النقود المتداولة بأسعار المنتجات المعروضة من السلع والخدمات؟ وهل يوجد علاقة طردية عندما تزداد حجم السيولة المتاحة من النقد، يزداد معها اسعار السلع والخدمات؟

عرفنا في سياق حديثنا، انه لو حجم وقيم السيولة واحد على عشرة من حجم وقيمة السلع والخدمات المتاحة، لما كان هناك مشكلة تسمي بمشكلة التضخم.

- **ربما تسأل لماذا يجب ان تكون قيمة السيولة المتاحة للتداول واحد على عشرة من قيمة السلع والخدمات المتاحة للشراء والبيع؟**
- سيادتك لو نظرت الي فئات المجتمع في اي دولة، لوجدت ان أكبر فئة موجودة بها هي فئة الموظفين اصحاب المرتبات الشهرية. وكذلك اصحاب المعاشات. اما

اصحاب الدخول المتغيرة (مثل التجار ورجال الاعمال) لا يمثلوا أكثر من عشرة بالمائة من هؤلاء الموظفين. (انظر الي شركتك او مؤسستك كم هم اصحاب الشركة وكم هم الموظفين الذين يعملون فيها). وبفرض ان هؤلاء الموظفون سوف ينفقون مرتباتهم الشهرية بالكامل على مدار عشرة أشهر، وهي عدد دوران السيولة المتاحة تحت ايديهم. وان هناك شهران سوف يدخرون فيها مرتباتهم فلا ينفقونها تحسبا لأحداث المستقبل. لذا تم احتساب عدد دوران السيولة (عشرة مرات). نرجع الي حديثنا عن التضخم. ونقول ان التضخم يحدث نتيجة زيادة حجم وقيمة السيولة عن حجم وقيمة السلع والخدمات المتداولة. اي يصبح حجم وقيم السيولة أكبر من واحد على عشرة من حجم وقيمة السلع والخدمات المتاحة.

- **والسؤال الان لماذا تزداد كمية النقود؟**

تزداد كمية النقود (السيولة) عندما يكون هناك:

1- طبع للنقود لمقابلة العجز في الموازنة العامة للدولة وكذلك لمواجهة النفقات العامة للدولة والنفقات العسكرية.

2- تزداد كمية النقود في ظل وسائل الائتمان والتقسيط المتاح في الدولة. مما يساهم في زيادة الانفاق.

3- تزداد كمية النقود في وجود الاقتراض. (خصوصا الاقتراض الخارجي والذي ياتي في شكل نقدي وليس في شكل منتجات مثل الآلات والمعدات ...الخ).

4- تزداد كمية النقود عندما تزداد تحويلات العاملين بالخارج (التحويلات النقدية).

- **حاسب انا اختلف معاك. ازاي تقول ان تحويلات العاملين بالخارج تزيد من كمية النقود، وبالتالي تزيد من حجم التضخم في الدولة. مش هذه التحويلات هي التي تدعم الدولة خصوصا بالعملات الاجنبية والتي تحتاجها الدولة؟**

- عزيزي السائل هؤلاء العاملين بالخارج عملوا وقدموا خدماتهم للدول الذين عملوا فيها. بمعني اخر ان هؤلاء العاملين ساهموا في زيادة السلع والخدمات في الدول

الذين عملوا فيها في مقابل تلك النقود الذي حصلوا عليها. ثم تم تحويل تلك النقود الي البلد الام دون ان يكون لها مقابل من السلع والخدمات في بلد الام. الا تعلم ان من حق هؤلاء ان يشتروا من السلع والخدمات الموجودة في بلد الام بتلك الاموال المحولة من الخارج والتي تعتبر مثلها مثل طبع النقود. وتأثيرها كذلك على التضخم مثل طبع النقود. الميزة الوحيدة لتحويل اموال العاملين بالخارج عن طبع النقود، هو استطاعة الدولة ان تجلب بتلك الاموال سلع وخدمات من الخارج مما يزيد الناتج القومي. ويحسن من نسب التضخم. اما إذا لم تستخدم تلك الاموال (اموال تحويلات العاملين بالخارج) في استيراد السلع والخدمات من الخارج وبقيت في دولة الام، لكان لها اثر سلبي وبالتالي يزداد نسبة التضخم.

- **والسؤال هل زيادة كمية النقود العامل الوحيد والذي يتسبب في ارتفاع نسب التضخم؟**
- الاجابة بالطبع لا. سيادتك لو نظرت الي عناصر معادلة التضخم لوجدت الاتي:

1- عنصر السيولة المتاحة من النقود وقد تكلمنا عن ذلك. لماذا تزداد كمية النقود.

2- عنصر خاص بمعدل دوران هذه السيولة في خلال السنة. حيث كلما زاد معدل دوران السيولة خلال السنة كلما زاد تأثيرها في زيادة التضخم.

3- عنصر الناتج القومي من السلع والخدمات. فكلما قل الاستثمار وقل معه الانتاج وبالتالي يقل معه المعروض من السلع والخدمات. كلما ادي ذلك الي ارتفاع اسعار تلك السلع والخدمات، وبالتالي يظهر بما يسمي بالتضخم والعكس صحيح.

- **كيف يحدث ارتفاع الاسعار نتيجة زيادة المعروض من النقود عن المعروض من السلع والخدمات او ما انت تسميه بالتضخم؟**
- عزيزي القارئ هناك قانون اسمه قانون العرض والطلب. فعندما يزداد العرض الخاص (مثلا) بالسيولة النقدية، مع قلة المعروض من السلع والخدمات. فسيؤدي ذلك الي زيادة الاسعار. او بمعني اخر اذا كان (10 س) من عملة نقدية ما قادرة

علي شراء وحدة واحدة من السلع. ففي وجود التضخم نجد ان (20 س) من نفس العملة النقدية هي القادرة على شراء نفس الوحدة الواحدة من السلع. وهذا يسمي بارتفاع الاسعار والذي سببه التضخم نتيجة زيادة السيولة عن حجم وقيمة السلع والخدمات. او يمكن القول بطريقة اخري ان قيمة العملة (القوة الشرائية للعملة) قد انخفضت نتيجة التضخم.

- بعدما تعرفنا على ما هو التضخم والذي كان " كل زيادة في كمية النقود المتداولة تؤدي الي زيادة الاسعار ".
- وعرفنا ان نظام المقايضة لا يظهر فيه مشكلة التضخم.
- كما عرفنا ايضا ان النظام المثالي في كمية النقود المتداولة، والتي لا تسبب التضخم، ان تكون كمية النقود المتداولة واحد علي عشرة من حجم وقيمة السلع والخدمات المتداولة. او بمعني اخر ان يكون نتيجة معادلة التضخم تساوي واحد صحيح.
- كما عرفنا ان النقود لها ميزة كمخزن للقيمة والتي لا تستهلك وتنتهي باستخدامها كما هو الحال في نظام المقايضة. حيث تنتهي قيمة السلعة المتداولة والتي يتم بها المقايضة بالانتهاء من استخدامها.
- النقود باستخدام ميزتها كمخزن للقيمة يمكن استخدامها أكثر من مرة خلال العام ووقتما يشاء اصحابها. مما يضاعف من قيمة السيولة المتاحة عند دورانها.
- يمكن التلاعب في قيمة النقود (كمخزن للقيمة) للحصول علي موارد رخيصة الثمن او العكس صحيح. لتحقيق ارباح كبيرة عند التصدير او لتعجيز الاخرين من اجل خروجهم من المنافسة.
- تعرفنا ايضا على اسباب زيادة كمية النقود (طبع النقود – زيادة الانفاق العام والانفاق العسكري – الاقتراض النقدي – زيادة الائتمان والتقسيط – تحويلات العاملين بالخارج النقدية وليس السلعية)

- كما عرفنا نتيجة قانون العرض والطلب. والذي اوضح ان تأثير زيادة كمية النقود عن حجم وقيمة الناتج القومي من السلع والخدمات يؤدي الي ارتفاع اسعار تلك السلع والخدمات المنتجة والمتاحة للبيع. وهذا ما يعرف بالتضخم او بمعني اخر انخفاض القوة الشرائية للنقود.
- وعرفنا ايضا ان هناك عوامل اخري غير زيادة كمية النقود والتي تؤثر سلبا على القوة الشرائية للنقود. مثل معدل دوران النقود في السنة. فكلما زاد معدل دوران النقود في السنة أثر ذلك سلبا على القوة الشرائية للنقود. وهذا يظهر عندما يكون هناك حافز على الانفاق. كما ان حجم وقيمة الناتج القومي له تأثير سلبي على القوة الشرائية للنقود خصوصا عندما يقل الاستثمار وبالتالي يقل معه حجم وقيمة الناتج القومي من السلع والخدمات.
- **هنا يأتي هذا السؤال المهم. كيف نعالج التضخم وبالتالي علاج تأثيراته السلبية من ارتفاع الاسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود؟**
- عزيزي القارئ هذا سؤال مهم بالفعل فبعد ان تعرفنا على كل شيء يخص التضخم يبقي لنا ان نتعرف علي علاج هذا التضخم. فلنبدأ رحلة العلاج في السطور القادمة.

علاج فيروس الشبح الخفي (التضخم)

عزيزي القارئ من اين وكيف نبدأ علاج التضخم في اعتقادك؟ وما هي الاسس التي نعتمد عليها لعلاج هذا الفيروس (التضخم)؟

نعم بالضبط كما قلت. يجب الرجوع الي المعادلة والتي تحدد قيمة التضخم. فمن خلال هذه المعادلة نتعرف على العناصر التي تؤثر سلبا او ايجابا على قيمة التضخم وهي على النحو التالي:

التضخم = قيمة السيولة المتاحة x عدد دوران السيولة في السنة
قيمة الناتج القومي في السنة

من المعادلة السابقة نجد ان التضخم يتكون من ثلاثة عناصر على النحو التالي:

- **العنصر الاول:** قيمة السيولة المتاحة (النقدية المتاحة للتداول + القروض النقدية + الائتمان والتقسيط + تحويلات العاملين بالخارج النقدية).
- **العنصر الثاني:** عدد دوران السيولة في السنة.
- **العنصر الثالث:** قيمة الناتج القومي من السلع والخدمات في السنة.

وبالنظر الي نتيجة معادلة التضخم نجد ان لها ثلاث احتمالات على النحو التالي:

- **الاحتمال الاول:** نتيجة معادلة التضخم تساوي واحد صحيح.

معني ذلك لا يوجد ما يسمي بالتضخم. اي ان كمية النقود المتداولة بعدد دورانها مساوي تماما لقيمة السلع والخدمات المتداولة والتي انتجتها الدولة. (مثال)

التضخم = 1 تريليون قيمة السيولة المتاحة x 10 عدد دوران السيولة في السنة = 1 مرة
10 تريليون قيمة الناتج القومي في السنة

- **الاحتمال الثاني:** نتيجة معادلة التضخم اقل من واحد صحيح.

في هذه الحالة يكون قيمة الناتج القومي من السلع والخدمات المتداولة أكبر من قيمة السيولة المتاحة مضروبا في عدد دوران السيولة في السنة.

- معني ذلك يوجد عجز في السيولة. وبرغم لا يوجد ما يسمي في هذه الحالة بالتضخم. الا ان عجز السيولة سوف يؤدي الي بطء النمو الاقتصادي للدولة (اقرأ نظرية العالم الاقتصادي " كينز ")

التضخم = 1 تريليون قيمة السيولة المتاحة x 10عدد دوران السيولة في السنة = 0.67 مرة
15 تريليون قيمة الناتج القومي في السنة

- نلاحظ في هذا الاحتمال، ان نتيجة معادلة التضخم هي اقل من الواحد الصحيح فهو (0.67) معني ذلك يوجد عجز في السيولة. ولعلاج ذلك يمكن معرفة حجم وقيمة السيولة والمطلوب زيادتها عن طريق المعادلات التالية.
- **نسبة العجز في السيولة المطلوب زيادتها** = النسبة المثالية للتضخم (الواحد الصحيح) – نسبة العجز (الناتجة عن معادلة التضخم) = 1– 0.67 = 0.33

حجم وقيمة السيولة المطلوب زيادتها = قيمة الناتج القومي x نسبة العجز في السيولة والمطلوب زيادتها
10 (عدد دوران السيولة في السنة)

حجم وقيمة السيولة المطلوب زيادتها = 15 تريليون x 0.33 = 0.5 تريليون جنيه تقريبا
10

اجمالي السيولة المطلوب اتاحتها للتداول = قيمة السيولة قبل العجز + قيمة السيولة المطلوب زيادتها = 1 تريليون + 0.5 تريليون = 1.5 تريليون

- بناء ما سبق يمكن اعادة تطبيق معادلة التضخم لنتأكد اننا علاجنا عجز النقدية المتداولة وهذا تم بصورة صحيحة.

التضخم = 1.5 تريليون قيمة السيولة المتاحة x 10عدد دوران السيولة في السنة = 1 مرة
15 تريليون قيمة الناتج القومي في السنة

- بما انه أصبح نتيجة معادلة التضخم تساوي واحد صحيح فقد تم علاج عجز السيولة في الاحتمال الثاني بصورة صحيحة. وهذا هو انسب شيء لإدارة الاقتصاد القومي حيث لا يوجد عجز في السيولة. وكذلك لا يوجد تضخم في المنظومة الاقتصادية.
- **الاحتمال الثالث:** نتيجة معادلة التضخم أكبر من واحد صحيح.

معني ذلك انه يوجد ما يسمي بالتضخم. اي ان كمية النقود المتداولة بعدد دورانها أكبر من قيمة السلع والخدمات المتداولة والتي انتجتها الدولة (مثال)

التضخم = 1.5تريليون قيمة السيولة المتاحة x10عدد دوران السيولة في السنة = 1.5 مرة
10 تريليون قيمة الناتج القومي في السنة

نلاحظ هنا ان نتيجة معادلة التضخم هي اكبر من الواحد الصحيح فهي (1.5) معني ذلك انه يوجد تضخم ولعلاج ذلك يمكن معرفة قيمة السيولة المطلوب سحبها من التداول وهي علي النحو التالي:

نسبة السيولة المطلوب سحبها = نسبة التضخم الحالية – النسبة المثالية للتضخم

$$= 1.5 - 1 = 0.5$$

قيمة السيولة المطلوب سحبها = قيمة الناتج القومي x نسبة السيولة المطلوب سحبها
عدد مرات دوران السيولة في العام

قيمة السيولة المطلوب سحبها = $\frac{10 \text{ تريليون} \times 0.5}{10}$ = 0.5 تريليون

قيمة السيولة المطلوبة للتداول= قيمة السيولة المتاحة حاليا – قيمة السيولة المطلوب سحبها

$$= 1.5 - 0.5 = 1 \text{ تريليون}$$

وبتطبيق معادلة التضخم بعد علاج الزيادة في السيولة (بعد سحبها من التداول) نجدها علي النحو التالي:

التضخم = 1 تريليون قيمة السيولة المتاحة x10عدد دوران السيولة في السنة = 1 مرة
10 تريليون قيمة الناتج القومي في السنة

هكذا تأكدنا اننا نجحنا في معالجة التضخم. وأصبح لا يوجد له اثر سلبي وهذا لأننا حققنا ان تكون نتيجة معادلة التضخم دائما ان تكون واحد صحيح.

- **انت مش ملاحظ إنك اعتمدت على عنصر (السيولة المتاحة للتداول) فقط في علاج التضخم دون ان تتطرق الي العنصرين الباقيين (وهما عنصر معدل دوران السيولة في السنة وعنصر قيمة الناتج القومي من السلع والخدمات). هذا من ناحية ومن ناحية اخري، كما اننا نعرف كيف نطبع النقود في حالة عجز السيولة. وهذا امر سهل. ولكنك لم تذكر كيف نسحب السيولة الزائدة من التداول؟**
- عزيزي القارئ انت تحرجني دائما بسبب تركيزك في طرح اسئلتك.

انا اود اولا ان اوضح لك وجهات نظر الاقتصاديين في معالجة التضخم وهي على النحو التالي:

1- من هؤلاء الاقتصاديين من تبني ان يعالج الاثار المترتبة والتي انتجها التضخم. من حيث انه يعالج القوة الشرائية وارتفاع اسعار السلع والخدمات. وبالتالي فهو لا يعالج اساس المشكلة والمتمثلة في وجود التضخم نفسه والذي تسبب في هذه الاثار.

2- منهم من يعالج التضخم نفسه عن طريق تخفيض السيولة المتاحة للتداول، بفرض الضرائب المختلفة مما يؤثر على معيشة الافراد وكذلك الشركات حيث يعانوا من ارتفاع الاسعار والذي تسبب فيه التضخم. وفي نفس الوقت يعانون من دفع الضرائب مع وجود انخفاض في القوى الشرائية للدخول الخاصة بهم مما يزيد المواطنين معاناة فوق معاناتهم.

3- منهم من يعالج التضخم عن طريق سحب السيولة المتاحة للتداول عن طريق الاقتراض من خلال اصدار اذون الخزانة. وهذا العلاج قد يوقف التضخم لمدة محددة، ولكن بعد ذلك سوف يزيد التضخم، بل ويتضاعف مقداره بسبب رجوع السيولة مرة اخري للتداول بعد انتهاء فترة اذون الخزانة، ليس فقط بقيمة السابقة، بل مضاف اليها خدمة الدين والمتمثل في فوائد اذون الخزانة.

4- قد يري بعض الاقتصاديين الهاء اصحاب السيولة المتاحة وصرف وجهة نظرهم الي المضاربة في البورصة. حيث تصبح تلك الاموال خارج نطاق الانفاق السريع

ومحبوسة في نطاق المضاربة، فلا تحدث تأثيرها السلبي على الحياة الاقتصادية وبذلك يكون قد عالج جزء من هذا التضخم.

5- العلاج الحقيقي للتضخم سيكون من خلال عناصر الثلاثة المكونة لمعادلة التضخم من حيث:

أ- بالنسبة للعنصر الاول والمتمثل في السيولة المتاحة. فيما سبق تعرفنا كيف نحدد مقدار وقيمة السيولة المراد سحبها من التداول. وتسحب السيولة عن طريق اتباع الخطوات التالية:

*- تقليل الائتمان والموجه الي الاستهلاك وزيادة احتياطيات البنك المركزي.

*- تقليل نظام التقسيط لخفض الانفاق الاستهلاكي.

*- توظيف المباشر للسيولة في انشاء مشاريع جديدة دون ان تمر هذه السيولة من خلال المؤسسات المالية (كالبنوك) وسوف نشرح ذلك لاحقا.

ب- اما بالنسبة للعنصر الثاني تقليل عدد دوران هذه السيولة خلال العام. وذلك من خلال تطبيق الخطوات التي ذكرت في العنصر الاول بالإضافة الي:

*- تخفيض الانفاق العام وتوجيه هذا الانفاق في شراء الاصول الاستثمارية.

ج- اما بالنسبة للعنصر الثالث وهو قيمة الناتج القومي فيعتبر العنصر الاساسي في حالتنا والمعني بعلاج التضخم وهو زيادة الناتج القومي من السلع والخدمات المتداولة. (ملحوظة: المقصود هنا بقيمة الناتج القومي في حالتنا انه يختص فقط بالسلع والخدمات وليس من ضمنها قيمة البنية الاساسية للدولة حيث ان إنفاق الناس والتي لديهم السيولة تكون على السلع والخدمات وليس البنية الاساسية للدولة).

- **كيف يتم توظيف السيولة المراد سحبها من التداول وتوظيفها توظيفا مباشرا في انشاء مشاريع جديدة دون مرور هذه السيولة من خلال المؤسسات المالية**

(كالبنوك) كما ذكرت سلفا– حيث تساهم هذه الاموال في زيادة الناتج القومي من السلع والخدمات وبالتالي يتم علاج التضخم؟

- عزيزي القارئ لكي نطبق فكرة زيادة الناتج القومي من السلع والخدمات عن طريق توظيف السيولة الزائدة مباشرة في انشاء مشاريع جديدة من اجل علاج التضخم يجب ان نتبع الخطوات التالية:

1- احتساب مقدار السيولة المراد سحبها من التداول كما ذكرنا ذلك سلفا.

2- ان تقوم الحكومة بإنشاء المشاريع التي تحتاجها الدولة حيث تكون هذه المشاريع في شكل شركات مساهمة وتطرح أسهم تلك الشركات في البورصة حيث يكتتب فيها اصحاب السيولة كل حسب مقدرته على ان تكون لهذه الشركات مميزات التالية حتي تشجع الناس علي الاكتتاب فيها.

أ- يمكن اعطاء تلك الشركات ميزات مثل تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية وكذلك الرسوم التي تفرض على تقديم الخدمات المختلفة.

ب-ان تكون تلك الشركات تعمل في قطاعات مربحة مثل شركات الكيماويات او الاتصالات او الزراعة.

ت-يفضل ان تكون انشطة هذه الشركات في المجال الزراعي. لان هذا المجال قادر علي استيعاب رؤوس اموال كبيرة، وكذلك العمالة. كما ان السلع الناتجة عن هذا النشاط هو أسرع الدورات (خصوصا في محاصيل الخضروات). حيث يوجد ثلاث الي أربع عراوي زراعية في السنة. مما يعود بالعائد السريع على اصحاب رؤوس الاموال. وفي نفس الوقت تتعدد السلع الزراعية الناتجة مما يساهم في زيادة الناتج القومي.

- **<u>مميزات توجيه السيولة الزائدة الي الاستثمار المباشر.</u>**

1- سحب السيولة الزائدة من التداول وتوجيها الي الاستثمار المباشر مما يقلل من هذه السيولة والتي تسبب التضخم. وبالتالي يتم علاج الارتفاع في اسعار السلع والخدمات نتيجة علاج هذا التضخم.

2- يعمل الاستثمار المباشر على تقليل البطالة.

3- وجود زيادة في السلع والخدمات نتيجة زيادة الاستثمار المباشر مما يزيد من قيمة الناتج القومي (وهو احدي عناصر معادلة التضخم). مما يحسن من تأثير السلبي الناتج عن التضخم.

4- زيادة الناتج القومي يخفف من معاناة الشعب.

5- زيادة الناتج القومي يزيد من الايرادات السيادية للدولة دون تحميل اعباء هذه الايرادات على المواطن وخصوصا اصحاب الدخول الضعيفة.

وهكذا تم علاج التضخم بهدف رفع المعاناة عن المواطن وذلك من خلال معالجة العناصر الثلاثة والمكونة لمعادلة التضخم على النحو التالي:

1- العنصر الاول والخاص بقيمة السيولة المتاحة للتداول وعرفنا هل هناك عجز في السيولة وكيف نعالج ذلك. ام هناك زيادة في السيولة وكيف نعالج ذلك.

2- العنصر الثاني والخاص بعدد دوران السيولة في السنة وعرفنا كيف نعالج ذلك خصوصا في توجيه الانفاق الاستهلاكي الي الانفاق الاستثماري مع بعض البنود الأخرى والتي تم ذكرها سلفا في هذا الشأن.

3- العنصر الثالث وهو قيمة الناتج القومي والعمل على زيادته من خلال التوظيف المباشر، لإنتاج المزيد من السلع والخدمات وبالتالي زيادة قيمة الناتج القومي.

<u>فيروس الشبح الخفي (التعويم و سعر الصرف)</u>

- **انا عارف إنك ستسألني سؤالك المعتاد وهو ما هو سعر الصرف؟**
- اجاوبك واقولك ان الاقتصاديين عرفوا سعر الصرف بأنه " النسبة التي يحصل على اساسها مبادلة النقد الاجنبي بالنقد الوطني. وهو اداة ربط بين اسعار السلع في الاقتصاد المحلي واسعارها في السوق العالمي".

نلاحظ من التعريف السابق انه تكلم عن العناصر الاتية:

1- النقد الاجنبي.

2- النقد الوطني.

3- المبادلة بين النقد الاجنبي والنقد الوطني.

كما ان التعريف تكلم عن:

1- اسعار السلع في الاقتصاد المحلي.

2- اسعار السلع في السوق العالمي.

3- ربط الاسعار السلع المحلية بأسعار السلع في السوق العالمي.

مما سبق يمكننا ان نتحدث عن عناصر الخاصة بهذا التعريف على النحو التالي:

1- **ما هو النقد الاجنبي:** تعرفنا في فصل التضخم بأن مراحل تطور نظام النقدي بدءا من نظام المقايضة الي نظام النقود. وكان في بداية استخدام النقود ان تكون من فئة الواحد. وسكت النقود من المعادن وكان أهمها الذهب والفضة. والتي لاقت استحسان في تداول تلك النقود. حيث كان يتم التعامل بها داخل اي بلد من البلدان. وعليه اعتبرت النقود المسكوكة من الذهب والفضة عملة عالمية قادرة على التعامل في بلدان العالم المختلفة. هذا من ناحية ومن ناحية اخري اعتبرت النقود المسكوكة من الذهب والفضة اداة دفع مقابل السلع والخدمات في اي دولة من دول العالم. ثم تطورت ادوات الدفع ومنها النقود وتخلت جميع الدول عن سك العملة من الذهب والفضة، وابدلت تلك النقود بنقود ورقية تحمل هوية البلد التي اصدرتها. حيث تعتبر النقود التي تصدرها الدول الأخرى بالنسبة لبلدي " نقد أجنبي "

2- **<u>ما هو النقد الوطني</u>** بعد معرفة ما هو النقد الاجنبي والذي تصدره كل دولة اجنبية حيث تحمل تلك النقود هوية الدولة التي اصدرت تلك النقود. كذلك النقد الوطني هي ما تصدره دولتي التي انتمى اليها من نقود تحمل هوية بلدي.

3- **<u>المبادلة بين النقد الاجنبي والنقد الوطني</u>**

- هنا يعتبر النقد الاجنبي سلعة تباع وتشتري مقابل النقد الوطني.
- **والسؤال المهم هل كل النقد الاجنبي يدخل سوق (بورصة العملات اي النقود) تباع وتشتري من خلال هذا السوق؟**
- الاجابة بالطبع لا حيث نجد ان عدد العملات التي تباع كسلع في السوق (بورصة العملات) قليلة جدا.
- **ستقول لي لماذا لا تباع كل العملات في هذا السوق؟**
- الاجابة لان لكل عملة لها وزن في مخزون القيمة مختلف عن بقية العملات الأخرى. حيث يتوقف مخزون القيمة لعملة ما على عناصر كثيرة يجب ان تتوفر في هذه العملة مثل (قيمة الناتج القومي – مدي توافر الموارد الطبيعية – مدي توافر الناتج التكنولوجي – نصيب الدولة ومساهمتها في الاسواق والتجارة العالمية – مدي قوتها العسكرية – مدي رضي المجتمع الدولي بصلاحية تداول هذه العملة سواء كسلعة او في تبادل السلع والخدمات ...الخ). لذا أعتبر الدولار الامريكي هي العملة العالمية (لتوافر معظم العناصر السابقة في الدولار الامريكي). فالعملة تستخدم ليس فقط كسلعة تباع وتشتري في بورصة العملات. بل تستخدم كوسيط لتبادل السلع والخدمات.
- **كيف نحدد القيمة المبدئية لاي عملة؟**
- سؤالك هذا جاء في توقيته. ولكي اشرح ذلك بصورة اخري اضرب هذا المثال. كم عدد الفئات النقدية الواجب دفعها مقابل سلعة ما (وليكن كيلو من الارز). انا عارف إنك ستقول حسب قانون العرض والطلب. فاذا كان المعروض من النقود قليل، وان

المعروض من الارز كثير، ادي ذلك الي ان ندفع عدد من فئات النقدية قليل. والعكس صحيح، إذا كان المعروض من النقود أكبر من المعروض من الارز. ادي ذلك الي ان ندفع عدد من فئات النقدية أكثر.

أنت مش ملاحظ حاجة، أنت استخدمت عنصرين من عناصر معادلة التضخم الا وهما السيولة المتاحة للتداول والناتج القومي من السلع والخدمات. وبسبب دقة معادلة التضخم فإنها اخذت في حسبانها معدل دوران السيولة في السنة. هنا يمكن القول ان قيمة مخزون القيمة لاي عملة يمكن معرفته من خلال معادلة التضخم. او بمعني اخر انه يجب ان تكون قيمة مخزون العملة الحقيقي يجب ان يتحرر من التضخم للوقوف على حقيقة مخزون العملة. وكانت معادلة التضخم على النحو التالي:

$$\text{التضخم} = \frac{\text{قيمة السيولة المتاحة} \times \text{عدد دوران السيولة في السنة}}{\text{قيمة الناتج القومي في السنة}}$$

هناك ثلاث حالات لمعادلة التضخم وهم على النحو التالي:

1- ان تكون نتيجة معادلة التضخم تساوي واحد صحيح (في هذه الحالة لا يوجد ما يسمي بالتضخم او وجود عجز في السيولة وتظهر قيمة مخزون العملة بشكله الحقيقي).

2- ان تكون نتيجة معادلة التضخم أكبر من الواحد صحيح (في هذه الحالة يوجد ما يسمي بالتضخم. فكلما زادت نتيجة المعادلة دل ذلك علي زيادة معدل التضخم، وبالتالي تقل قيمة العملة. او بمعني اخر تقل القوة الشرائية للعملة)

3- ان تكون نتيجة معادلة التضخم اقل من الواحد صحيح (في هذه الحالة لا يوجد ما يسمي بالتضخم. بل يوجد هناك عجز في السيولة وبالتالي تزداد قيمة العملة. او بمعني اخر تزداد القوة الشرائية للعملة).

بناء علي نتائج معادلة التضخم يمكن تحديد سعر عملة (أ) وليكن جنيه مصري بعملة (ب) وليكن الدولار الامريكي وعليه توجد الاحتمالات الاتية:

الاحتمال الاول

- ان تكون نتيجة معادلة التضخم في مصر = 1
- ان تكون نتيجة معادلة التضخم في امريكا = 1

إذا يمكن القول بان واحد دولار امريكي = واحد جنيه مصري.

الاحتمال الثاني

- ان تكون نتيجة معادلة التضخم في مصر = 1.3
- ان تكون نتيجة معادلة التضخم في امريكا = 1

إذا يمكن القول بان واحد دولار امريكي = 1.3 (اي جنيه مصري وثلاثون قرشا).

الاحتمال الثالث

- ان تكون نتيجة معادلة التضخم في مصر = 0.75
- ان تكون نتيجة معادلة التضخم في امريكا = 1

إذا يمكن القول بان واحد دولار امريكي = 0.75 (اي خمسة وسبعون قرشا).

الاحتمال الرابع

- ان تكون نتيجة معادلة التضخم في مصر = 3
- ان تكون نتيجة معادلة التضخم في امريكا = 2

إذا يمكن القول بان واحد دولار امريكي = 1.5 (اي جنيه مصري وخمسون قرشا).

- **بصراحة المعادلات السابقة مش واضحة ليا انا باختصار اود ان اعرف قيمة الجنيه المصري مثلا امام قيمة الدولار الامريكي ازاي؟**
- انا سأضرب لك هذا المثال للتوضيح (بقول مثال للتوضيح) نفترض ان مصر تزرع بطاطس وان امريكا تزرع بطاطس نفس النوع وبنفس التكنولوجيا على مدار العام

ونفس كمية الانتاج من البطاطس واحدة في البلدين ولا يوجد تضخم في البلدين وبتطبيق معادلة التضخم على النحو التالي:

التضخم = السيولة النقدية المتاحة لشراء البطاطس في العام x عدد دوران تلك السيولة في السنة
كمية انتاج البطاطس

التضخم= 1مليار (السيولة المتاحة لشراء البطاطس) x10(عدد دوران تلك السيولة في السنة) =1
10 مليار (كيلو انتاج البطاطس)

- من المعادلة السابقة نجد ان نتيجة المعادلة تساوي واحد صحيح (وذلك لاستبعاد التضخم من المعادلة كما ذكرنا ذلك في المعطيات. كما استبعدت هذه المعادلة تكلفة كيلوا البطاطس وكذلك صافي الارباح الذي يحققه كيلوا البطاطس. لان هذه المعادلة تعرض فقط قانون العرض والطلب بين السيولة المتاحة والمضروبة في عدد دورانها من ناحية، وكمية المنتجة من سلعة البطاطس من ناحية اخري. للوقوف على ان كل وحدة (كيلوا) من منتج البطاطس كم يساوي من الوحدة النقدية) فالمعادلة هذه تدل على الاتي:

1- ان قيمة الوحدة الواحدة من عملة الدولار الامريكي (والمتمثلة في السيولة المتاحة وعدد دورانها) تساوي الوحدة الواحدة (ليكن كيلو البطاطس) او بمعني اخر يمكن القول ان كيلو البطاطس في امريكا يساوي واحد دولار امريكي.

2- لو نفذنا نفس المعادلة على مصر نجد ان نتيجة معادلة التضخم تساوي ايضا واحد صحيح. فمعني ذلك ان قيمة الوحدة الواحدة من عملة الجنيه المصري (والمتمثلة في السيولة المتاحة وعدد دورانها) تساوي الوحدة الواحدة (ليكن كيلو البطاطس) او بمعني اخر يمكن القول ان كيلو البطاطس في مصر يساوي ايضا واحد جنيه مصري.

3- وبمقارنة نتيجة معادلة التضخم لكل من امريكا ومصر يمكن القول في هذه الحالة ان كل دولار امريكي يساوي كل جنيه مصري. وهو اقرب الي اسلوب الذي اعتمده

نظام المقايضة ان يتم التسعير بناء علي قيمة السلع مع بعضها البعض (اي ان كيلوا البطاطس في امريكا يكافئ نفس الكيلو في مصر وبالتالي سعر البطاطس في امريكا للوحدة النقدية (الدولار الامريكي) هي نفس سعر البطاطس في مصر للوحدة النقدية (الجنيه المصري) بناء علي ما سبق يكون الدولار الامريكي مساويا للجنيه المصري).

- **انت في المثال السابق عرفنا كيف يتم تحديد قيمة عملة بلد ما امام عملة بلد اخر. ولكن في حقيقة وفي ارض الواقع نجد ان قيم التي تتداول بها بعض العملات ليست كما حددتها في معادلة التضخم فما السبب في ذلك؟**
- عزيز القارئ ملحوظتك في مكانها نعم عرفنا كيف نحدد قيمة العملة لبلد ما. هذا من ناحية ومن ناحية اخري عرفنا كيف نقيم عملة بلد ما امام عملة بلد اخر. اما وجود تداول لبعض العملات بقيم غير القيم التي تم تحديدها عن طريق معادلة التضخم. فهذا يرجع الي الاسباب الاتية:

1- معدل الفائدة على العملة فكلما زادت الفائدة زاد الطلب عليها وبالتالي ترتفع قيمتها بناء على قانون العرض والطلب.

2- مدي وجود فائض او عجز في ميزان المدفوعات الخاص بالدولة حيث:

- إذا كان هناك فائض في ميزان المدفوعات الخاص بالدولة الخاص بالدولة ادي ذلك الي انخفاض او على الاقل ثبات قيمة النقد الأجنبي امام العملة المحلية.
- اما إذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات سيؤدي ذلك الي زيادة الطلب علي العملات الاجنبية. مما يؤدي الي ارتفاع قيمتها امام العملة المحلية. وذلك بسبب احتياج الدولة الي الاستيراد من الخارج بالعملة الاجنبية.
- المضاربة على العملة الاجنبية يغير من قيمتها بسبب زيادة الطلب عليها. وترتفع قيمة العملة الاجنبية خصوصا في حالة هبوط قيمة العملة المحلية امام العملة

الاجنبية. حيث يعتبر المضارب على العملة الاجنبية بانها مخزن للقيمة للحفاظ على القوة الشرائية له بدلا من هبوط القوة الشرائية للعملة المحلية.

- كما ان هناك من العوامل غير الاقتصادية (سواء كانت اجتماعية او سياسية او الحروب)، والتي لها تأثير بالإيجاب او بالسالب على قيمة العملة، سواء كانت عملة محلية او اجنبية. (لن نخوض في شرح تلك العوامل حفاظا على منهجية الكتاب الا وهو الكتابة في الاقتصاد فقط كما أشرنا من قبل).
- **انت ذكرت في تعريف سعر الصرف انه " اداة ربط اسعار السلع في الاقتصاد المحلي بأسعار السلع في السوق العالمي " يعني ايه الكلام ده؟**
- انت عارف اولا ان سؤالك هذا سوف يدخلنا في صراع التجارة الدولية!!
- **ليه هو خطير لهذه الدرجة.**
- نعم. انت اصبحت تعلم تماما عزيزي القارئ ان اي دولة سواء كانت من الدول المتقدمة صناعيا ام من الدول النامية لا تستغني عن شيئين مهمين الا وهما (الاستيراد والتصدير). فهناك دول في اشد الاحتياج لاستيراد المواد الاولية كمدخلات للاقتصاد الجزئي لديها. وان هناك دول اخري هي ايضا في اشد الاحتياج لاستيراد المنتجات الجاهزة (سواء منتجات استهلاكية او منتجات استثمارية). فماذا تعتقد اي عنصر من عناصر الاقتصادية التي سوف تعتمد عليها الدول في عملية الاستيراد والتصدير. نعم كما قلت انه سعر الصرف. فالدول تستخدم سعر الصرف في التجارة الدولية على النحو التالي:

1- إذا كانت الدولة في حالة استيراد للمواد الاولية فمن مصلحتها ان ترفع من قيمة العملة التي تدفع بها للحصول علي أكبر كمية من تلك المواد. او بمعني اخر تحصل على تلك المواد بأسعار رخيصة. وبتطبيق قانون العرض والطلب في هذه الحالة. نجد ان الدولة تحصلت علي أكبر كمية من المواد الاولية (العرض)

بدفع اقل كمية من النقود (كطلب) وعنما تقل النقود فهذا مؤشر على ارتفاع قيمتها. والعكس صحيح في حالة التصدير.

أ- رأينا كيف يستخدم سعر الصرف (ارتفاعا او انخفاضا في قيمة سعر الصرف) في عمليات الاستيراد والتصدير. هذا من ناحية ومن ناحية اخري، يمكن استخدام سعر الصرف في صراع التجارة الدولية فعندما ترغب دولة ما في زيادة التصدير فإنها تخفض من قيمة سعر الصرف لتستولي علي سوق التصدير وتخرج باقي الدول من المنافسة (خصوصا اذا كانت هذه الدولة تتمتع بجودة منتجاتها وتتمتع ايضا باقل نسب للتضخم).

- **انت سمعت عن تعويم سعر الصرف. يعني ايه الكلام ده؟**
- انا أجاوبك على هذا السؤال لأنه في سياق موضوعنا اللي نحن نتكلم فيه.

هو يعني ايه تعويم سعر الصرف هو باختصار شديد (ان يتحدد قيمة سعر الصرف تحت قانون العرض والطلب).

والهدف من تعويم سعر الصرف هو اعادة سعر الصرف الي قيمته السوقية المتداول بها (فلا يوجد سعر موازي للعملات الاجنبية او ما يسمي بالسوق السوداء) كل هذا من اجل ان يتم تسعير السلع والخدمات بقيمتها الحقيقية.

انت عارف متي يطلب تعويم سعر الصرف عندما يكون هناك مستويات كبيرة من التضخم. لأننا عرفنا من الصفحات السابقة عندما يكون نتيجة معادلة التضخم تساوي واحد صحيح فهذا مؤشر على عدم وجود تضخم (اي عدم وجود انخفاض في العملة وكذلك عدم وجود ارتفاع في اسعار السلع والخدمات وان اسعار السلع والخدمات هي اسعار حقيقية) وبالتالي لا يوجد سبب لتعويم سعر الصرف.

ملحوظة مهمة جدا: في حالة ان يكون هناك قرار اقتصادي او سياسي في خفض سعر صرف العملة. فهذا يكون لفترات محدودة جدا والا اضر هذا الانخفاض بنمو

الاقتصادي للدولة (راجع معادلة التضخم عندما تكون نتيجة المعادلة اقل من الواحد الصحيح).

- **هل هناك فرق بين خفض سعر الصرف وتعويم سعر الصرف؟**
- بالطبع نعم. فبرغم انهما يشتركا في النتيجة الا وهي انخفاض في قيمة العملة. الا ان تعويم سعر الصرف له علاقة وطيدة بالتضخم وعادة عند مستوياته العالية كما أشرنا سلفا. اما خفض سعر الصرف عادة يكون بسبب عامل اقتصادي او سياسي ولفترة محدودة وليس له علاقة بمعادلة التضخم.
- **انت اشرت ان تعويم سعر الصرف له علاقة وطيدة بمعادلة التضخم وخصوصا عند مستوياته العالية. اليس ذلك يشير الي وجود اثار سلبية لتعويم سعر الصرف فما هي هذه السلبيات؟**
- عزيزي القارئ توقعك في محله. فيمكننا ان نلخص تلك السلبيات على النحو التالي:

1- عندما تعترف الدولة بتعويم سعر الصرف فهذا اعتراف ضمني منها بان التضخم قد وصل الي مستوياته العليا. وأصبح الامر يتطلب ان يظهر هذا التضخم في ارتفاع اسعار السلع والخدمات بحجة ان تسعر تلك السلع والخدمات بأسعارها الحقيقية. وكل افراد المجتمع (سواء الافراد او الشركات او حتى مؤسسات الدولة) يجب ان يعترفوا بذلك. فقد أصبح امر ارتفاع اسعار السلع والخدمات امرا واقعيا. وليس امرا متوقعا. وهناك فرق ان يكون ارتفاع اسعار السلع والخدمات واقعيا، فان ذلك سوف يؤدي الي ارتفاع جميع السلع والخدمات حتى السلع التي ليس لها علاقة بسعر الصرف. اما ان يكون ارتفاع اسعار السلع والخدمات متوقعا فيكون هناك احتمال ان لا ترتفع اسعار السلع والخدمات والتي ليس لها علاقة بسعر الصرف.

2- عندما يكون هناك تعويم معني ذلك ستنخفض العملة المحلية امام العملة الاجنبية التي ترتفع قيمتها. وبسبب وجود عجز في ميزان المدفوعات واضطرار الشركات في الدولة ان تطلب العملة الاجنبية من اجل الاستيراد، فإنها تزيد الطلب علي العملة

الاجنبية مما يزيد من ارتفاع قيمتها، والتي تسبب زيادة تكلفة المواد المستوردة من الخارج، وبالتالي يرتفع مستوي اسعار السلع والخدمات المتداولة في الدولة.

3- عند الاستيراد بالعملة الاجنبية، فاذا كان هناك تضخم في البلد التي تصدر سلعها فان هذا التضخم ينتقل الي البلد المستوردة. فيضاف التضخم الخارجي الي التضخم الداخلي، وبالتالي تزيد اسعار السلع والخدمات مرة اخري مما يجعل المواطن يعاني فوق معاناته.

4- قد تغالي دولة ما من اسعار المنتجات التي تصدرها لمعرفة شدة احتياج الدولة التي تستورد هذه المنتجات من اجل تحقيق المزيد من الارباح مما تزيد التكلفة على شركات بلد المستورد مما تسبب لهذه الشركات ان تخرج من سوق المنافسة.

5- إذا تكرر تعويم سعر الصرف في بلد ما. يعتبر هذا مؤشر غير جيد للاستثمار مما يجعل المستثمرين ان يهربوا الي الخارج وخصوصا للشركات الاجنبية والتي تحتاج الي تحويل ارباحها الي الخارج بالعملات الاجنبية. وذلك بسبب صعوبة تدبير العملة الاجنبية.

6- في حالة ارتفاع الاسعار الناتج عن التضخم والذي سببه تعويم سعر الصرف فانه يقسم طبقات الشعب الي فئة الفقراء (خصوصا اصحاب الرواتب الثابتة والمعاشات) وطبقة التجار والمهن الحرة (والذين أصبحوا اغنياء) بسبب تحميل نسب التضخم على المستهلكين.

- **والسؤال المهم والملح الان كيف نعالج سعر الصرف (التعويم)؟**
- في السطور التالية سوف نتعرف على علاج سعر الصرف (التعويم).

علاج فيروس الشبح الخفي (سعر الصرف والتعويم).

- للإجابة على سؤال كيف نعالج سعر الصرف (التعويم) يجب ان نأخذ في حسباننا الاتي:

1- علاج أصل المشكلة والتي تتلخص في اسباب ظهور التعويم وهي وجود تضخم تسبب في انخفاض العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية وقد تكلمنا في هذا الموضوع عندما عالجنا فيروس الشبح الخفي (التضخم) وذكرنا ان العلاج يتلخص في:

أ- سحب السيولة الزائدة والتي سببت التضخم.

ب- زيادة الانتاج القومي من السلع والخدمات.

2- علاج الاسباب التي ادت الي احتياجنا الي استخدام العملات الاجنبية. مثل

أ- تصنيع السلع والخدمات محليا بدلا من استيرادها من الخارج.

ب-وقف الاقتراض بالعملات الاجنبية.

3- علاج قلة المصادر التي تجلب لنا العملات الاجنبية عن طريق:

أ- زيادة الصادرات من بيع الموارد الطبيعية (هنا يخشى اهدار هذه الموارد تحت وطأة الاحتياج للعملات الاجنبية وتباع بأسعار رخيصة).

ب-زيادة الصادرات من بيع الناتج التكنولوجي.

ت-زيادة الخدمات المقدمة والتي لها مقابل من العملات الاجنبية (مثل زيادة عدد السائحين).

ث-زيادة تحويلات العاملين بالخارج (علما بانه يجب استخدام قيمة هذه التحويلات اما في سداد القروض الاجنبية او شراء اصول استثمارية).

انت مش ملاحظ شيء مهم جدا. ان هناك عامل مشترك في علاج سعر الصرف (التعويم) سواء كان هذا يتمثل في (علاج اصل المشكلة او علاج

الاسباب التي ادت الي احتياجنا الي استخدام العملات الاجنبية او علاج قلة المصادر التي تجلب لنا العملات الاجنبية).

- **انا عرفت ايه هو العامل المشترك في علاج سعر الصرف (التعويم) الا وهو زيادة الناتج القومي سواء للسلع والخدمات التي تستخدم محليا. او يتم تصديرها هل توقعي سليم؟**
- نعم عزيزي القارئ توقعك سليم بنسبة مئة بالمائة. ولكن ما هو أفضل مجال نبدأ فيه زيادة الناتج القومي؟
- **هناك مجالات عديدة لزيادة الناتج القومي بس انا مش عارف احدد اي مجال نبدأ به؟**
- انا اقول لك المجال الزراعة والصيد.
- **لماذا هذا المجال بالتحديد؟**
- لان هذا المجال يتميز بالآتي نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر:

1- التكنولوجيا الزراعية من السهل الحصول عليها. وفي حالة عدم وجود هذه التكنولوجيا الزراعية فمجال الزراعة يمكن استمراره حتى بالطرق البدائية.

2- أصبح هناك طرق عديدة لترشيد استخدام مياه الري بما يتيح زراعة أكبر مساحة ممكنة.

3- سهولة امكانية توفير العمالة الفنية والمتخصصة في المجال الزراعي وتدريبها.

4- عدد العروات الزراعية تصل من ثلاث الي أربع عروات في السنة (وخصوصا في محاصيل الخضروات) معني ذلك ان هناك ايرادات متكررة على مدار السنة.

5- توفير الطعام بأسعار مخفضة يعمل على استقرار الامني لأنه يفي بأهم الاحتياجات الانسانية على الاطلاق.

6- اسعار بيع المحاصيل الزراعية قادرة على تغطية تكلفتها مما تحقق معه ارباح كبيرة جدا

7- سهولة تصدير المحاصيل الزراعية وسهولة التفاوض بشأنها مع الدول المستوردة

8- عوائد تصدير المحاصيل الزراعية تأتي على مدار السنة مما يوفر العملة الاجنبية في وقت احتياجها.

9- يمكن للدولة ان تقوم بهذا النشاط بنفسها لتقليل تكاليف الزراعة، وتوفير مواردها هذا من ناحية، ومن ناحية اخري تتحصل على ايرادات بالعملة الاجنبية تساعدها على علاج سعر الصرف.

وهذا مثال للتوضيح فقط (اقول مثال للتوضيح فقط) فبيانات هذا المثال كانت أقرب الي الواقع وقتما كان يكتب هذا الكتاب. فربما تتغير الارقام لأسباب قد تكون غير مواتية لتحقيق نفس النتائج.

- بفرض ان هناك خمسة مليون فدان يتم زراعته على ثلاث مرات (عروات) في السنة بمحصول مثل البطاطس.
- بفرض ان تكلفة زراعة الفدان الواحد حتى بيع المحصول ستون ألف جنيه في العروة الواحدة وبناء علي ما سبق ستكون:

تكلفة زراعة العروة الواحدة=

60000 جم (تكلفة الفدان) x 5000000 (فدان) = 300 مليار جنيه

- ولمعرفة تكلفة زراعة العروة الواحدة بالدولار الامريكي من اجل مقارنة التكلفة مع ايرادات بيع هذا المحصول بالدولار الامريكي نجري هذه المعادلة

تكلفة زراعة العروة الواحدة بالدولار الامريكي =

300 مليار جنيه / 40 (سعر صرف كل دولار امام الجنيه المصري) = 7.5 مليار دولار

- إذا علمت ان الفدان ينتج في حدود (15 طن كيلو بطاطس) في العروة الواحدة. علما بان هناك انتاجية لفدان البطاطس قد تصل الي (20 طن كيلو بطاطس)

كمية المحصول في العروة الواحدة =

15000 (كيلو) 5000000 x (فدان) = 75 مليار كيلو

تكلفة كيلو البطاطس =

300 مليار جنيه (تكلفة زراعة العروة الواحدة) / 75 مليار كيلو = 4 جنيه

اي تكلفة الكيلو بالدولار = 4 جنيه / 40 (سعر صرف كل دولار امام الجنيه المصري)

= 0.1 (نعم تكلفة الكيلو عشرة سنت دولار امريكي)

- إذا تفاوضت الدولة مع الدول الأخرى على تصدير محصول البطاطس بسعر عشرون سنت فقط للكيلو فيكون ايرادات الدولة من بيع محصول البطاطس في العروة الواحدة:

ايرادات التصدير = 75 (مليار كيلو) x 0.2 $ (سعر بيع الكيلو)

= 15 مليار دولار

لمعرفة صافي ارباح العروة الواحد من البطاطس =

ايرادات تصدير البطاطس (بالدولار الامريكي) – تكلفة البطاطس (بالدولار الامريكي)

صافي ربح العروة =

$ 7,500,000,000 = $ 7,500,000,000 – $ 15,000,000,000

- فاذا تكررت العروة هذه ثلاث مرات على مدار السنة الواحدة فان عوائد زراعة البطاطس في السنة بالدولار الامريكي يصبح على النحو التالي:

ارباح ثلاث عروات بطاطس في السنة= صافي ارباح العروة الواحدx 3 (عروات)

الارباح السنوية من تصدير البطاطس =

$ 22,500,000,000 = 3 x $ 7,500,000,000

- **بصراحة انا مش مصدق ان الدولة سوف تحقق هذه الايرادات بالبساطة اللي انت شرحتها؟**
- عزيزي القارئ انا افترض ثلاث فروض بشكل تعسفي على النحو التالي من اجل إنك تصدق امكانية ان تحقق الدولة هذه الايرادات.

1- افترض ان تكلفة الفدان الواحد ستون ألف جنيه مع امكانية ان الدولة قادرة على تخفيض هذه التكلفة خصوصا إذا تولت الدولة هذا الامر. كما افترض ان سعر الدولار مقابل الجنيه المصري هو اربعون جنيها وليس واحد وثلاثون جنيه.

2- افترض ايضا ان انتاجية الفدان الواحد هو خمسة عشرة ألف كيلو فقط، بل هناك احتمالية ان تكون انتاجية الفدان أكثر من ذلك قد تصل الي عشرين ألف كيلو للفدان الواحد.

3- افترض ان سعر بيع كيلو البطاطس عشرون سنت فقط وهناك احتمالية ان يباع الكيلو من البطاطس اعلي من هذا السعر (قد يصل الي دولار امريكي) ففي حالة ان يكون الكيلو بواحد دولار فقد تصل الارباح السنوية على النحو التالي:

ايرادات العروة الواحدة =

75 (مليار كيلو) x 1 $ (سعر بيع الكيلو) = 75 مليار دولار

لمعرفة صافي ارباح العروة الواحد من البطاطس = ايرادات تصدير البطاطس (بالدولار الامريكي) – تكلفة البطاطس (بالدولار الامريكي)

صافي ربح العروة =

$ 67,500,000,000 = $ 7,500,000,000 – $ 75,000,000,000

ارباح ثلاث عروات بطاطس في السنة= صافي ارباح العروة الواحدx 3 (عروات)

إذا الارباح السنوية من تصدير البطاطس =

$ 202,500,000,000 = 3 x $ 67,500,000,000

- ومع كل الافتراضات التعسفية التي افترضتها اعتبرت ان صافي الارباح السنوية من زراعة البطاطس وبيعها هي **(22,500,000,000 $) وليس ($ 202,500,000,000)**
- **طب انا سأصدقك بس الدولة تجيب منين 300 مليار جنيه التكلفة لتزرع بها الخمسة مليون فدان؟**

- عزيزي القارئ انت مش واخد بالك أنك ما زلت تحاول ان تعجزني لإنك مازلت مش مصدق. ان هناك حلول يمكن ان تتواجد بشكل واقعي. انا حقولك ان الدولة يمكنها اصدار اذون خزانة بعائد مجزي لتتحصل على تلك الاموال. فميزة ذلك انها تسحب السيولة المتاحة للتداول والتي تسبب التضخم. حيث ان سحب هذه السيولة سوف تهدئ الاسعار وفي نفس الوقت تحقق هذه السيولة نتيجة الزراعة عوائد مجزية سواء للدولة او لأصحاب تلك الاموال الذين اكتتبوا في اذون الخزانة.
- **إنك افترض ان كل ما يزرع سوف يصدر الا تعلم ان تصدير سلعة مثل البطاطس لها شروط تصدير مما يجعل ان يكون هناك جزء من هذا المحصول غير صالح للتصدير فما قولك؟**
- عزيزي القارئ انت تختبر معلوماتي الزراعية ولا ايه. يا سيدي العزيز انا افترض ان انتاجية الفدان هو خمسة عشر طن فقط. واشرت الي احتمالية ان تكون انتاجية الفدان أكثر من ذلك قد تصل الي عشرين طن او أكثر. فاعتبار الزيادة في المحصول هو المحصول الغير صالح للتصدير بينما الخمسة عشر طن هو المحصول الصالح للتصدير.
- **طب انت مش عارف ان زراعة خمسة مليون فدان يحتاج الي كثير من مياه الري؟**
- عزيزي القارئ لو تطلب الامر الي انشاء محطة تحلية للمياه من اجل زراعة هذه الفدادين لفعلت الدولة. ذلك لان عائد المشروع قادر علي تغطية كافة التكاليف الجارية والتكاليف الاستثمارية ويحقق ارباح مجزية جدا.
- **انت مش ملاحظ ان انتاجية خمسة مليون فدان في العروة الواحدة تصل الي 75 مليار كيلو فما بالك ان يضرب هذا الرقم في 3 (عروات) فكيف تقوم الدولة بتسويق وبيع هذا الرقم الرهيب؟**

- عزيزي القارئ معاك حق. بس انا اعطيتك مؤشر على ان المجال الزراعي من المجالات التي تمكن الدولة من تحقيق ارباح كبيرة. فعلي سبيل المثال إذا كانت تكلفة الكيلو يساوي عشرة سنت وبيع الكيلو يساوي عشرين سنت كما اشرت سلفا. فمعني ذلك ان الدولة تكسب عشرة سنت في الكيلو الواحد كحد ادني (يمكن ان يزداد صافي ربح الدولة ليكون تسعون سنتا بدلا من عشرة سنت في الكيلو عندما تبيع الكيلو بواحد دولار). فالدولة تنظر لما تستهدفه من ربح ومدي قدرتها على تسويق وبيع الكمية من المحصول. فتحدد الانتاجية المستهدف زراعتها. هذا من ناحية ومن ناحية اخري إذا كان متاح للدولة ان تزرع خمسة مليون فدان فليس من الضروري ان يكون كل محاصيلها من البطاطس فقط. هناك من المحاصيل المختلفة يمكن زراعتها مع امكانية تصديرها لتحقيق صافي ارباح أكثر مما يحققه محصول واحد (مثل البطاطس). العبرة من المثال هو اثبات ان هناك ارباح كبيرة جدا تنتج من مجال الزراعة وكذلك مجال الصيد. خصوصا إذا كانت هناك عقبات لتحقيق ارباح في المجال التكنولوجي، او الصناعي، او السياحي، او استخراج المعادن والطاقة.
- **طب من يدير هذا المشروع الضخم بكل امكانياته (خمسة مليون فدان) ومن يتحصل علي هذه الايرادات؟**
- في اعتقادي الشخصي ان تقوم الدولة بهذا المشروع لأسباب كثيرة اذكر منها فقط الاتي:

1- الدولة قادرة على ان تتحصل على اموال التكلفة عن طريق اذون الخزانة (300 مليار جنيه).

2- الدولة قادرة على حل اي عقبات تواجه المشروع بإمكانيتها الكبيرة.

3- الدولة قادرة على تخفيض التكاليف أفضل من اي جهة اخري.

4- الدولة قادرة على عقد الاتفاقيات الدولية لتصدير محاصيلها الزراعية.

5- تستطيع الدولة توجيه إيرادات تلك المحاصيل الي سداد الديون التي عليها سواء دين محلي او دين خارجي.

- في نهاية الامر هل اقتنعت عزيز القارئ بان زيادة الناتج القومي من السلع والخدمات، مثل مشروع الزراعة والذي أصبح أحد مصادر المهمة التي تساهم في توفير العملة الاجنبية من اجل زيادة المعروض من تلك العملات فلا تضطر الدولة الي تعويم عملتها المحلية مقابل العملة الاجنبية (سعر الصرف).

فعلا زيادة الناتج القومي يساهم في علاج التضخم واثاره السلبية مثل تعويم سعر الصرف.

- **المصدر الثاني لتوفير العملة الاجنبية (انشاء المناطق الحرة).**
- يمكن للدولة انشاء مناطق حرة بقانون خاص يتم فيها جذب رؤوس اموال اجنبية لشركات متعددة الجنسيات حيث يتحقق الاتي:

1- ان تؤجر الدولة الارض وتقدم الخدمات مثل المياه والكهرباء والطاقة تكون بالعملة الاجنبية لهذه الشركات.

2- ان يتم توظيف جزء من العمالة المحلية بمرتبات واجور بالعملة الاجنبية في هذه الشركات.

3- ان يتم توريد احتياجات تلك الشركات من مواد خام او المعدات اللازمة والتي تستخدم في نشاط تلك الشركات بمقابل العملات الاجنبية.

مما سبق ضمنت الدولة في وجود مصدر لجلب العملة الاجنبية من خلال توريدها المواد الخام والخدمات والعمالة لشركات متعددة الجنسيات.

- **المصدر الثالث لتوفير العملة الاجنبية (انشاء مشاريع وطرح اسهمها في البورصة).**

يمكن للدولة ان تنشأ مشاريع يحتاجها الاقتصاد القومي على ان تكون تلك المشاريع في شكل شركات مساهمة. حيث تصدر رؤوس اموال تلك الشركات في شكل أسهم

جزء منها بالعملة المحلية، وجزء اخر بالعملة الاجنبية. ثم تطرح هذه الاسهم بالبورصة حيث يكتتب فيها مكتتبين محليين او اجانب وبذلك يعمل هذا المصدر علي:

1- توفير عملة اجنبية للدولة.

2- توظيف السيولة المتاحة في الدولة تجاه تلك المشاريع مما يقل معها التضخم. وبالتالي تنخفض الاسعار نتيجة وجود انتاج من السلع والخدمات ناشئ من تلك المشاريع وكذلك تقل البطالة وزيادة القوة الشرائية للعاملين في هذه المشاريع.

فيروس الشبح الخفي (الدين العام الداخلي والخارجي)

- **يعني ايه الدين الداخلي (المحلي) ويعني ايه الدين الخارجي؟**
- هو حضرتك الم يأتي يوم واستلفت من زميلك. هكذا الدولة تستلف من شعبها. او ممكن نقول ما سبق بعبارة منمقة هو ان الدين الداخلي عبارة عن (اقتراض الدولة متمثلة في الحكومة من الشعب بالعملة المحلية).
- **طب ازاي الدولة تروح للناس وتقولهم سلفوني؟**
- انا حقولك ازاي، توجد هناك عدة طرق يتم بها الاقتراض. ولكن هنا سأشرح أشهر هذه الطرق. فعندما ترغب الدولة في الاقتراض تروح تتكلم مع البنك المركزي وتعلن عن رغبتها في انها تريد ان تتحصل على القرض. فمحافظ البنك المركزي يقول للدولة انت محتاجة قد ايه قيمة القرض، تقول الدولة مبلغ كذا. وبناء عليه تتم الخطوات التالية:

اولا: يصدر البنك المركزي ما يسمي باذون الخزانة حيث تتميز اذون الخزانة بالآتي:

1- اذن الخزانة له قيمة محددة.

2- اجمالي القيمة الخاصة والشاملة لجميع قيم اذون الخزانة المطروحة يمثل قيمة القرض التي ترغب الدولة الحصول عليه.

3- اذون الخزانة لها مدة محددة.

4- يعطي البنك المركزي فائدة على اذون الخزانة للبنوك والتي اكتتبت في هذه الاذون الخزانة (وليكن 25 % على سبيل المثال).

5- تحدد الفترة التي يتم فيها الاكتتاب.

وتطرح هذه الاذون الخزانة على البنوك العاملة في البلد من اجل الاكتتاب فيها.

ثانيا: تقوم البنوك والتي ترغب في شراء الاذون الخزانة بالاكتتاب فيها سواء كان حسب مقدرة البنك على الاكتتاب او حسب الحصة المخصصة من البنك المركزي لكل بنك.

ثالثا: تتحصل البنوك والتي اكتتبت في اذون الخزانة على قيمتها في نهاية المدة والمتفق عليها بالإضافة الي فوائد هذه الاذون (وليكن 25 % كما أشرنا سلفا).

- **البنوك العاملة في الدولة من اين تجيب الاموال اللي ستكتتب بيها في اذون الخزانة؟**
- البنوك العاملة في الدولة تصدر شهادات استثمار حيث تتميز شهادات الاستثمار بالآتي:

1- شهادات الاستثمار لها قيمة كحد ادني للاكتتاب فيها.

2- شهادات الاستثمار لها مدة محددة.

3- تعطي البنوك العاملة فائدة على شهادات الاستثمار لعملائها والذين اكتتبوا في شهادات الاستثمار (وليكن 20 % على سبيل المثال).

4- تحدد الفترة التي يتم فيها الاكتتاب.

وتطرح هذه شهادات الاستثمار على اصحاب المدخرات من اجل الاكتتاب فيها وهكذا توفر البنوك الاموال والتي تستخدمها من اجل الاكتتاب في اذون الخزانة

- **افهم مما سبق ان الدولة تحصلت علي القرض المحلي عندما اكتتب اصحاب المدخرات في شهادات الاستثمار لدي البنوك العاملة في الدولة لكي يحصلوا علي عائد (20 %) ثم استخدمت البنوك العاملة في الدولة اموال شهادات الاستثمار للاكتتاب في اذون الخزانة والتي اصدرها البنك المركزي لتتحصل علي فائدة قدرها (25 %) معني ذلك ان البنوك العاملة في الدولة استفادت بنسبة الـ (5 %) نتيجة (25 % نسبة الفائدة المحتسبة علي اذون الخزانة والتي تحصلت عليها**

البنوك من البنك المركزي ناقصا 20 % نسبة الفائدة والتي تعطيها البنوك العاملة في الدولة لعملائها والذين اكتتبوا في شهادات الاستثمار) كلامي صحيح ام لا؟

- كلامك صحيح مئة بالمائة.
- **وهي الدولة سوف تعمل ايه بهذا القرض؟**
- عزيزي القارئ اصبر قليلا. عشان اجاوبك على بقية سؤالك السابق، وهو ما هو الدين الخارجي. عرف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الدين الخارجي بانه (الدين الذي تبلغ مدة استحقاقه الاصلية او المحددة أكثر من سنة واحدة. وهو مستوجب لأفراد او لهيئات من غير المقيمين ويسدد بعملات اجنبية او سلع وخدمات).
- **انت ذكرت في كلامك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ايه دورهم؟**
- البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يعتبران منظمتان معنيتان بإقراض الدولي حيث تقرض هذين المنظمتين الدول طبقا لشروط معينة.
- **هل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هما المعنيين بإقراض الدول فقط؟**
- بالطبع لا. فهناك العديد من الجهات التي يتم فيها الاقراض الدولي.
- **زي ايه؟**
- حقولك زي ان يتم الاقراض بين حكومتين لدولتين. او بين حكومة دولة مقترضة وبين عدة منظمات دولية تشترك في منح هذا القرض. او يتم القرض عن طريق المصارف الاجنبية. او يكون هناك ما يسمي بقروض المصدرين وهو اعطاء تسهيلات للدول المستوردة.
- **انت قلت ان منح القروض طبقا لشروط معينة فما هي تلك الشروط؟**
- تتلخص شروط منح القروض على ثلاثة عناصر وهم:

1- مدة القرض.

2- معدل الفائدة.

3- فترة السماح.

- فاذا كان القرض يتميز بطول الفترة الائتمانية مع انخفاض قيمة الفائدة التي تحسب على القرض مع وجود فترة سماح يتم تسمية هذا القرض بالقروض الميسرة.
- اما إذا كان القرض يتميز بقصر الفترة الائتمانية مع ارتفاع قيمة الفائدة التي تحسب على القرض ولا يوجد فترة سماح يتم تسمية هذا القرض بالقروض الصعبة
- **انا فاكر أنى سالتك سؤال وقلت لي اصبر قليلا. هو انت بتهرب من الاجابة ولا ايه؟**
- لا انا فاكر سؤالك واللي كان هي الدولة سوف تعمل ايه بهذه القروض. انا ألخص لك استخدامات الدولة لمثل هذه القروض. في عدة عناصر على النحو التالي:

1- اغراض الاستهلاك (زيادة الانفاق).

2- اغراض عمل البنية الاساسية للدولة.

3- اغراض اقتصادية لتمويل خطة التنمية الاقتصادية المستهدفة.

4- اغراض عسكرية.

بس انا كنت منتظر سؤال اخر تسأله قبل ما أجاوبك على سؤال هو الدولة بتعمل ايه بهذه القروض. الا وهو لماذا تلجأ الدولة الي الاقتراض؟

- **اه صحيح لماذا تلجأ الدولة الي الاقتراض؟**
- قد تلجأ الدولة الي الاقتراض سواء الاقتراض المحلي او الاقتراض الخارجي عندما يكون هناك عجز في الايرادات السيادية (مثل الايرادات التي تأتي من الضرائب والرسوم الجمركية والرسوم مقابل تأدية الخدمات – الايرادات التي تتحصل عليها الدولة من مصادر الموارد الطبيعية والمتوفرة في الدولة مثل البترول واستخراج المعادن – الموارد التي تأتي من تصدير الناتج التكنولوجي...الخ) سواء كان ذلك بالعملة المحلية او العملة الاجنبية.
- عزيزي القارئ، قبل ان نتكلم عن اثار استخدام القروض في الاغراض الاربعة اريد ان اتكلم عن اللص الصامت.

- **تقصد ايه باللص الصامت وما هو علاقته بموضوعنا هذا؟**
- قبل ان احدثك عن اللص الصامت. انت فاكر موضوع المقايضة اللي نحن تكلمنا عنه في موضوع (التضخم). وقلنا قبل ظهور النقود كانت عملية المقايضة هي المعنية بتبادل السلع والخدمات. وضربنا هذا المثال (انه كان يتم تبادل عشرة بيضات من الدجاج امام كيلوا واحد من الارز). وتنتهي قيمة التبادلية لكل من البيض والكيلو الارز باستخدامهما. وعند ظهور العملة النقدية فأصبح القيمة النقدية (والمتمثل في مخزون القيمة للعملة النقدية) والتي لا تنتهي بعملية التبادل كما هو الحال في عملية المقايضة. بمعني اخر إذا اشتريت كيلوا الارز بعدد من وحدات النقد ولتكن عشرة جنيهات (10 جم) فان قيمة الارز ينتهي قيمته من خلال استخدامه، ولكن النقود الـ (10 جم) لم تنته قيمتها بسبب (قيمة المخزون في عملة النقد). نلاحظ ان الـ (10 جم) استخدمت في شراء كيلو الارز ثم استخدم صاحب الارز الـ (10 جم) في شراء اللبن ثم يشتري صاحب اللبن ارغفة العيش وهكذا. بمعني اخر ان نفس عدد وحدات الـ (10 جم) اصبحت لا تشتري الكيلو الارز فقط، بل امتد أثرها لتسرق من السلع الأخرى مثل اللبن وارغفة العيش عندما انتقلت الـ (10 جم) الي افراد اخرين.
- **تعرف إنك كلامك هذا غير صحيح ومبالغ فيه لان كل فرد امتلك الـ (10 جم) بذل من الجهد (في شكل اجر او مرتب) او باع من المواد في مقابل الحصول علي (10 جم) وكلاهما ساهما في زيادة السلع والخدمات فأين هي السرقة واين اللص الصامت؟**
- تفسيرك عظيم وصحيح ودقيق وهذا ما كنت اريده ان تقوله حتى تتعرف علي ان مقابل الحصول علي النقدية (10 جم) كان لها مقابل في زيادة السلع والخدمات، في شكل اجور او بيع سلع وخدمات تدخل في انتاج سلع وخدمات اخري. والسؤال الان هل هذا المنطق ينطبق على القروض او حتى تحويلات العاملين بالخارج؟

الاجابة بالطبع لا. فمثلا إذا كان هناك قيمة معينة لتحويلات العاملين بالخارج وليكن في حدود (ثلاثون مليار دولار). كيف نتجت قيمة الـ (ثلاثون مليار دولار)؟ نتجت قيمة (ثلاثون مليار دولار) ببذل مجهود هؤلاء العاملين بالخارج (والمتمثل هذا المجهود في شكل مرتبات واجور) في المساهمة في زيادة السلع والخدمات في الدول التي يعملون فيها فقط. اما الطرف المقابل لمجهوداتهم وهو قيمة النقدية الـ (ثلاثون مليار دولار) هي التي تحولت الي الدولة الوطنية لهؤلاء العاملين. اي اصبح الـ (ثلاثون مليار دولار) هو اللص الصامت والذي بإمكانه ان يشتري من السلع والخدمات في الدولة الوطنية بمقدار هذا المبلغ الـ (ثلاثون مليار دولار) دون مساهمة في زيادة السلع والخدمات بالدولة الوطنية. معني ذلك وجود سيولة دون مساهمة في زيادة السلع والخدمات في الدولة الوطنية مما سيؤدي ذلك الي زيادة التضخم وارتفاع الاسعار. وهذا الكلام ينطبق على القروض خصوصا القروض النقدية وليس السلعية (العينية).

- **انت عايز توصل الي ايه من تحليلك السابق انا مش عارف إنك بتفكر في ايه؟**
- بكل صراحة يجب ان تستغل تحويلات العاملين وكذلك القروض النقدية في المساهمة لزيادة انتاجية السلع والخدمات، باعتبارها كمصدر ادخار يمول العمليات الانتاجية، وذلك من اجل تلافي زيادة التضخم باعتبار تحويلات العاملين وكذلك القروض النقدية سيولة زائدة وردت الي الدولة الوطنية.
- **انا مش عارف تقصد بأية بان تستخدم القروض كمصدر ادخار يمول العمليات الانتاجية؟**
- هو انا مش قلت لو استخدمنا الـ (ثلاثون مليار دولار) الخاصة بتحويلات العاملين في استهلاك السلع الوطنية تعتبر الـ (ثلاثون مليار دولار) اللص الصامت الذي سرق هذه السلع والخدمات الوطنية بدون مقابل المساهمة في انتاجها. وكذلك

القروض النقدية. بناء على ما سبق يجب استخدام تحويلات العاملين وكذلك القروض النقدية في العملية الانتاجية من خلال الوسيلتين الاتيتين:

- الوسيلة الاولي: ان يستخدم القرض (بالعملة الاجنبية) في استيراد ما يحتاجه جهاز الانتاج الوطني وتوفير المواد الخام اللازمة للتصنيع واستيراد الاصول الاستثمارية لزيادة الانتاج الوطني.
- الوسيلة الثانية: ان يستخدم القرض (العملة المحلية) في التوظيف المباشر في عمليات الاستثمار (عن طريق انشاء المشاريع) لزيادة حجم السلع والخدمات.

وبالتالي نمنع تلك الاموال (في حالتنا هذه الا وهي القروض النقدية سواء قروض محلية او قروض اجنبية). ان تصبح سيولة متوفرة للاستهلاك تعمل على التضخم وزيادة الاسعار.

- **انا اود ان أسئلك سؤال وبدون حرج انت ليه بتناقض نفسك؟**
- ليه بتسأل هذا السؤال؟
- **عشان قلت في السطور السابقة انه يجب استخدام القروض النقدية (سواء قروض المحلية او الاجنبية) في الجهاز الانتاجي للدولة الوطنية برغم إنك قلت في سطور سابقة ان القروض تستخدم في اربعة اغراض علي النحو التالي:**

1- اغراض الاستهلاك (زيادة الانفاق).

2- اغراض عمل البنية الاساسية للدولة.

3- اغراض اقتصادية لتمويل خطة التنمية الاقتصادية المستهدفة.

4- اغراض عسكرية.

انت مش ملاحظ علي الاغراض رقم 1 , 2 , 4 تخرج عن الكلام اللي انت قلته بانه يجب توجيه القروض النقدية (سواء المحلية او الخارجية) الي الجهاز الانتاجي وهو ما يتوافق مع الغرض رقم 3 فقط (اغراض الاقتصادية لتمويل خطة

التنمية الاقتصادية المستهدفة) انت مش عارف ان هناك اغراض اخري يمكن استخدام القروض فيها مثل اغراض رقم 1 , 2 , 3؟

- بصراحة انا مبسوط إنك مركز فيما يقال. ومعاك حق فيما قلته. ولكن الاجابة هي ان بعض الدول على ارض الواقع هي التي تستخدم الاغراض الاربعة سواء ادي هذا الاستخدام الي اثار ايجابية او اثار سلبية نتيجة استخدام القروض النقدية في الاغراض الاربعة. ولكن ما ذكرته انه يجب استخدام القروض في الجهاز الانتاجي للدولة من اجل تحقيق الاثار الايجابية فقط اما استخدام القروض في اغراض رقم 1 , 2 , 4 سوف يؤدي الي اثار سلبية.
- **انت عايز لا ننفق على اغراض الاستهلاك كما استخدمه الاقتصادي العظيم (كنز) في معالجة الكساد. ولا انت عايز نحسن من البنية الاساسية المتهالكة في الدولة. ولا عايز حتى ننفق على قدراتنا العسكرية من اجل الحفاظ على امن الدولة والمواطنين. بصراحة أحب اقول لك إنك واحد قصير النظر ولا تنظر الا تحت قدميك؟**
- عزيزي القارئ، لك كل الحرية إنك تستفسر وعليا ان اوضح لك ما يغيب عنك. انا ليه قلت انه يجب استخدام القروض النقدية في الجهاز الانتاجي وليس في اغراض الاستهلاك والبنية الاساسية او الاغراض العسكرية لان مردود الاغراض الخاصة بالاستهلاك او البنية الاساسية او الاغراض العسكرية من الناحية الاقتصادية ليس بالمردود الكبير. اي نعم هناك استفادات اخري من تلك الاغراض غير اقتصادية. فاذا قلت انه يوجد استفادات اقتصادية من تلك الاغراض الأخرى اقول لك ان الاستفادات من الاغراض الأخرى استفادات قليلة وقد تكون غير مباشرة اقتصاديا.
- **بناء على كلامك اين هي الايرادات المفروض ان نستخدمها لكي ننفق علي اغراض الاستهلاك والبنية الاساسية والاغراض العسكرية؟**

- نعم يجب ان تأتي الايرادات من الجهاز الانتاجي للبلد. انت فاكر مثال البطاطس والذي تم ذكره في (سعر الصرف) رأيت كم من الارباح يمكن تحقيقها. كما ان هناك ايرادات اخري تأتي من الجهاز الانتاجي للدولة نتيجة استخدام القروض في زيادة السلع والخدمات. حيث يتوفر ايرادات كبيرة نتيجة الضرائب والتي تنتج عن تحقيق فائض كبير في الناتج القومي للبلاد. بالإضافة الي الايرادات التقليدية من بيع الموارد الطبيعية وناتج التكنولوجي وحقول لك على مفاجأة كبيرة جدا كيف تحقق الدولة ايرادات تقدر بالتريليونات من الجهاز الانتاجي للدولة. حيث تكون هذه الايرادات قادرة على تسديد تلك القروض (سواء محلية او خارجية). ويكون هناك فائض كبير بس مش حقوله حاليا، بل في مكان اخر في هذا الكتاب.
- **لماذا اعتبرت ان القروض النقدية (سواء المحلية او الخارجية) من ضمن مصاف فيروسات الشبح الخفي؟**
- اعتبرت القروض النقدية (سواء المحلية او الخارجية) من ضمن مصاف فيروسات الشبح الخفي، بسبب ان لهذه القروض اثار سلبية عميقة خصوصا اذا استخدمت خارج الجهاز الانتاجي كما شرحنا وفي السطور التالية نذكر بعضا من تلك الاثار السلبية.

<u>الاثار السلبية للقروض:</u>

1- قد تؤدي القروض وخصوصا الدين الداخلي الي زيادة الطبقية في البلد. ازاي! عندما تصدر البنوك شهادات بأسعار فائدة كبيرة من اجل استخدام اموال تلك الشهادات في اقراض الدولة كما ذكرنا ذلك سلفا، فيلجأ الاغنياء في المجتمع بعمل هذه الشهادات لدي البنوك للاستفادة من اسعار الفائدة المرتفعة. وبالتالي تزداد اموالهم بقيمة الفوائد والتي تزيد عن الـ 20 % من قيمة الودائع. وهذا يؤدي الي زيادة الاغنياء غني، وزيادة الفقراء فقرا, نتيجة ارتفاع اسعار السلع والخدمات بسبب زيادة السيولة في المجتمع لدي هؤلاء الاغنياء اصحاب تلك الودائع.

2- قد تستخدم الدولة القروض في إحدى قطاعات الدولة دون قطاعات الأخرى. فيستفيد العاملون في هذا القطاع بما ينفق من هذه القروض وتصبح لديهم قوة شرائية أكبر من العاملين في القطاعات الأخرى مما يزيد الطبقية.

3- يلاحظ في الطبقية التي سببتها استخدام القروض من ارتفاع اسعار السلع والخدمات تقع على شريحة اصحاب الدخول الثابتة (مثل المرتبات واصحاب المعاش). اما شريحة الاغنياء او العاملون في القطاع الذي أنفق فيه القروض لا يعانون من ارتفاع اسعار السلع والخدمات مما يولد لدي الفقراء الحسرة عندما يرون قدرة هؤلاء الاغنياء جراء هذه القروض على شراء السلع والخدمات والمرتفعة اسعارها دون عناء كما يعانون الفقراء أنفسهم من ارتفاع اسعار تلك السلع والخدمات.

4- استخدام القروض في السلع الاستهلاكية او خارج الجهاز الانتاجي للدولة عندئذ تعتبر تلك القروض سيولة زائدة كما اوضحنا سابقا مما تسبب بما يسمي بالتضخم وبالتالي يؤدي هذا التضخم الي ارتفاع اسعار السلع والخدمات.

هناك اثار سلبية اخري للقروض والتي تنشأ عند تسديد القرض:

1- فعنما تريد الدولة تسديد اقساط القرض الخارجي وفوائده قد تلجأ الي استخدام الاحتياطي من النقد الاجنبي لدي البنك المركزي. مما يسبب استنزاف الاحتياطي من النقد الاجنبي.

2- بدل ان تعالج هذه القروض العجز في ميزان المدفوعات بزيادة صادرات الدولة يتم استخدام الاحتياطي النقدي في سداد هذه القروض مما يحدث عجز في قيمة الاحتياطي. فيزيد الطلب على النقد الاجنبي من اجل تلبية احتياجات المصانع من المواد الخام المستوردة فيرتفع سعر الصرف للعملات الاجنبية في مقابل انخفاض العملة المحلية مما يؤدي الي ارتفاع التكاليف وترتفع معه اسعار السلع والخدمات وقد يؤدي العجز في تدبير العملة الاجنبية والتي استنزفت الي تعطيل دولاب العمل للجهاز الانتاجي للدولة.

3- احيانا كثيرا تضطر الدولة الي بيع مواردها الطبيعية بأسعار زهيدة من اجل تسديد اقساط القروض وفوائده.

4- قد يؤدي موقف الائتماني للدولة خصوصا عند التعثر في السداد الي هروب المستثمرين الي خارج الدولة وتتدهور معه شروط التجارة الخارجية.

5- قد تضطر الدولة الي فرض المزيد من الضرائب لتسديد الدين المحلي مما تزيد من اعباء المواطن الاقتصادية.

علاج فيروس الشبح الخفي (الدين العام الداخلي والخارجي)

يجب استخدام القروض النقدية في العملية الانتاجية من خلال الوسيلتين الاتيتين:

- **الوسيلة الاولي:** ان يستخدم القرض (بالعملة الاجنبية) في استيراد ما يحتاجه جهاز الانتاج الوطني وتوفير المواد الخام اللازمة للتصنيع واستيراد الاصول الاستثمارية لزيادة الانتاج الوطني.
- **الوسيلة الثانية:** ان يستخدم القرض (العملة المحلية) في التوظيف المباشر في المشاريع الاستثمارية لزيادة حجم السلع والخدمات.

وبالتالي نمنع تلك الاموال (في حالتنا هذه الا وهي القروض النقدية سواء قروض محلية او قروض اجنبية) ان تصبح سيولة زائدة تستخدم لاستهلاك السلع والخدمات والمنتجة محليا. وبالتالي نمنع ظهور التضخم وزيادة الاسعار.

فيروس الشبح الخفي (سوء توزيع الدخل الناتج عن الظلم)

- **ماذا تقصد بسوء توزيع الدخل الناتج عن الظلم هو مش كل واحد يأخذ نصيبه من الدخل حسب ما يقوم به من جهد ولا انت رأيك ايه؟**
- في حقيقة الامر اذا انتفي الظلم في اي مجال من مجالات الحياة، لعاشت البشرية دون حروب و لعاشت في رخاء و لعاشت في سلام. بل هناك صور عديدة من الظلم ليس بين الافراد مع بعضهم البعض فقط. ولا بين البلاد مع بعضهم البعض ولا بين الدولة والافراد. هناك صور عديدة من الظلم ومن اجل الحفاظ على منهجية الكتاب كما اشرت سلفا فاني اكتب من وجهة نظر الاقتصاد فقط. واليك بعض صور الظلم التي نتج عنها سوء توزيع الدخل على النحو التالي:

الصورة الاولي (الاقطاعي والعبيد)

تعرفت الرأسمالية على اول عنصر من عناصر الانتاج الا وهو " الارض " حيث اعتبرت الارض مصدر للثروة. وبناء عليه ظهر الاقطاعي والذي يمتلك أكبر مساحة ممكنة من الارض مستخدما العبيد في زراعتها لتحقيق الثروة لهذا الاقطاعي. فكان عليه ان يأتي برجال احرار من افريقيا تحت تهديد السلاح ويسلبوا حريتهم ويجعلوهم عبيد من اجل زراعة الارض او يعملوا في المناجم. حيث كان هؤلاء العبيد يذيقون جميع انواع والوان العذاب من اجل زيادة ثروات هؤلاء الاقطاعيين.

تخيل هذه الصورة من الظلم. واسال نفسك هذا السؤال المنطقي عن هذا الزمان كيف يتم توزيع الدخل؟ الاجابة معروفة لك ايها القارئ الكريم.

الصورة الثانية (الاستعمار والعبيد)

تعرفت الرأسمالية علي الثروة الناتجة من الارض (كمورد الزراعة واستخراج المعادن) وتعرفت علي ناتج العمل (وهو استخدام العبيد بدون اي اجر) مما ادي ان بعض

الدول الاوربية قد استخدمت فكرة الاستعمار (وهو احتلال الدول ذات ثروات طبيعية) تحت تهديد السلاح لزيادة ثروات تلك الدول الاوربية.

تخيل وتمعن هذه الحادثة الحقيقية التي تمت في إحدى الدول التي تم استعمارها. مر اقطاعي راكبا جواده على مزرعته فوجد مزارع يعمل عنده بالسخرة يأكل بيضة دجاج وقت استراحته فما كان على هذا الاقطاعي ان قتله ببندقيته لتجرؤه ان يأكل من طعام سيده ولم يأكل من حشائش الارض.

تخيل هذه الصورة من الظلم واسال نفسك هذا السؤال المنطقي كيف يتم توزيع الدخل؟

الصورة الثالثة (تمركز الثروة وتوزيع الدخل)

- تعرفت الرأسمالية ايضا على اهمية راس المال والادارة خصوصا بعد اكتشاف اهمية الالة في مرحلة ما يسمي بالثورة الصناعية وبناء على ذلك فقد اكتملت عناصر الانتاج (الارض – العمل – راس المال – الادارة) في زيادة ثروات اصحاب رؤوس الاموال لتملكهم عناصر الانتاج الاربعة.

والسؤال قد عرفنا في الصور السابقة كيفية استغلال (الارض) واستغلال العبيد (العمل) فكيف استغلوا اموال الناس (راس المال)؟

- ظهرت فكرة البنوك. نعم ان للبنوك وظائف عديدة، ولكن اهم وظيفة من وظائف البنك هو تجميع المدخرات الصغير لدي افراد الشعب ثم يأتي احد هؤلاء والذين يسمون انفسهم بانهم رجال اعمال فيأخذ تجمعية تلك المدخرات ويعمل بها مشروعه من اجل ان يصبح رأسمالي كبير لديه الثروة وقد يعمل بعض من هؤلاء المدخرين (والذين كانوا سببا في وجود الاموال التي اقترضها ما يسمي برجل الاعمال) لديه باجور متدنية استغلالا لظروفهم المعيشية.

تخيل هذه الصورة من الظلم. واسال نفسك هذا السؤال المنطقي. كيف يتم توزيع الدخل؟

- **حاسب انت ليه تتجني على البنوك ورجال الاعمال. انا اود ان اقولك ان اصحاب المدخرات الصغيرة أودعوا مدخراتها بالبنك طمعا في حصولهم على فائدة علي مدخراتهم. بينما اتي رجل الاعمال واقترض تلك الاموال وتحمل فائدة اعلي من فوائد المدخرين للبنك. اليس ذلك يدل علي كبر حجم المخاطرة الذي تحملها هذا رجل الاعمال، وبالتالي من حقه ان يحصل علي الثروة والمتمثلة من الارباح التي نتجت عن تشغيل مشروعه؟**
- هذا الموضوع ليس بالبساطة التي ذكرتها من الناحية الاقتصادية. واسالك ما هي أكبر مخاطرة يتحملها رجل الاعمال هو ان يتعثر ولا يسدد هذا القرض بفوائده. ربما تقول في هذه الحالة يضطر البنك ان يأخذ ضمانات هذا القرض. فان قلت لك في حالة عدم كفاية الضمانات لسداد القرض (نتيجة التلاعب في قيمتها او اتت ظروف اقتصادية غير مواتية مثل الكساد فقللت من قيمة تلك الضمانات) فما هو الموقف؟ سيادتك سكت ليه؟

اجاوبك انا. سيضطر البنك ان يرفع قضية ضد رجل الاعمال الذي اقترض هذه الاموال فيسجن. وبذلك تكون ضاعت اموال هؤلاء المدخرين لجراءة رجل الاعمال على استخدام اموال هؤلاء المدخرين في مشروعه الذي فشل والذي لم تكفي الضمانات ان تعيد لهؤلاء المدخرين مدخراتهم.

- بناء على ما سبق نجد عندما يتم الاقتراض من البنوك نجد ان هناك احتمالين:
- **الاحتمال الاول:** ان هذا رجل الاعمال ينجح في ادارة مشروعه وبالتالي يصبح من الاثرياء وعلى حساب هؤلاء المدخرين. فلولاهم لم يجد اموال لفتح مشروعه ولأصبح مثلهم لا يجد ما يفتح به مشروعه. بل تعدي الامر انه استغل ظروف المدخرين والذين قد يعملون لديه فيعطيهم اجور متدنية استغلالا لظروفهم المعيشية.
- **الاحتمال الثاني:** ان هذا رجل الاعمال قد يفشل في ادارة مشروعه فتضيع مدخرات صغار المودعين فماذا افادهم ان هذا رجل الاعمال قد سجن ام هرب الي الخارج.

اليس ما سبق نوع من انواع الظلم الذي ظهر في الرأسمالية وهو استغلال ظروف صغار المودعين لصالح من يتجرأ على هذه الاموال ممن يسمون أنفسهم رجال اعمال.

- **انا اود ان أسئلك بصراحة هو انت راجل صاحب مذهب اشتراكي؟**
- بالطبع لا. فانا قد ذكرت لك من قبل عيوب كل من الرأسمالية والاشتراكية. انا فقط اردت ان اظهر الاخطاء التي تسببت في عدم عدالة توزيع الدخل.
- **انا اريد ان أسئلك هو مش نظام البنوك هذا هو النظام المعمول به في الرأسمالية، والرأسمالية لا يمكن ان تستغني عن عمل البنوك فما هو الحل؟**
- الحل بسيط جدا، ان تقيم الدولة مشاريعها في شكل شركات مساهمة. وتطرح أسهم تلك الشركات في البورصة فيكتتب فيها هؤلاء اصحاب المدخرات الصغيرة كل علي حسب امكانياته. وتكون الادارة لمن يملك أكبر عدد من الاسهم. ولا تطرح الدولة مثل هذه المشاريع الا بعد تأكدها من خلال الدراسات ان مثل هذه المشاريع تحقق ارباح اضعاف الفائدة التي تعطيها البنوك. (مثل المشاريع الزراعية وما يتصل بها من مشاريع الاسمدة – مشاريع ذات الانشطة الكيماوية وهكذا ...الخ) فمن مميزات طرح الدولة أسهم المشاريع في البورصة من اجل الاكتتاب فيها الاتي:

1- ان يتم التوظيف المالي بشكل مباشر دون المرور على الشركات الائتمانية (مثل البنوك).
2- في هذه الطريقة تمنع وجود سيولة تستخدم في السلع والخدمات الاستهلاكية مما يمنع وجود التضخم وبالتالي يحد من ارتفاع اسعار السلع والخدمات.
3- تساهم تلك المشاريع في زيادة الانتاج القومي من السلع والخدمات.
4- تساهم تلك المشارع في تقليل البطالة بالدولة.
5- تساهم تلك المشاريع في زيادة القوة الشرائية لدي العمال والموظفين الذين يعملون في تلك المشاريع.

6- زيادة العرض من السلع والخدمات مما يؤدي الي تخفيض اسعارها.

7- هذه الطريقة تحد من تمركز الثروات لدي فئات قليلة من المجتمع مع حرمان فئات كثيرة منه.

8- شعور العاملين بتلك المشاريع انهم اصحاب راس المال في هذه المشاريع وعليه تتوزع الارباح الناتجة عن هذه المشاريع على كل المكتتبين في أسهم الشركة كل علي حسب ما اكتتب من الاسهم مما يولد الرضا في توزيع الارباح.

9- تنشأ تلك المشاريع طبقا لخطة الدولة والتي تحدد نوع وحجم المشروع المطلوب انشاءه لسد الفجوة الانتاجية والمطلوب استيفاءها.

10-طرح الدولة لمثل هذه المشاريع في البورصة يمنع تحكم بعض رجال الاعمال لفرضهم شروط تعجيزية للدخول في المشاريع التي تطلبها الدولة لان هناك مكتتبين كثيرون في البورصة تستطيع مدخراتهم استيفاء رؤوس اموال تلك المشاريع.

11-يمكن للدولة استخدام السياسة النقدية والمالية لنجاح مثل هذه المشاريع عن طريق خفض الضرائب والرسوم وسعر الصرف.

12- يجب ان يكون هناك رقابة من العديد من الجهات من اجل عدم التلاعب في ادارة مثل هذه المشاريع.

- (ملحوظة: تكلمنا في فصل القروض عن كيفية تسبب القروض في وجود الطبقية وبالتالي سوء توزيع الدخل).

- **<u>الصورة الرابعة (المغالاة في اسعار السلع)</u>**

- تعرفنا في الصور السابقة ان معظم الدول المتقدمة قد حازت على عناصر الانتاج والمتمثلة في (الارض – العمل – راس المال – الادارة). ومع التطور الهائل والذي صاحب الثورة الصناعية حتى أصبح هناك من السلع والخدمات والتي تحتوي على

تكنولوجية متطورة جدا. ونتيجة لذلك استغلت تلك الدول المتقدمة هذا الفارق التكنولوجي حيث تم الاتي:

1- استغلال الدول المتقدمة الموارد الطبيعية والمتوفرة في البلاد الفقيرة علميا في شراء تلك الموارد بأسعار زهيدة.

2- بيع منتجات الدول المتقدمة لتلك البلاد الفقيرة علميا باعتبارها سوق مفتوح امامها مستغلة الفارق العلمي ببيع منتجاتها التكنولوجية للدول الفقيرة علميا بأسعار مرتفعة لتحقيق ارباح خيالية وليس ارباح منطقية.

تخيل عزيزي القارئ ان هذه الصورة من الظلم واسال نفسك هذا السؤال المنطقي كيف يتم توزيع الدخل؟

ربما تقول لي ان هذا شيء طبيعي بان تكون اسعار السلع التكنولوجية اعلي من اسعار الموارد الطبيعية والتي لم يجر عليها اي تحويلات او صناعات فما هو هذا الظلم؟

- نعم معاك حق فيما قلته عزيزي القارئ. فانا لا أنكر ذلك ان هناك تكاليف بحثية وتكاليف تحويلية للموارد الطبيعية تجعل اسعار السلع التكنولوجية اعلي من اسعار الموارد الطبيعية لدي الدول غير العلمية. ولكن انا اقصد شيء اخر هو ان تباع السلع التكنولوجية بأسعار اضعاف اضعاف تكلفتها (اي اسعار مغالى فيها) لتحقيق ارباح خيالية لمجرد استغلال الدول الأخرى والتي عجزت ان تصنع مثل هذه المنتجات.

- **<u>الصورة الخامسة (شركات توظيف العمالة وعلاقتها بتوزيع الدخل)</u>**

- بعض الشركات الصناعية قد تتهرب من توظيف العمالة لديها من اجل ان تتهرب من التامين عليهم سواء تامين معاش او تامين صحي، ومن اي مسئوليات اخري تجاه هذه العمالة. فان هذه الشركات تتواطأ مع شركات اخري تسمي (شركات

توظيف العمالة) حيث تشحن شركة توظيف العمالة هؤلاء العمال علي سيارة نصف نقل كالعبيد وتطوف بهم علي الشركات الصناعية فتختار تلك الشركات الصناعية من هؤلاء العمال ما تريده وترفض من تريده كالبضاعة (او قل العبيد) حيث تعطي الشركة الصناعية اجر العامل الذي اختارته وليكن (مائة وخمسون جنيه) لشركة توظيف العمالة ثم تعطي شركة توظيف العمالة للعامل اجر (مائة جنيه فقط). والذي عمل في الشركة الصناعية. وقد يتم اعطاء الاجر للعامل اما ان يكون شهريا او اسبوعيا. بحيث لو غاب هذا العامل يوما واحدا لظروف مرضه مثلا فان شركة العمالة تخصم من اجره المحجوز لديهم ثلاثة ايام.

اي ان شركة توظيف العمالة تأكل عرق وجهد هؤلاء العاملين بالتواطئي مع الشركات الصناعية.

تخيل هذه الصورة من الظلم واسال نفسك هذا السؤال المنطقي كيف يتم توزيع الدخل؟

- **الصورة السادسة (معاناة اصحاب الدخول الثابتة)**
- في حالة التضخم والارتفاع المستمر في اسعار السلع والخدمات نجد ان هناك انقسام في فئات الشعب. الفئة الاولي لا تؤثر عليهم ارتفاع المستمر في اسعار السلع والخدمات بسبب تمركز الثروة لديهم لأسباب قد تكون سياسية او اقتصادية او اجتماعية فهم قادرون دائما على التعامل مع ارتفاع الاسعار المستمر في السلع والخدمات. اما الفئة الثانية فهم التجار واصحاب المهن الحرة حيث يحملوا ارتفاع اسعار السلع والخدمات على مستهلكي سلعهم وخدماتهم وبالتالي يكونوا قادرين علي التعامل مع الارتفاع المستمر للأسعار. اما الفئة الثالثة فهم اصحاب الاجور والمرتبات الثابتة وكذلك اصحاب المعاشات والذين ليس في مقدورهم ان يزيدوا من اجورهم او مرتباتهم او معاشهم بالنسبة التي تكافئ الارتفاع المستمر في اسعار

السلع والخدمات. مما يزدادوا فقرا ويزدادوا معاناة في حياتها نتيجة عدم قدرتهم لدفع عن أنفسهم هذا الضرر الذي وقع عليهم نتيجة التضخم وارتفاع الاسعار.

تخيل هذه الصورة من الظلم واسال نفسك هذا السؤال المنطقي كيف يتم توزيع الدخل؟

الصورة السابعة (الاحتكار وتوزيع الدخل)

- في ظل زيادة التضخم المستمر والذي يليه دائما زيادة في اسعار السلع والخدمات (فزيادة الاسعار مثل كرة الثلج كلما تدحرجت كلما زادت حجمها) هكذا. نجد من يستغل هذه الحالة ويزيد من اشتعال زيادة الاسعار في السلع والخدمات عن طريق احتكار السلع والخدمات من اجل المزيد من زيادة الاسعار بهدف تحقيق ارباح سريعة لهم دون رادع من الدولة.

تخيل هذه الصورة من الظلم واسال نفسك هذا السؤال المنطقي كيف يتم توزيع الدخل؟

- **الصورة الثامنة (الوساطة وتوزيع الدخل)**
- في حالة الكساد الاقتصادي يتصارع افراد المجتمع من اجل الحصول على الوظائف حتى يتحصلوا علي دخل يتقوتون منه على استمرار حياتهم. فيظهر في ظل هذا التصارع الوساطة في العمل وخصوصا للوظائف المرموقة في الدولة. حينئذ ترمي الكفاءة والعلم في سلة المهملات بسبب عدم وجود وساطة لهم للحصول على الوظيفة التي يستحقونها. ونجد من لا يستحقون هم في اعلي المناصب بسبب اما استخدام السلطة او استخدام الرشوة والتحلل الاخلاقي في وصول اصحاب الكفاءات الضعيفة لتلك المناصب المرموقة (ولتذهب مقولة ضع الرجل المناسب في المكان المناسب الي الجحيم).
- تخيل هذه الصورة من الظلم واسال نفسك هذا السؤال المنطقي كيف يتم توزيع الدخل؟

- **الصورة التاسعة (اصحاب الدخول الثابتة وغياب الدعم)**
- في ظل وجود طبقية بين فئات الشعب كما اوضحنا في الصورة السابقة، والتي اوضحت تقسيم فئات الشعب وفي ظل غياب الدعم لأصحاب الاجور والمرتبات الثابتة، وكذلك اصحاب المعاشات والغير قادرين, علي مواجهة المزيد من ارتفاع اسعار السلع والخدمات فكلما انتقلت مرحلة من مراحل ارتفاع الاسعار الي المرحلة الأعلى كلما تنازل هؤلاء عن كثير من احتياجاتهم سواء كان ذلك في التعليم او المسكن او الملبس او الصحة او حتي نوع التغذية التي تقوت حياتهم. وبالتالي تدور هذه الفئة في دائرة الفقر والمزيد من الفقر. وبالتالي تنقص امامهم فرص العمل التي تحسن من دخولهم فلا وجود تعليم يمكنهم من الحصول على الوظائف التي تتطلب ذلك في ظل وجود الاغنياء والذين يرسلون اولادهم الي الخارج من اجل التعليم وحصولهم علي اعلي الوظائف عند عودتهم الي الدولة. كما ان اصحاب الدخول الثابتة ليس لديهم اموال من اجل ان ينشئوا مشروع خاص بهم وكذلك ليس امامهم الا المهن المتدنية في كرامتهم.
- تخيل هذه الصورة من الظلم واسال نفسك هذا السؤال المنطقي كيف يتم توزيع الدخل؟
- **الصورة العاشرة (عدم توزيع الدخل حسب الكفاءات)**
- تتفاوت بعض الاجور لبعض المهن تحت مسمي انه فنان (كالممثلين والمغنيين والراقصين او لاعب الكرة) تحت مسمي انه موهوب وقد يحصلون على اجورهم بالملايين بينما لا يحصل حامل شهادة الدكتوراه في اكثر العلوم دقة (وليكن علوم النووي) إلا علي الفتات من المرتب والذي يقوت حياته بالكاد واذا سالت عن هذا التفاوت تجد الكثير من محبي هؤلاء الموهبين يقولون لك كفاك حقدا علي هؤلاء اصحاب المواهب النادرة وهم يمتعوننا. انا لا اطالب تخفيض اجور هؤلاء اصحاب

الموهبة النادرة فأنتم احرار فيما تدفعون لهم. ولكن كان اغلب ظني ان تدفع الملايين كذلك لأصحاب المهن الدقيقة والتي ترفع من شأن الدولة.

تخيل هذه الصورة من الظلم واسال نفسك هذا السؤال المنطقي كيف يتم توزيع الدخل؟

علاج فيروس الشبح الخفي (سوء توزيع الدخل الناتج عن الظلم)

- لا أجد علاج أفضل مما قاله النبي محمد (صلي الله عليه وسلم) لعلاج فيروس الشبح الخفي (سوء توزيع الدخل الناتج عن الظلم).
- الحديث الاول (اعطي الاجير حقه قبل ان يجف عرقه).
- الحديث الثاني (حب لأخيك ما تحبه لنفسك).
- ان نفذت البشرية هذين الحديثين عاشت في سلام.

كيف تعالج ارتفاع الاسعار

- وجدنا في المقالات الاربعة السابقة وهي فيروسات الشبح الخفي (سواء كان التضخم وسعر الصرف او الدين العام او سوء توزيع الدخل الناتج عن الظلم) والتي ادت جميع تلك الفيروسات والتي نخرت في عظام النظام الرأسمالي الي زيادة التضخم وبالتالي الي زيادة اسعار السلع والخدمات وكان لزاما ان يوجد علاج لتلك الفيروسات عن طريق:

1- علاج الفيروسات السابقة (التضخم – سعر الصرف – الدين العام الداخلي والخارجي – سوء توزيع الخل والناتج عن الظلم) ليس من خلال طرق العلاج التي ذكرت في كل مقال، بل يجب ان يكون هناك علاج في كيفية عمل منظومة الاقتصاد الرأسمالي من اساسه حتى نتجنب ظهور مثل هذه الفيروسات هذا ما سوف نوضحه في الابواب القادمة.

2- اننا ننهي الباب الاول (فيروسات الشبح الخفي) بعلاج عام لما تسببه هذه الفيروسات من ارتفاع التضخم وبالتالي ارتفاع اسعار السلع والخدمات وهذا العلاج يشرح كيفية التحكم في ارتفاع الاسعار وهو على النحو التالي:

- في هذا النموذج يحدد كيف تضبط الدولة أسعار السلع والخدمات عن طريق أن تنتهج الدولة الخطوات التالية لكبح ارتفاع الأسعار في النظام الرأسمالي على النحو التالي:
- يجب على كل من يمارس عمل يتربح منه أن يستخرج بطاقة ضريبية (هنا تتعرف الدولة علي كل من يمارس عمل يتربح منه في كافة قطاعات الدولة – والذي لا يستخرج هذه البطاقة ويضبط بعمل يتربح منه يدفع غرامة ضخمة مع التهديد له بالحبس حتى يقع كل تاجر جشع تحت أعين الحكومة)

1- فتح حساب بنكي لكل من يمارس عمل يتربح منه (لخصم الضريبة تلقائيا من حسابه البنكي وتوريدها لمصلحة الضرائب دون مماطلة) .

2- عمل اكواد للسلع والخدمات.

3- وضع أسعار استرشادية لجميع السلع والخدمات في الدولة.

4- تستخرج فاتورة من ماكينة لدي البائع يتضح في هذه الفاتورة السعر المباع به حيث تكون هذه الماكينة مرتبطة عن طريق النت بحساب التاجر في البنك

5- عمل برنامج يطابق فيها الأسعار الاسترشادية بالأسعار الفعلية التي تمت

- فان كانت الأسعار في حدود الأسعار الاسترشادية تم إعفاء الضريبي وان كانت غير ذلك حسبت الضريبة على الأسعار المغال فيها وتخصم من حساب التاجر في البنك تلقائيا وتورد إلي مصلحة الضرائب هذه الطريقة تعمل علي عدم الغلو في الأسعار لعلم التاجر بان الدولة تراقبه حيث قد تضره الأسعار المرتفعة نتيجة احتساب الدولة ضرائب تصاعدية تأخذها الدولة منه تلقائيا فيعمل علي خفض الأسعار

وبالتالي تتميز هذه الطريقة بالآتي:

1- الرقابة الالكترونية والتي تمنع الرشوة.

2- أصبح كل من يمارس عمل على ارض الدولة مراقبا من الدولة.

3- تتحكم الدولة في غلو الأسعار وقتما تشاء.

4- تحافظ الدولة علي القوة الشرائية لشريحة كبيرة من المجتمع وحمايتها من الجشع.

- عزيزي القارئ كنت دائما تسألني من اجل استيضاح الامر في كثير من موضوعاتي السابقة. الان اريد منك ايها القارئ الكريم ان تصبح انت الكاتب وليس القارئ. فاكتب افكارك وتعليقك علي ما طرح في الباب الاول والخاص بـ (فيروسات الشبح الخفي) ارسل افكارك وتعليقاتك من خلال البريد الالكتروني tahabayomy@yahoo.com

او اكتب افكارك وتعليقاتك في الصفحة التالية

اكتب في هذه الصفحة جميع افكارك وتعليقاتك عن

(فيروسات الشبح الخفي)

مقدمة الباب الثاني

ماذا تعرف عن المنظومة الاقتصادية في بلدك

تعرفنا في الباب الاول علي مدي التأثير السلبي (لفيروسات الشبح الخفي) والذي احدثه على كل من افراد المجتمع والشركات العاملة في الدولة وكذلك على الدول نفسها.

- **والسؤال الذي يطرح نفسه الان ما هي الاسباب التي ادت الي ظهور فيروسات الشبح الخفي في الرأسمالية؟**
- والاجابة الصريحة على هذا السؤال تتلخص في ثلاثة اسباب على النحو التالي:

السبب الاول: لا يوجد تعريف دقيق يخص كل من الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي والاقتصاد العالمي. فكيف نتعامل مع شيء نجهل تعريفه؟ او بمعني اخر ماذا تعرف عن المنظومة الاقتصادية في بلدك.

السبب الثاني: غياب الاسس الواجب اعتمادها لكي تدير المنظومة الاقتصادية. او بمعني اخر كيف تدير منظومة اقتصاد بلدك بحيث تتجنب ظهور فيروسات الشبح الخفي.

السبب الثالث: غياب اجهزة الكشف التي تحدد الخلل ان حدث ذلك في المنظومة الاقتصادية، وكيف تعالج اجهزة الكشف هذا الخلل بدون تدخل البشر والذي يصيب ويخطأ. او بمعني اخر ما هي الادوات التي تجعل الحكومة تتحكم في كل من الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي.

قبل ان نتعرف عن ماهية المنظومة الاقتصادية في اي بلد يجب ان نلقي نظرة على النظم السابقة على النحو التالي:

نظرة تاريخية على النظم الاقتصادية

مرت النظم الاقتصادية بعدة مراحل نذكر منها باختصار شديد جدا دون الدخول في تفاصيل تخرجنا عن هدفنا الذي نصبوا اليه وهذه النظم على النحو التالي:

1- **نظام الاقتصاد الفردي:** استخدمنا لفظ نظام تجاوزا حيث ينفرد الشخص بالقرار الاداري لتلبية احتياجاته الأساسية من خلال البيئة الذي كان يسكنها وهذا كان في مطلع وجود البشرية على الأرض.

2- **نظام اقتصادي مبني على المشاعية البدائية:** وفيه يتخذ القرار بناء علي ما يتفق عليه القبيلة او العشيرة لتلبية احتياجاتها المختلفة حيث تتوزع ما تنتجه او تتحصل عليه من ثروة على افراد القبيلة أو العشيرة بالتساوي.

3- **نظام اقتصادي مبنى على فكرة الاقطاع:** في هذا النظام ظهر اهمية لأول عنصر من عناصر الانتاج ألا وهو الأرض حيث اعتبرت الارض مصدر للثروة وكان القرار الإداري يخص الإقطاعي مستخدما العبيد لزيادة ثروته من خلال زراعة أكبر مساحة ممكنة له.

4- **نظام اقتصادي مبنى على الحرف الصناعية:** في هذا النظام ظهر اهمية لثاني عنصر من عناصر الانتاج ألا وهو العمل حيث تطورت الحياة و بدأ العبيد الهروب من الزراعة عند الاقطاعيين و يتعلموا حرفة جديدة و يكون لها رئيس (ممثل نقابة في عصرنا الحديث) له القرار الإداري والذى ينظم عمل الحرفيين.

5- **نظام الاقتصاد الرأسمالي:** مر هذا النظام بعدة مراحل أثرت على فكر من أسسوا هذا النظام. نذكر منها مرحلة الكشوف الجغرافية واكتشاف أماكن عديدة بها ثروات مختلفة مما أدي إلى الزيادة المعرفية بجغرافية العالم وسكانه. وبالتالي ازدادت ثروات

المكتشفين مما نقلهم الي المرحلة الثانية. وهي مرحلة التجارة مع سكان العالم الجديد مستغلين تخلفهم العلمي والاقتصادي مما أدي إلي زيادة ثروات هؤلاء التجار. ثم انتقل الفكر الرأسمالي الي المرحلة الثالثة وهي مرحلة الثورة الصناعية وفيها تم ظهور العنصر الثالث ألا وهو راس المال مما جعل اصحاب الفكر الرأسمالي الي ان يوظفوا عناصر الانتاج (الأرض والعمل ورأس المال والإدارة) في زيادة ثرواتهم، حتى لو استخدموا المرحلة الرابعة وهي مرحلة الاستعمار حيث يكون القرار الاداري لصاحب المال مستغلا كل من العمال والأرض والآلة (والتي ظهرت في الثورة الصناعية) لإنتاج سلع وخدمات قليلة التكلفة وتباع بأغلى الأسعار للمستعمرات التي يحتلونها لتعظيم ثروات أصحاب رؤوس الأموال.

مما سبق تميز نظام الاقتصادي الرأسمالي بان الأفراد هم من امتلكوا عناصر الإنتاج (الأرض – العمل – رأس المال – الإدارة) وبالتالي هم من يمتلكوا عوائده تحت شعار (دعه يعمل – دعه يمر) وان الأسواق تنتظم تحت مبدأ (العرض والطلب) هذا النظام وقع في الاخطاء التالية:

1- تحقيق المصالح الخاصة لفئة اصحاب رؤوس الأموال بصرف النظر عن تحقيق العدالة الاجتماعية لباقي فئات المجتمع.
2- تركيز الثروات في أيدي فئة قليلة في المجتمع مع حرمان قطاع عريض من هذه الثروات.
3- يوجد قطاع كبير من المجتمع يعاني من ضعف القوة الشرائية التي تلبي احتياجاته.
4- لا يتحقق الاكتفاء الذاتي إلا في حالة نادرة عندما يكون هناك وفورات من الثروات الطبيعية وكذلك ناتج من الثروات التكنولوجية في البلاد.
5- يتم التوظيف المالي في القطاعات المربحة دون القطاعات الأخرى، حتى لو كانت القطاعات الأخرى تؤدى خدمة استراتيجية للدولة مما يؤدى الى خلل في تنفيذ الخطة الاقتصادية.

6- نتيجة السياسات الخاطئة والتي تمارس في النظم الرأسمالية مما يؤدى إلى احتقان الفئات الكادحة ضد فئة أصحاب رؤوس الأموال. وهذا يؤدى إلى عدم الاستقرار الأمني للبلاد وهذا ما تتجنبه الدول الغنية عن طريق منح الاعانات للفئات الكادحة.

6- **نظام الاقتصاد الاشتراكي:** ظهر هذا النظام نتيجة استغلال نظام الاقتصاد الرأسمالي لفئة العمال وهو ما اسماه (استغلال الانسان لأخيه الانسان) ولعلاج هذا الاستغلال تم نقل ملكية عناصر الانتاج (الأرض – العمل – رأس المال – الادارة) من الافراد الى الدولة حيث تكون الدولة هي من تدير تلك العناصر. أي القرار الإداري يكون مركزي وفي يد الدولة فقط فهي من تخطط وتنتج وتراقب ويكون توزيع عوائد عناصر الانتاج بحسب ما يبذله افراد المجتمع من عمل وجهد وذلك بغية تحقيق العدالة الاجتماعية.

هذا النظام وقع ايضا في الاخطاء التالية:

1- سوء الادارة لعدم وجود اداة تقييم حاسمة تضع الرجل المناسب فى المكان المناسب. وكذلك عدم وجود اداة تعرفنا بالأخطاء التي وقعت فيها المنظومة الاقتصادية (سواء على مستوى الاقتصاد الجزئي او الاقتصاد الكلى).

2- اهدار ناتج الثروات الطبيعية وكذلك ضعف ناتج الابتكارات التكنولوجية بسبب ضعف الحافز لإنتاج مثل هذه الابتكارات.

3- زيادة حجم النفقات عن حجم الايرادات مما ادى الى استدانة الدولة.

4- وجود بطالة مقنعة غير منتجة.

5- عمل هذا الاقتصاد ضد فطرة الانسان من حيث حبه للتملك مما ادى الى الخلل الأخلاقي من حيث الرشوة والاستخدام السيء للسلطة.

ماذا تعرف عن الاقتصاد الجزئي والعناصر الخمسة والتي تكون هذا الاقتصاد

- **ما هو الاقتصاد الجزئي؟**
- انت عارف ان في اي دولة توجد شركات ومؤسسات تعمل في مختلف القطاعات مثل القطاع (الزراعي – الصناعي – التجاري – الخدمي – السياحي – العسكري.... الخ). مجموع تلك الشركات والمؤسسات والتي تعمل في مختلف القطاعات السابقة يطلق عليها ما يسمي بالاقتصاد الجزئي. حيث يعتبر الاقتصاد الجزئي هو الاساس والذي ينبني عليه الاقتصاد الكلي والاقتصاد العالمي. او بمعني اخر الاقتصاد الجزئي هو اساس المنظومة الاقتصادية سواء كانت المنظومة الاقتصادية محلية او عالمية. حيث توصف الدول بالمتقدمة عندما تمتلك اقتصاد جزئي قوي له المواصفات التالية:

1- يجب ان يكون الاقتصاد الجزئي قادر علي انتاج السلع والخدمات ما يشبع رغبات الشعب (يحقق الاكتفاء الذاتي).

2-يجب ان يكون الاقتصاد الجزئي قادر علي تصدير الفائض من الانتاج من اجل تحقيق فائض من العملات الاجنبية هذا من ناحية، ومن ناحية اخري ان يساهم الاقتصاد الجزئي في زيادة نصيب الدولة في التجارة الدولية.

3-يجب ان يكون الاقتصاد الجزئي قادر علي مسايرة التطورات سواء العلمية او الاجتماعية حتى يستمر في انتاج ما هو مطلوب انتاجه.

4-يجب ان يساهم الاقتصاد الجزئي في بناء شخصية الدولة (وذلك من خلال مؤسسات الدولة والمتمثلة في وزارة الدفاع او وزارة الداخلية او القضاء).

5- يجب ان يكون الاقتصاد الجزئي قادر علي توفير ايرادات للدولة تحقق من خلال هذه الايرادات (البنية الاساسية المطلوب انشائها – العدالة الاجتماعية).

6- يجب ان يكون الاقتصاد الجزئي ان يكون محصن من ظهور فيروسات الشبح الخفي.

- **طب ازاي يعمل الاقتصاد الجزئي:**
- انت عارف ان اي شركة عشان تنشأ وتشتغل تمر بثلاث مراحل

المرحلة الاولي: ان يكون هناك مدخلات للشركة وتتمثل في الاتي:

1- راس مال مادي وقد يتمثل في (النقدية – الاصول الاستثمارية – التكاليف الجارية).

2- راس المال البشري وهم القائمون على ادارة الشركة او المؤسسة والذي يشتمل على اصحاب المشروع والموظفين والعمال.

- **المرحلة الثانية:** مرحلة التشغيل وهو مقدار الجهد المبذول من العنصر البشري في استخدام راس المال المادي لإنتاج منتج (سواء سلعة او خدمة) يكون هذا المنتج صالح للاستخدام والبيع.

المرحلة الثالثة: وجود منتج مشبع لرغبات المستهلكين من اجل ان يحفزهم لدفع المقابل ليشتروا تلك المنتجات ويعمل هذا المقابل على استمرار عمل الشركة.

انت مش ملاحظ حاجة في المراحل الثلاثة السابقة ان العنصر البشري هو المحور الاساسي والتي احتاجته الشركة كأحد مدخلات الشركة وانه كذلك هو المحور الاساسي في مرحلة التشغيل كمصنع للمنتجات وكذلك هو المحور الاساسي كمستهلك للمنتجات التي تم انتاجها.

ويمكن تلخيص ما سبق من خلال تعريف الاقتصاد الجزئي على النحو التالي:

- " يعرف الاقتصاد الجيني الاقتصاد الجزئي بانه جميع الوحدات الاقتصادية (الشركات والمؤسسات بصرف النظر عن شكلها القانوني) والتي يتضافر فيها كل من راس المال البشري (وهم جميع العاملون بهذه الوحدات الاقتصادية بدءا من الادارة العليا والادارات التنفيذية) وراس المال المادي (رؤوس الاموال – الآلات – الاراضي – الابتكارات ....الخ) حيث ان راس المال البشري وراس المال المادي يعبران عن المدخلات الاقتصادية – من اجل تقديم منتج (سواء كان هذا المنتج سلعة او خدمة) له قيمة مضافة – حيث ان هذا المنتج يعبر عن المخرجات الاقتصادية – مما يعود بالإيراد علي الوحدات الاقتصادية ويعمل علي استمرارها من خلال رغبة الغير في دفع المقابل لهذا المنتج من اجل اشباع رغباته الانسانية "

من التعريف السابق نجد ان اي شركة او مؤسسة تتكون من العناصر الخمسة التالية وبالتالي يمكن القول ان الاقتصاد الجزئي في مجموعه يتكون من نفس هذه العناصر:

1- العنصر الاول: راس المال البشري.
2- العنصر الثاني: راس المال المادي.
3- العنصر الثالث: منتج له قيمة مضافة.
4- العنصر الرابع: منتج يشبع رغبات المستهلك.
5- العنصر الخامس: قوة شرائية قادرة على شراء السلع والخدمات المنتجة.

وفيما يلي سوف نتكلم بالتفصيل عن العناصر الخمسة السابقة على مستوي الاقتصاد الجزئي ككل وليس علي مستوي شركة بعينيها. لو بمعني اخر كيف يدار الاقتصاد الجزئي.

العنصر الاول: راس المال البشري

بما ان العنصر البشري هو الاساس في منظومة الاقتصاد الجزئي كما أشرنا سلفا. فانه يجب ان يتوفر في العنصر البشري الصفات التالية:

اولا: في حالة ان يكون العنصر البشري احد مدخلات الاقتصاد الجزئي

- **الصفة الاولي:** ان يتحلى العنصر البشري بالعلم والفنيات والتي يتطلبها الاقتصاد الجزئي.
- **الصفة الثانية:** ان تتوافق جيناته مع ما يقوم به من عمل (ضع الرجل المناسب في الوظيفة المناسبة).
- **الصفة الثالثة:** ان يساهم العنصر البشري في ان تصبح الشركة التي يعمل فيها ان تكون من الشركات الرائدة حتى يحقق صافي ارباح تكافئ راس مال الشركة ومن اجل نمو الشركة والحفاظ على مواردها وحمايتها من التصفية.

ثانيا: في حالة ان يكون العنصر البشري كاحد مخرجات الاقتصاد الجزئي

- **الصفة الرابعة:** ان يمتلك قوة شرائية (متمثلة في اجره او مرتبه) والذي تمكنه من شراء السلع والخدمات من اجل اشباع جميع رغباته الانسانية. بمعني ان يكافئ دخله مع ما يقوم به من جهد هذا من ناحية ومن ناحية اخري يسد هذا الدخل احتياجاته الانسانية.

وفيما يلي نتكلم عن تلك الصفات بالتفصيل.

الصفة الاولي: ان يتحلى العنصر البشري بالعلم والفنيات والتي يتطلبها الاقتصاد الجزئي

- **طب ازاي نتأكد من الصفة الاولي وهو ان يتحلى العنصر البشري بالعلم والفنيات والتي يتطلبها الاقتصاد الجزئي؟**
- قبل الاجابة انصحك عزيزي القارئ ان تجهز لنفسك فنجان من القهوة. وادخل غرفتك واغلقها عليك. فربما تصدم من نتيجة الاختبار والذي نجريه لمعرفة مدي توافر العلم والفنيات والواجب ان يتحلى بها العنصر البشري في بلدك.
- فمن اجل ان نتعرف على مدي جودة التعليم في دولة ما، ومدي مساهمة هذا العلم في اقتصادها. تخيل ان هذه الدولة قد تم عزلها تماما عن جميع الدول الأخرى (فلا يوجد ما يسمي بالاستيراد والتصدير). واسال الاسئلة التالية:

السؤال الاول: هل البلد تصنع جميع المدخلات المستخدمة في الزراعة، (مثال الجرارات الزراعية – الطلمبات – ادوات الزراعة والحصاد والري الحديثة ...الخ)، علاوة على امتلاكها لجميع انواع الاسمدة والتقاوي والتي تجعل الدولة مكتفية زراعيا تطبيقا لمقولة، (من يمتلك قوته يمتلك قراره).

السؤال الثاني: هل البلد تصنع الادوية بنفسها، دون ان تلجأ الي الخارج سواء لأخذ التصاريح من اجل تصنيع هذه الادوية. او لاستيراد المكن والمعدات لتصنيع تلك الادوية. علاوة على قدرتها للاستغناء عن استيراد المواد الخام الخاصة بهذه الادوية.

السؤال الثالث: هل البلد تقوم بتصنيع الآلات والمعدات والاجهزة الالكترونية لأنشاء مصانعها المختلفة، مع توفير المواد الخام والمدخلات الصناعية من قوي بشرية ومادية.

السؤال الرابع: هل تمتلك الدولة القدرة على تصنيع وسائل نقلها بنفسها (مثل الطائرات –

السفن – القطارات – السيارات ...الخ).

السؤال الخامس: هل البلد تصنع بنفسها كافة الاسلحة والتي يجب ان تضاهي أحدث الاسلحة لدي الدول الأخرى لكي تدافع عن نفسها وقت اللزوم.

- ربما تفاجئ عزيزي القارئ بانه حتى استخداماتك الشخصية ليست من صنع بلدك. ابسطها الساعة وقد يصل الامر الي الورقة والقلم اللتان تستخدمهما. فلو تخيلت انه منع منك كل ما طرح في الاسئلة السابقة ولم تستطع الدولة ان تستورده، ولم تستطع كذلك ان تصنعه، لأيقنت ان العلم في هذه الدولة لم يساهم بدور فعال في تطوير اقتصادها. (بل قل ان التعليم في هذه الدولة خادع وكاذب ولا يعبر الا على التفاوت الطبقي).
- **اختبارك الذي اجريته غير منصف الا تعلم ان أعظم الدول تقدما تعتمد في اقتصادها على استيراد ما تحتاجه من الخارج. هل معني ذلك ان العلم في هذه الدول غير مساهم في اقتصادها؟ فما قولك؟**
- معاك حق. نعم حتى الدول المتقدمة تحتاج ان تستورد ما ينقصها من الخارج، ولكن هناك معيار مهم جدا وهو مؤشر فارق على مساهمة العلم في ادارة الاقتصاد الجزئي من عدمه وهو علي النحو التالي:

1- مقدار العجز الذي يحدثه عدم الاستيراد في ادارة الاقتصاد الجزئي بصفة عامة، ومقدار العجز الذي يحدثه في القطاع الواحد.

2- في اي قطاع من القطاعات يحدث هذا العجز هل هو في قطاع (الزراعة، او الادوية، او الصناعة، او النقل، او السلاح .... الخ) ام في معظم هذه القطاعات.

اليك المثال التالي لتوضيح الامر.

- إذا قامت احدي الدول الاعتداء علي دولة ما. هل الدولة المعتدي عليها تمتلك من السلاح ما تردع به الدولة المعتدية. (فان كانت تمتلك السلاح الرادع عندئذ نقول

ان العلم قد ساهم في قطاع صناعة الاسلحة ما أغنى الدولة علي ان تستغيث بالدول الصديقة لإمدادها بالسلاح والغير متوفر لديها). وهكذا يمكننا تطبيق ما سبق على مجال الزراعة او الصناعة .... الخ

- لاحظ عزيز القارئ عندما تكلمنا عن معرفة مدي تأثير العلم عندما يمنع الاستيراد فأنني لم استخدم معيار الفائض او العجز في الميزان التجاري. لأنه لا يعبر بالضرورة على كفاية انتاج الدولة من السلع والخدمات في جميع قطاعات الدولة. فقد يكون هناك فائض في الميزان التجاري ناتج عن تصدير سلعة معينة (مثل البترول) بينما يوجد هناك عجز في انتاج الكثير من السلع والخدمات في قطاعات كثيرة بالدولة.
- **طب انا اود ان اعرف ايه المشاكل التي تنشأ عند غياب مساهمة العلم والقدرات الفنية في ادارة الاقتصاد الجزئي؟**
- نعم. توجد عدة مشاكل تنشأ عن غياب مساهمة العلم في المجال الاقتصاد الجزئي وهي على النحو التالي:

1- تعتمد الدولة مضطرة على الاستيراد لتعويض ما عجزت عن انتاجه بسبب غياب الاسلوب العلمي والتكنولوجي.

2- بسبب زيادة الطلب على الاستيراد وخصوصا للدول التي لا تمتلك ايرادات بالعملة الاجنبية من موارد سيادية مثل (البترول) مما يؤدي الي زيادة الطلب على العملات الاجنبية وبالتالي قد يؤدي بالدولة الي الاستدانة الخارجية.

3- عندما تستدين الدولة بالعملات الاجنبية مما يؤدي الي انخفاض العملة المحلية امام العملات الاجنبية وظهور السوق الموازي (سوق السوداء).

4- عندما يتم انخفاض العملة المحلية يؤدي الي تضخم الاسعار خصوصا للمنتجات المستوردة.

5- قد يؤدي العجز في العملات الاجنبية الي عدم استيفاء بعض المصانع لاحتياجاتها سواء الاستثمارية، والمتمثلة في الآلات والمكن. وكذلك احتياجاتها الجارية، والمتمثلة في المواد الخام مما يعطل العمل في هذه المصانع.

6- تعطل المصانع قد يؤدي الي تسريح بعض العمالة بها.

7- عندما يكون هناك بطالة فسوف يؤدي ذلك الي ضعف القوة الشرائية لدي المستهلكين.

8- ضعف القوة الشرائية يؤدي الي تباطئ دولاب العمل في الاقتصاد الجزئي بالدولة.

9- هناك مشاكل عديدة ناتجة عن غياب مساهمة العلم والقدرات الفنية في المنظومة الاقتصادية ليس في المجال الاقتصادي فقط، بل العديد من المجالات الأخرى مثل المجال السياسي والاجتماعي وحتي الطبقي.

الصفة الثانية: ان تتوافق جينات العنصر البشري مع ما يقوموا به من عمل

(ضع الرجل المناسب في المكان المناسب)

- **انت تكلمت عن الصفة الاولي والواجب توافرها في العنصر البشري من حيث انهم يجب ان يتحلوا بالعلم والقدرات الفنية والتي تساهم في تلبية احتياجات منظومة الاقتصاد الجزئي. فماذا تقول عن الصفة الثانية والخاصة بان تتوافق جينات العنصر البشري مع ما يقوموا به من عمل (ضع الرجل المناسب في المكان المناسب)؟**
- عزيزي القارئ انت مركز معي جدا انت لسه فاكر الصفات الواجب توافرها في العنصر البشري
- **نعم انا مشتاق ان اعرف يعني ايه توافق جينات العاملين مع ما يقومون به من اعمال.**
- انا اجاوبك على هذا الاستفسار من خلال العناصر الاتية:

1- اختلاف مواهب الاشخاص عن بعضهم البعض في مجال الاعمال.
2- اختلاف درجات كفاءة المنتجات الاقتصادية ايضا عن بعضها البعض. وبناء علي ذلك يتحدد نوع ومخاطرة النشاط والذي يختلف من نشاط لآخر.
3- كيف تكتشف مواهب الاشخاص في مجال الاعمال.
4- كيف تكتشف درجات كفاءة المنتجات الاقتصادية.
5- كيف تطابق بين المواصفات الواجب توافرها في موظفي الشركة طبقا لدرجة كفاءة منتجات الاقتصادية للشركة. (كيف تضع الرجل المناسب في المكان المناسب)

اولا: اختلاف مواهب الاشخاص عن بعضهم البعض في مجال الاعمال.

تختلف مواهب الاشخاص عن بعضهم البعض في مجال الاعمال الذين يقومون بها من حيث:

1- **قدرة الاشخاص على سرعة اتخاذ القرار.** (فمثلا مطلوب ان يكون المتعامل في مجال البورصة ان يتصف بسرعة اتخاذ القرار الحكيم. بينما مطلوب من مدير شركة العقارات ان يكون متريسا في اتخاذ قراره).

2- **قدرة الاشخاص على تحمل ضغوط العمل.** (في مثالنا هذا نجد ان المتعامل في مجال البورصة يتحمل ضغوط كبيرة يفرضها عليه طبيعة العمل في البورصة، نتيجة التغير في اسعار الاوراق المالية المتكرر في وقت قصير جدا. بينما هذا الضغط غير موجود في مجال العقارات).

3- **قدرة الاشخاص علي التفاوض** (في مثالنا هذا نجد ان المتعامل في البورصة ليس لديه القدرة علي التفاوض. فأما ان يشتري او يبيع طبقا للأسعار المعروضة على الشاشة او يؤجل قراره. اما في مجال شركات العقارات فانه توجد مساحة كبيرة من التفاوض مع المتعاملين مع الشركة).

4- **قدرة الاشخاص علي التواصل مع العاملين بالشركة** (يتصف المتعامل مع شاشة البورصة بالصرامة من حيث وجوب التزام موظفيه في اثبات العمليات التي يتممها علي الشاشة مع سرعة انجازها. بينما الامر يختلف تماما مع مدير شركة العقارات والذي يجب ان يتصف بالمرونة مع موظفيه والعمل على استشاراتهم كل في تخصصه).

ثانيا: اختلاف درجات كفاءة المنتجات الاقتصادية عن بعضها البعض. وبناء على ذلك يتحدد نوع نشاط الشركة.

- كما اختلفت مواهب الاشخاص. كذلك تختلف مواصفات المنتجات عن بعضها البعض وبناء على هذه المواصفات يتحدد نوع النشاط الذي تمارسه الشركة. حيث يتطلب كل نوع نشاط توافر مواهب معينة من الاشخاص الذين يقومون على هذا النشاط من اجل تحقيق النجاح المطلوب (وهذا ما اوضحناه في مثالنا السابق من حيث متطلبات العمل في شركات الاوراق المالية والتي تتعامل مع البورصة وبين متطلبات العمل في شركات العقارات).

هنا تظهر الاسئلة التالية:

1- ما المقصود بالمنتجات

2- ما هو الاساس الذي جعل مواصفات المنتجات تختلف عن بعضها البعض. وبالتالي يختلف نوع النشاط من شركة لأخري.

- وفيما يلي اجابة السؤالين السابقين:

1- **يقصد بالمنتج:**

السلعة او الخدمة سواء صنع هذا المنتج بواسطة الشركة او تم شراؤه من الغير، ليمثل هذا المنتج النشاط الاساسي والذي تم تأسيس الشركة من اجله بهدف بيعه لتحقيق ارباح للشركة.

2- **الاساس الذي جعل مواصفات المنتجات تختلف عن بعضها البعض وبالتالي يختلف نوع النشاط من شركة لأخري:**

يتلخص هذا الاساس في **كفاءة المنتج** وهي قدرة وحدة المنتج الواحدة ومدي مساهمتها في تغطية النفقات الادارية والائتمانية لتحقيق صافي ارباح مكافئة لراس مال الشركة لذا تتوقف هذه الكفاءة على العناصر الثلاثة الاتية:

أ- تكلفة المنتج للوحدة الواحدة.

ب- سعر البيع للوحدة الواحدة.

ت- الكمية المنتجة والمباعة من هذا المنتج.

حيث تنقسم درجات كفاءة المنتجات الي مجموعتين وهما:

المجموعة الاولي: وتشمل درجات كفاءة المنتجات (ممتاز – جيد جدا – جيد).

المجموعة الثانية: وتشمل درجات كفاءة المنتجات (مقبول – ضعيف – ضعيف جدا – خسائر).

- **حيث تتميز كفاءة المنتجات للمجموعة الاولي (ممتاز – جيد جدا – جيد) بالآتي:**

1- هذه المنتجات مربحة جدا إذا أحسن تسويقها.

2- هذه المنتجات قادرة على استيعاب زيادة التكلفة.

3- هذه المنتجات تسمح بإعطاء خصومات على سعر البيع والتعامل مع تسهيلات العملاء.

4- هذه المنتجات تسمح بالتعامل مع الائتمان البنكي.

5- هذه المنتجات تسمح بإعطاء مكافئات لتحفيز العاملين.

- **كما تتميز كفاءة المنتجات للمجموعة الثانية (مقبول – ضعيف – ضعيف جدا – خسائر) بالآتي:**

1- هذه المنتجات تحقق ارباح عندما يكون معدل دوران راس المال العامل كبير (اي عدد الوحدات المنتجة كبير وهناك سوق يستوعب هذا العدد).
2- هذه المنتجات غير قادرة على استيعاب زيادة التكلفة (لذا يلزم الحذر).
3- هذه المنتجات لا تسمح بإعطاء خصومات على سعر البيع. وكذلك لا تسمح بالتعامل مع تسهيلات العملاء.
4- هذه المنتجات لا تسمح بالتعامل مع الائتمان البنكي.
5- هذه المنتجات تسمح بإعطاء مكافئات بعد تحقيق الموازنة التقديرية وليس قبل تحقيق الموازنة التقديرية لتحفيز العاملين.

- **ثالثا: كيف يكتشف مدير الموارد البشرية مواهب الاشخاص في مجال الاعمال.**

يجب على كل مدير للموارد البشرية ان يعد استمارة استبيان طبقا لما تتميز به كل مجموعة من المجموعتين والخاصة بكفاءة منتجات شركته. حيث انه يمكن ان يبدع في وضع اسئلة هذه الاستمارة. وفيما يلي نموذج لمثل هذه الاسئلة:

<u>بالنسبة لادارة الانتاج:</u>

1- هل تفضل عمل منتج بمواصفات جودة عالية. (وهو ما يتوافق مع كفاءة المنتجات والخاصة بالمجموعة الاولي) ام إنتاج عدد كبير جدا من المنتج (وهو ما يتوافق مع كفاءة المنتجات والخاصة بالمجموعة الثانية)؟
2- ما عدد سنوات الخبرة في مجال نشاط الشركة؟ (كلما كان المطلوب عدد سنوات الخبرة كبير يكون ذلك متوافق مع (كفاءة المنتجات الخاصة بالمجموعة الثانية والعكس صحيح).
3- هل تفضل التعامل مع فريق الإنتاج بروح التعاون؟ (وهو ما يتوافق مع كفاءة المنتجات الخاصة بالمجموعة الاولي) ام بروح القائد؟ (وهو ما يتوافق مع كفاءة المنتجات الخاصة بالمجموعة الثانية).

4- هل تهتم بتفاصيل تكلفة المنتج؟ (وهو ما يتوافق مع كفاءة المنتجات الخاصة بالمجموعة الثانية) ام بمواصفات الجودة؟ (وهو ما يتوافق مع كفاءة المنتجات الخاصة بالمجموعة الاولي).

5- هل تفضل ان تعمل تحت ضغوط؟ (وهو ما يتوافق مع كفاءة المنتجات الخاصة بالمجموعة الثانية) ام لا؟ (وهو ما يتوافق مع كفاءة المنتجات الخاصة بالمجموعة الاولي).

6- هل تفضل ان تأخذ قرارك بتأني؟ (وهو ما يتوافق مع كفاءة المنتجات الخاصة بالمجموعة الاولي) ام لا؟ (وهو ما يتوافق مع كفاءة المنتجات الخاصة بالمجموعة الثانية).

7- هل تفضل ان تعمل في فسحة من الوقت من اجل الإبداع؟ (وهو ما يتوافق مع كفاءة المنتجات للمجموعة الاولي) ام لا؟ (وهو ما يتوافق مع كفاءة المنتجات الخاصة بالمجموعة الثانية).

8- هل يتحدد لك الوقت (يذكر عدد الساعات والدقائق) لإنتاج ما هو مطلوب؟ (إذا كانت الاجابة بنعم فهو يتوافق مع كفاءة المنتجات للمجموعة الثانية) ام لا؟ (وهو ما يتوافق مع كفاءة المنتجات الخاصة بالمجموعة الأول).

- **<u>بالنسبة لادارة التسويق</u>:**

1- هل تفضل ان تستخدم أسلوب التفاوض والإقناع في العملية التسويقية؟ (وهو ما يتوافق مع كفاءة المنتجات الخاصة بالمجموعة الاولي) ام الانتشار وفتح أسواق جديدة؟ (وهو ما يتوافق مع كفاءة المنتجات الخاصة بالمجموعة الثانية).

2- هل تهتم بإظهار جودة ومواصفات المنتج؟ (وهو ما يتوافق مع كفاءة المنتجات الخاصة بالمجموعة الاولي) ام بيع اكبر كمية من المنتج؟ (وهو ما يتوافق مع كفاءة المنتجات الخاصة بالمجموعة الثانية).

3- هل تفضل ان تتعامل مع فريق التسويق بروح التعاون؟ (وهو ما يتوافق مع كفاءة المنتجات الخاصة بالمجموعة الاولي) ام بروح القائد؟ (وهو ما يتوافق مع كفاءة المنتجات الخاصة بالمجموعة الثانية).

4- كيف تتعامل مع القوة الشرائية المتاحة لك في الأسواق؟ (إذا تعددت الطرق فهذا ما يتوافق مع كفاءة المنتجات الخاصة بالمجموعة الاولي) والعكس صحيح.

5- هل تفضل ان تستخدم أسعار المنتج بمرونة عالية في العملية التسويقية؟ (وهو ما يتوافق مع كفاءة المنتجات الخاصة بالمجموعة الاولي). ام تلتزم بالتسعيرة المحددة للمنتجات؟ (وهو ما يتوافق مع كفاءة المنتجات الخاصة بالمجموعة الثانية).

6- هل تفضل استخدام أسلوب التسهيلات والخصومات لترويج المنتجات؟ (وهو ما يتوافق مع كفاءة المنتجات الخاصة بالمجموعة الاولي) ام الالتزام بسياسات الشركة في منح التسهيلات والخصومات؟ (وهو ما يتوافق مع كفاءة المنتجات الخاصة بالمجموعة الثانية)؟

- **<u>بالنسبة للإدارة المالية</u>:**

- يجب علي المدير المالي والعاملين معه ان يتميزوا بالآتي:

1- أن يمتلكوا فكر منطقي يربط بين الأسباب والنتيجة.

2- أن يتميزوا بالصبر والذي يمكنهم من الإشراف والمتابعة الدائمة.

3- أن يكونوا مبدعين في عمل النماذج التي تعطي النتائج المطلوبة.

4- أن يتحملوا المسئولية من اجل مواجهة العقبات التي تحدث للشركة.

5- أن يكون قادرين على التواصل مع جميع إدارات الشركة.

- **<u>بالنسبة للمدير العام</u>:**

1- هل تؤثر ضغوط العمل الكثيرة في ثباتك الانفعالي؟ (اذا كانت الاجابة بلا فهو ما يتوافق مع كفاءة المنتجات الخاصة بالمجموعة الاولي) ام نعم؟ (وهو ما يتوافق مع كفاءة المنتجات الخاصة بالمجموعة الثانية).

2- هل تفضل ان تتخذ قرارك بتمهل؟ (إذا كانت الاجابة بنعم فهو يتوافق مع كفاءة المنتجات الخاصة بالمجموعة الاولي). (فاذا كانت الاجابة بلا فهو يتوافق مع كفاءة المنتجات الخاصة بالمجموعة الثانية).

3- هل يربكك إذا اتخذت قرارك بسرعة؟ (إذا كانت الاجابة بنعم فهذا ما يتوافق مع كفاءة المنتجات للمجموعة الاولي) والعكس صحيح.

4- ما عدد سنوات خبرتك في مجال نشاط الشركة (كلما كان المطلوب عدد سنوات الخبرة كبير يكون ذلك متوافق مع (كفاءة المنتجات الخاصة بالمجموعة الثانية) والعكس صحيح.

5- هل تفضل استخدام الحوافز المالية لتشجيع العاملين قبل او بعد تنفيذ الموازنة؟ (اذا كان قبل تطبيق الموازنة فذلك يتوافق مع كفاءة المنتجات الخاصة بالمجموعة الاولي) والعكس صحيح.

6- هل تهتم بالتفاصيل الدقيقة في الانفاق المالي؟ (سواء في تكلفة المنتج او المصاريف العمومية) فاذا كانت الاجابة بنعم فذلك يتوافق مع كفاءة المنتجات للمجموعة الثانية) والعكس صحيح.

7- هل تفضل التعامل مع البنوك؟ (وهو ما يتوافق مع كفاءة المنتجات الخاصة بالمجموعة الاولي) ام تعتمد على ما هو متاح لك من اموال الشركة؟ (وهو ما يتوافق مع كفاءة المنتجات الخاصة بالمجموعة الثانية).

- **رابعا: كيف يكتشف مدير الموارد البشرية درجات كفاءة المنتجات الاقتصادية.**

من اجل تحديد درجة كفاءة المنتجات سوف نستخدم إحدى المعادلات الرياضية والخاصة بنظرية الاقتصاد الجيني الهندسية وهي على النحو التالي:

قياس درجة كفاءة منتج الشركة = (قيمة المبيعات – (قيمة تكلفة المبيعات + المصاريف العمومية) * 0.5) / صافي الربح

حيث تنقسم درجات كفاءة المنتجات الي

المجموعة الاولي :(ممتاز – جيد جدا – جيد)

المجموعة الثانية: (مقبول – ضعيف – ضعيف جدا – خسائر).

فيما يلي جدول الذي يحدد درجات كفاءة المنتجات:

كما تتحدد درجات الكفاءة حسب الجدول التالي:

حالات نتائج الشركة	دلائل درجات معيار كفاءة التقييم
1- حالة الربح	في هذه الحالة تكون درجة معيار كفاءة التقييم هي الأرقام الموجبة الصحيحة أو الأرقام الصحيحة شاملة الكسور وتنقسم إلي: من درجة 1حتى 2 تعبر عن درجة ممتازة من درجة 2.01 حتى 4 تعبر عن درجة جيد جدا من درجة 4.01 حتى 7 تعبر عن درجة جيد من درجة 7.01 حتى 12 تعبر عن درجة مقبول من درجة 12.01 حتى 50 تعبر عن درجة ضعيف من درجة 50.01 حتى مالانهاية تعبر عن درجة ضعيف جدا
2- حالة التعادل	في هذه الحالة تكون درجة معيار كفاءة التقييم غير معرفة القيمة أي تساوي ما لانهاية.
3-1 حالة خسائر: (عندما تكون الإيرادات أكبر من متوسط التكلفة واقل من إجمالي التكلفة).	في هذه الحالة تكون درجة معيار كفاءة التقييم هي الأرقام السالبة الصحيحة أو الأرقام الصحيحة شاملة الكسور.
3-2 حالة خسائر) :عندما تكون الإيرادات مساويا لمتوسط إجمالي التكلفة).	في هذه الحالة تكون درجة معيار كفاءة التقييم تساوي صفر.
3-3 حالة خسائر: (عندما تكون الإيرادات اقل من متوسط التكلفة).	في هذه الحالة تكون درجة معيار كفاءة التقييم هي الأرقام الموجبة العشرية فقط.

- **خامسا: كيف يطابق مدير الموارد البشرية بين المواصفات الواجب توافرها في موظفي الشركة طبقا لدرجة كفاءة منتجات الاقتصادية للشركة (بمعني كيف يضع الرجل المناسب في الوظيفة المناسبة).**
- علاقة درجة كفاءة المنتج (نوع النشاط) مع المواهب الاشخاص المطلوبة لممارسة هذا النشاط (سواء في وظيفة الانتاج – وظيفة التسويق – وظيفة الادارة المالية – وظيفة المدير العام) يمكن تلخيصها حسب الجداول التالية:

أولا: الصفات المطلوبة في مدير الإنتاج حسب درجة كفاءة المنتجات.

في حالة أن يكون درجة كفاءة المنتج (ممتاز – جيد جدا – جيد) تكون مواصفات المطلوبة في مدير الإنتاج كما يلي:	في حالة أن يكون درجة كفاءة المنتج (مقبول – ضعيف – ضعيف جدا) تكون مواصفات المطلوبة في مدير الإنتاج كما يلي:
1- أن يكون مدير الانتاج مبدع لعمل منتج ذات مواصفات وجودة عالية.	1- أن يكون مدير الانتاج قادرا على إنتاج عدد كبير جدا من المنتج.
2- الخبرة المطلوبة للإنتاج ليس كبيرا بقدر ما هو مطلوب لتحسين جودة المنتج.	2- الخبرة المطلوبة للإنتاج كبير جدا.
3- يتعامل مع فريق الإنتاج بروح التعاون.	3- يتعامل مع فريق الإنتاج بروح القائد.
4- لا يبخل علي المنتج حتى يظهره بالمواصفات والجودة المطلوبة تسويقيا.	4- يكون حريصا جدا اتجاه تكاليف المنتج.
5- ليس مطلوبا منه العمل تحت ضغوط.	5- له القدرة على التعامل تحت ضغوط كثيرة.
6- يأخذ قراره بتأني من اجل الإبداع.	6- يأخذ قراره سريعا من اجل انجاز المطلوب منه.
7- له فسحة من الوقت من اجل الإبداع.	7- ليس لديه وقت حتى ينجز الكمية المنتجة.

ثانيا: الصفات المطلوبة في مدير التسويق حسب درجة كفاءة المنتجات.

في حالة أن يكون درجة كفاءة المنتج (ممتاز – جيد جدا – جيد) تكون مواصفات المطلوبة في مدير التسويق كما يلي:	في حالة أن يكون درجة كفاءة المنتج (مقبول – ضعيف – ضعيف جدا) تكون مواصفات المطلوبة في مدير التسويق كما يلي:
1- ان يكون مدير التسويق له القدرة على استخدام أسلوب التفاوض والإقناع في العملية التسويقية. 2- له القدرة على إظهار جودة ومواصفات المنتج. 3- له القدرة على التعامل مع فريق التسويق بروح التعاون. 4- أن يكون مبدعا في التعامل مع القوة الشرائية المتاحة له في الأسواق. 5- له القدرة على استخدام أسعار المنتج بمرونة عالية في العملية التسويقية. 6- له القدرة على استخدام أسلوب التسهيلات والخصومات لترويج منتجاته.	1- ان يكون مدير التسويق له القدرة على الانتشار وفتح أسواق جديدة. 2- له القدرة على بيع أكبر كمية من المنتج. 3- له القدرة على التعامل مع فريق التسويق بروح القائد. 4- له القدرة على التحصيل النقدي. 5- له القدرة على الالتزام بالتسعيرة المحددة للمنتجات التي يسوقها. 6- له القدرة على الالتزام بسياسات الشركة من ناحية التسهيلات والخصومات.

ثالثا: الصفات المطلوبة في المدير المالي

1- أن يمتلك فكر منطقي يربط بين الأسباب والنتيجة.
2- أن يتميز بالصبر والذي يمكنه من الإشراف والمتابعة الدائمة.
3- أن يكون مبدعا في عمل النماذج التي تعطي النتائج المطلوبة.
4- أن يتحمل المسئولية من اجل مواجهة العقبات التي تحدث للشركة.
5- أن يكون قادرا على التواصل مع جميع إدارات الشركة.

رابعا: الصفات المطلوبة في المدير العام حسب درجة كفاءة المنتجات.

في حالة أن يكون كفاءة المنتج (ممتاز – جيد جدا – جيد) تكون مواصفات المطلوبة في المدير العام كما يلي:	في حالة أن يكون كفاءة المنتج (مقبول – ضعيف – ضعيف جدا) تكون مواصفات المطلوبة في المدير العام كما يلي:
صفات تخص النشاط 1- لا يعمل تحت ضغوط كثيرة في العمل. 2- يجب أن يتخذ القرار بتمهل. 3- لا يشترط خبرات كبيرة بالنشاط. 4- يمكن استخدام الحوافز المالية لتشجيع العاملين.	صفات تخص النشاط 1- يعمل تحت ضغوط كثيرة في العمل. 2- يجب أن يتخذ القرار بسرعة. 3- يشترط خبرات كبيرة بالنشاط. 4- يكون حريصا في الإنفاق المالي.

مثال عملي

في الخطوات السابقة وضحنا كيف نضع الرجل المناسب في الوظيفة المناسبة، من خلال تطابق المواصفات المطلوب توافرها في كل من يشغل وظيفة في ادارة الانتاج او في الادارة التسويقية او الادارة المالية ووظيفة المدير العام مع درجة كفاءة منتجات الشركة. لكي يتحقق النجاح للشركة.

ولكي يتضح لنا الامر نضرب هذا المثال العملي وهو على النحو التالي:

بافتراض ان هناك لجنة للموارد البشرية من اجل تعيين مديرا للإنتاج وتوفرت لك البيانات التالية:

1- تكلفة وحدة المنتج 600 جم وبلغ نصيب المنتج من المصاريف العمومية 200 جم وسعر بيع وحدة المنتج 1000جم

وتقدما شخصان لشغل وظيفة مدير الانتاج وبعد استيفائهم لاستمارة الاستبيان تم تحديد صفات هذين الشخصين وكانت على النحو التالي:

الشخص الأول	الشخص الثاني
1- انه يهتم بمواصفات وجودة المنتج. 2- يهتم بتطوير المنتج والإنفاق على هذا التطوير. 3- يفضل التعامل مع فريق الإنتاج بروح التعاون. 4- يفضل أن يأخذ قراره بتأني ولا يعمل تحت ضغوط للوصول إلي منتج جيد.	1- انه يهتم بحجم الإنتاج المطلوب. 2- حريص جدا اتجاه تكلفة المنتج. 3- يفضل التعامل مع فريق الإنتاج كقائد. 4- يفضل أن يأخذ قراره بحزم وسريعا ويعمل تحت ضغوط لإنجاز ما هو مطلوب.

السؤال أي من الشخصين تختار لشغل هذه الوظيفة في هذه الشركة ولماذا؟

- للإجابة على هذا السؤال يجب معرفة درجة كفاءة هذا المنتج. وبالتالي على المواصفات التي يتميز بها هذا المنتج حيث نقارن هذه المواصفات بالصفات الشخصية للمتقدمين لهذه الوظيفة وبالتالي نختار الشخص المناسب للوظيفة.

اولا: تحديد درجة كفاءة المنتج:

- تحديد صافي الربح = قيمة المبيعات – (تكلفة المبيعات + المصاريف العمومية)

$$= 1000 - (200 + 600) = 200$$

- قياس درجة كفاءة منتج الشركة = (قيمة المبيعات – (قيمة تكلفة المبيعات + المصاريف العمومية) * 0.5) / صافي الربح

= (1000– (200 + 600) * 0.5) / 200 = 3

وبالنظر في جدول درجات الكفاءة نجد ان درجة 3 تساوي (جيد جدا)

ثانيا: بالرجوع الي ما يتميز به هذا المنتج (درجة جيد جدا) من مواصفات طبقا لدرجة كفاءة المنتج نجدها كما يلي:

1- هذا المنتج مربح جدا إذا أحسن تسويقه.

2- هذا المنتج قادر علي استيعاب زيادة التكلفة.

3- هذا المنتج يسمح بإعطاء خصومات على سعر البيع والتعامل مع تسهيلات العملاء.

4- هذا المنتج يسمح بالتعامل مع الائتمان البنكي.

5- هذا المنتج يسمح بإعطاء مكافئات لتحفيز العاملين.

- **ثالثا: بالرجوع الي جدول الصفات المطلوبة في مدير الإنتاج حسب درجة كفاءة المنتج نجد ان الشخص الاول والذي يتصف بالآتي:**

1- انه يهتم بمواصفات وجودة المنتج.

2- يهتم بتطوير المنتج والإنفاق على هذا التطوير.

3- يفضل التعامل مع فريق الإنتاج بروح التعاون.

4- يفضل أن يأخذ قراره بتأني ولا يعمل تحت ضغوط للوصول إلي منتج جيد.

والاجابة سوف تكون الشخص المناسب لهذه الوظيفة هو الشخص الاول.

- من خلال ما سبق تعرفنا (كيف يتم وضع الموظف المناسب في الوظيفة المناسبة).

ملحوظة:

1- يمكنك ان تعرف مدي توافق جينات مدير الانتاج مع جينات شركتك الكترونيا من خلال هذا الرابط.

http://www.geneec.com/hr1.php

2- يمكنك ان تعرف مدي توافق جينات مدير التسويق مع جينات شركتك الكترونيا من خلال هذا الرابط.

http://www.geneec.com/hr2.php

3- يمكنك ان تعرف مدي توافق جينات المدير العام مع جينات شركتك الكترونيا من خلال هذا الرابط.

http://www.geneec.com/hr3.php

تحذيرات:

1- يجب عدم تعيين الموظف غير الكفأ لمجرد انه يمتلك واسطة.

2- يجب عدم التمييز في المعاملة سواء كانت مالية او اجتماعية.

3- يجب اعطاء الموظف حقوقه عن كل جهد يقوم به ومكافئته اولا باول.

4- يجب عدم استغلال العاملين او ظلمهم فهذه بداية نهاية الشركة او المؤسسة وبالتالي تنتهي فائدة هذا الكتاب.

الصفة الثالثة: ان يساهم العنصر البشري في ان تصبح شركتة من الشركات الرائدة

- **ماذا تقول عن الصفة الثالثة والواجب توافرها في العنصر البشري بأنهم يجب ان يساهموا لتصبح شركاتهم التي يعملون بها من الشركات الرائدة؟**
- عزيزي القارئ أنك تعلم ان الشركات يتاح لها عدة موارد مثال ذلك (راس المال النقدي وراس مال استثماري وكذلك الموارد الجارية). كما يتاح لها موارد خارجية مثل تسهيلات الموردين او موارد ائتمانية نتيجة الاقتراض من الشركات المالية مثل البنوك. هنا يجب قياس كفاءة العنصر البشري ليس فقط من خلال صفة العلم والقدرات الفنية او مدي توافق جيناتهم مع ما يقومون به من عمل. بل ناتج ذلك كله من خلال قياس كفاءتهم لتصبح شركاتهم من الشركات الرائدة. حيث تعرف الشركات الرائدة بالشركات التي تحقق كفاءة (ممتاز – او جيد جدا – او جيد). او بمعني اخر الشركات الرائدة هي التي تحقق ارباح تكافئ الموارد المتاحة للشركة.
- **انت في خلال كلامك قلت يجب قياس كفاءة العنصر البشري لمعرفة مدي مساهمتهم لتصبح شركاتهم من الشركات الرائدة كيف يتم هذا القياس؟**
- نعم هناك موقع يقوم بهذه المهمة وهو على هذا الرابط

http://www.geneec.com/evaluates1.php

- واليك هذا المثال
- في النموذج التالي سوف ندخل بيانات الشركة المراد قياس كفاءة العاملين بها. وهل ساهموا هؤلاء العاملين في ان تصبح شركتهم من الشركات الرائدة ام لا. وذلك حفاظا على موارد الشركة من الاهدار وايضا حفاظا عليها من التصفية.

البيانات المطلوبة (يفضل تجهيز البيانات مسبقا في ورقة خارجية) لتقييم شركتك

قيمة إيرادات الشركة أو قيمة المبيعات عن سنة كاملة:

قيمة تكلفة الإيرادات أو قيمة المشتريات عن سنة كاملة:

مجمل الربح = قيمة المبيعات – قيمة المشتريات:

قيمة المصاريف العمومية بما فيها الاهلاكات عن سنة كاملة:

قيمة الفائدة المدينة عن سنة كاملة إن وجدت أو ادخل صفر:

قيمة الإيرادات الخارجية عن سنة كاملة إن وجدت أو ادخل صفر:

صافي الربح

قيمة إجمالي الأصول الثابتة والمتداولة بالميزانية عام التقييم:

اءالغاء | كةتقييم الشركة

- بعدما يتم ادخال البيانات المطلوبة في النموذج السابق. سوف يظهر لنا تقرير تقييم للشركة. نتعرف من خلال هذا التقرير، هل ساهم العاملون في ان تصبح شركتهم من الشركات الرائدة ام لا؟ (حيث ان الشركات الرائدة هي التي تحقق كفاءة ممتاز – جيد جدا جيد). وهذا التقرير على النحو التالي:

تقرير تقييم الشركة

قياس الخلية الاولى (كفاءة المنتج)

تعريف كفاءة المنتج

1- يقصد بالمنتج السلعة او الخدمة سواء صنع هذا المنتج بواسطة الشركة او تم شراؤه من الغير ليمثل هذا المنتج النشاط الاساسي والذي تم تأسيس الشركة من اجله بهدف بيعه لتحقيق ارباح للشركة.
2- يقصد بكفاءة المنتج هي قدرة وحدة المنتج الواحدة ومدي مساهمتها في تغطية النفقات الادارية والائتمانية لتحقيق صافي ارباح مكافئه لراس مال الشركة لذا تتوقف هذه الكفاءة على العناصر الثلاثة الاتية:
أ- تكلفه المنتج للوحدة الواحدة.
ب- سعر البيع للوحدة الواحدة.
ج- الكمية المنتجة والمباعة من هذا المنتج.
3- وتنقسم كفاءة المنتجات الي: ممتاز - جيد جدا - جيد - مقبول - ضعيف - ضعيف جدا – خسائر.

تقييم كفاءة منتجات هذه الشركة

منتجات هذه الشركة حققت كفاءة بدرجه ممتاز.

مميزات ومحاذير الكفاءة التي تحققت

1- هذا المنتج مربح جدا إذا أحسن تسويقه.
2- هذا المنتج قادر علي استيعاب زيادة التكلفة.
3- هذا المنتج يسمح بإعطاء خصومات على سعر البيع والتعامل مع تسهيلات العملاء.
4- هذا المنتج يسمح بالتعامل مع الائتمان البنكي.
5- هذا المنتج يسمح بإعطاء مكافئات لتحفيز العاملين.

قياس الخلية الثانية (المصاريف العمومية والادارية)

تعريف المصاريف العمومية والإدارية

1- يقصد بالمصاريف العمومية والادارية بالمصاريف الواجبة لإتمام نشاط الشركة والخاص بدورة رأس المال العامل بخلاف تكاليف الانتاج والواجبة الخصم من اجل الوصول الى صافي الارباح والذي يستحقها اصحاب رأس المال.

2- هنا يتعرف اداريو الشركة عمليا هل حدث اسراف فى بنود المصاريف العمومية والادارية شاملة الاهلاكات ام لا. او بمعنى اخر هل حافظت الشركة على ارباحها التي حققتها منتجاتها ام لا.
3- لذا تنقسم درجات نشاط الشركة الخاصة بالمصاريف العمومية والادارية الى: ممتاز- جيد جدا- جيد – مقبول – ضعيف – ضعيف جدا – خسائر.

تقييم كفاءة ادارة المصاريف العمومية لهذه الشركة

حققت الشركة درجة نشاط خاصة بالمصاريف العمومية ممتاز اى لا يوجد اسراف فى المصاريف العمومية والادارية.

مميزات ومحاذير كفاءة ادارة المصاريف العمومية

الاستمرار في تطبيق اللائحة المالية من حيث من له حق الصرف والمراجعة قبل وبعد الصرف.

قياس الخلية الثالثة (الفوائد المدينة)

تعريف الفائدة المدينة

1- الفائدة المدينة هي عبارة عن تكلفة يتحملها نشاط الشركة والتي يتم خصمها من قائمة الدخل وتؤثر سلبا على صافي ارباحها. والتي تنشأ عندما تلجأ الشركة للاقتراض من الغير مثل البنوك فتحسب على هذا الاقتراض ما يسمى بالفائدة المدينة.
2- هنا يتعرف اداريو الشركة عمليا على مدى تأثير الفائدة المدينة على تكاليف المنتج. وهل في استطاعة ادارة الشركة ان تغطى قيمة الفائدة المدينة ام لا.
3- لذا تنقسم درجات نشاط الشركة الخاصة بالفائدة المدينة الى ممتاز- جيد جدا- جيد – مقبول – ضعيف – ضعيف جدا – خسائر.

تقييم كفاءة ادارة الفائدة المدينة لهذه الشركة

حققت الشركة درجة نشاط خاصة بالفائدة المدينة جيد جدا لذا يوجد تأثير سلبي للفائدة المدينة على تكلفة المنتج حيث: **هبطت درجة النشاط من ممتاز الى جيد جدا.**

مميزات ومحاذير كفاءة ادارة الفائدة المدينة

برغم وجود تأثير سلبي من استخدام الفائدة المدينة. فلا ننصح ابدال هذا القرض بزيادة راس مال الشركة الا عندما لا تستطيع الشركة تحقيق كل من الموازنة التقديرية والائتمانية والتي قد تظهر في هذا التقرير

قياس الخلية الرابعة (ايرادات اخري)

تعريف ايرادات اخري

1- هى الايرادات التى تتحصل عليها الشركة بخلاف الايراد الناتج عن النشاط الأساسي للشركة. حيث تؤثر الايرادات الخارجية بالإيجاب على نتيجة الاعمال عندما تدرج في قائمة الدخل للشركة.
2- هنا يتعرف اداريو الشركة على مدى تأثير الايرادات الخارجية على تحسين نتيجة قائمة الدخل.
3- لذا تنقسم درجات نشاط الشركة الخاصة بالإيرادات الاخرى الى: ممتاز- جيد جدا- جيد – مقبول – ضعيف – ضعيف جدا – خسائر.

تقييم كفاءة ادارة ايرادات اخري لهذه الشركة

حققت الشركة درجة نشاط خاصة بالإيرادات الاخرى ممتاز لذا يوجد تأثير إيجابي للإيرادات الاخرى على نتيجة قائمة الدخل حيث: **تحسنت درجة النشاط من جيد جدا الى ممتاز**

مميزات ومحاذير كفاءة ادارة ايرادات اخري

يجب على ادارى الشركة ان يظهروا عن مدى كفاءتهم في تحقيق ايرادات اخرى خصوصا في فترات الكساد والذي تنخفض فيها ارباح الشركة. وذلك من اجل تحسين نتائج الشركة والعمل على استمرارها بدون تآكل لرأس مال الشركة.

قياس الخلية الخامسة (كفاءة ادارة النشاط الأساسي للشركة)

تعريف كفاءة ادارة النشاط الأساسي للشركة

1- يقصد بإدارة النشاط الأساسي للشركة هو ادارة رأس المال العامل للشركة (من حيث تجهيز المنتج - سواء بإنتاجه او شراءه - ثم بيعه و تحصيل قيمته) بهدف

تحقيق مجمل ربح يكون قادر على تغطية كافة المصاريف الادارية و الائتمانية و ينتج عن ذلك صافى ربح يكافئ رأس مال الشركة.

2- يقصد بكفاءة ادارة النشاط الأساسي للشركة هو قدرة اداريو الشركة على تكرار عدد دورات رأس المال العامل في السنة المالية الواحدة بهدف تعظيم صافي ارباح الشركة.
3- هنا يتعرف اداريو الشركة على كفاءتهم في ادارة النشاط الأساسي للشركة.
4- لذا تنقسم كفاءة ادارة النشاط الأساسي للشركة الى: ممتاز - جيد جدا - جيد – مقبول – ضعيف – خسائر.

تقييم كفاءة ادارة النشاط الأساسي

حققت الشركة كفاءة ادارة النشاط الاساسي بدرجة ممتاز

مميزات ومحاذير كفاءة ادارة النشاط الأساسي للشركة

جاءت كفاءة ادارة النشاط الاساسي لهذه الشركة بدرجة ممتاز وعلي ادارة هذه الشركة الاستمرار في تطبيق ما يلي:

1- النظم واللوائح المتبعة في الشركة والتي تراقب عمل العنصر البشري.
2- الحفاظ على الموارد المادية من اجل استمرار دولاب العمل بصورة سليمة.
3- الحفاظ علي جودة المنتج.
4- الحفاظ على شريحة المستهلكين لمنتجات الشركة والعمل على زيادتهم.

<u>قياس الخلية السادسة (كفاءة ادارة النشاط الأساسى للشركة مشتملة على قيمة التسهيلات الائتمانية)</u>

تعريف كفاءة ادارة النشاط الأساسي للشركة مشتملة على قيمة التسهيلات الائتمانية

1- تم تعريف المقصود بإدارة النشاط الأساسي للشركة وكذلك المقصود بكفاءة ادارة النشاط الأساسي في الخلية الخامسة.
2- يقصد شاملة التسهيلات الائتمانية هي قدرة نجاح اداريو الشركة على ادارة قيمة هذه التسهيلات من اجل الاستفادة منها في تحقيق المزيد من الارباح للشركة.
3- هنا يتعرف اداريو الشركة على كفاءتهم في ادارة النشاط الأساسي شاملة قيمة التسهيلات الائتمانية والتي تحصلت عليها الشركة.

4- لذا تنقسم كفاءة ادارة النشاط الأساسي مشتملة التسهيلات الائتمانية الى: ممتاز- جيد جدا- جيد – مقبول – ضعيف – خسائر.

تقييم كفاءة ادارة النشاط الأساسي مشتملة على قيمة التسهيلات الائتمانية لهذه الشركة

حققت الشركة درجة جيد جدا لذا يوجد تأثير سلبي من قيمة التسهيلات الائتمانية على ادارة هذه التسهيلات حيث: **هبطت الكفاءة من ممتاز الي جيد جدا**

مميزات ومحاذير كفاءة ادارة النشاط الأساسي للشركة مشتملة على قيمة التسهيلات الائتمانية

برغم وجود تأثير سلبي للتسهيلات الائتمانية على ادارة هذه التسهيلات فلا ننصح ابدال هذا القرض بزيادة راس مال الشركة الا عندما لا تستطيع الشركة تحقيق الموازنة التقديرية التي قد تظهر في هذا التقرير وكذلك الموازنة الائتمانية والتي سوف تظهر في هذا التقرير.

علاج كفاءة ادارة النشاط الأساسي للشركة مشتملة على قيمة التسهيلات الائتمانية

تحقيق كفاءة ادارة التسهيلات عن طريق تطبيق هذه الموازنة الائتمانية

الموازنة الائتمانية والتي تحدد قيمة المبيعات الزائدة والمطلوب بيعها لتغطية الفائدة المدينة

قيمة المبيعات الزائدة =	199.99
ناقصا قيمة المشتريات =	99.99
مجمل الربح =	100.00
ناقصا الفائدة المدينة =	100.00
صافي الربح =	0.00

ملحوظة: يجب العمل بهذه الموازنة بالإضافة الي الموازنة التقديرية ان وجدت.

قياس الخلية السابعة (كفاءة ادارة جميع الموارد المتاحة فى الشركة)

تعريف كفاءة ادارة جميع الموارد المتاحة فى الشركة

1- يقصد بجميع الموارد المتاحة في الشركة بالموارد التي تحصلت عليها الشركة سواء من خلال التمويل الذاتي كرأس مال الشركة وكذلك قيمة التسهيلات الائتمانية والتي ينتج عنها تكلفة الفائدة المدينة وكذلك تسهيلات التي تتحصل عليها الشركة من الغير بدون تكلفة مثل تسهيلات الموردين.
2- يقصد باستغلال جميع الموارد المتاحة فى الشركة هو تحقيق اقصى استفادة من تلك الموارد فى شكل ارباح تكافئ قيمة تلك الموارد المتاحة.
3- هنا يتعرف اداريو الشركة على كفاءتهم في استغلال كافة الموارد المتاحة لهم.
4- لذا تنقسم كفاءة ادارة جميع الموارد المتاحة فى الشركة الى: ممتاز- جيد جدا- جيد – مقبول – ضعيف – خسائر.

تقييم كفاءة ادارة جميع الموارد المتاحة في الشركة

حيث حققت كفاءة ادارة جميع الموارد المتاحة بدرجة ممتاز لذا يوجد تأثير إيجابي لاستغلال جميع الموارد المتاحة على ادارة تلك الموارد حيث

تحسنت درجة كفاءة جميع الموارد المتاحة لهذه الشركة من جيد جدا الي ممتاز

مميزات ومحاذير كفاءة ادارة جميع الموارد المتاحة فى الشركة

المراجعة الدائمة لجميع موارد الشركة ومعرفة كيفية استغلالها لصالح الشركة وذلك من اجل تحسين نتائجها وذلك خلال فترات منتظمة يفضل ان تكون شهرية.

من خلال قياس الخلية السابعة والتي تخص قياس كفاءة ادارة العنصر البشري في ادارة جميع الموارد المتاحة فى الشركة. نجد ان الكفاءة التي تحققت هي درجة ممتاز. او بمعني اخر ان العاملين ساهموا في ان تصبح شركتهم من الشركات الرائدة.

- **هو ايه اهمية ان يساهم العنصر البشري في ان تصبح الشركات التي يعملون فيها من الشركات الرائدة؟**
- وجود الشركات الرائدة في منظومة الاقتصاد الجزئي يؤدي الي:

1- زيادة القيمة المضافة للموارد المتاحة امام هذه الشركات والحفاظ عليها من اهدار تلك الموارد.
2- زيادة الإيرادات السيادية للدولة من خلال دفع الضرائب والرسوم الجمركية ورسوم الخدمات.
3- الشركات الرائدة تعمل على جذب المستثمرين خصوصا في القطاعات التي يعملون فيها.
4- الشركات الرائدة تمكن الدولة من تحقيق ايرادات ضخمة جدا ولا يتحمل عبئها المواطن او الشركات. هذه الايرادات تستطيع ان تسدد الدين الخارجي والداخلي (كما سنبينه فيما بعد).
5- هناك مميزات عديدة في ان يكون هناك شركات رائدة في الاقتصاد الجزئي. نكتفي فيما ذكرناه.

الصفة الرابعة: في حالة ان يكون العنصر البشري كأحد مخرجات الاقتصاد الجزئي

وهو ان يمتلك قوة شرائية تمكنه من شراء السلع والخدمات

من اجل اشباع جميع رغباته الانسانية

- **ماذا تقصد بالقوة الشرائية كأحد مخرجات الاقتصاد الجزئي هل تقصد الارباح التي يحققها اصحاب الشركات ام المرتبات والاجور والتي يتحصل عليها الموظفون والعمال الذين يعملون في الاقتصاد الجزئي؟**
- سؤالك في منتهي الروعة عزيزي القارئ. هناك نوعان من القوة الشرائية. النوع الاول من القوة الشرائية عندما يتحصل عليها العنصر البشري. والنوع الثاني من القوة الشرائية عندما يستخدم العنصر البشري القوة الشرائية في الانفاق. وفي حالتنا هذه يقصد بالقوة الشرائية عندما يتحصل عليها العنصر البشري.
- **ليه انت استخدمت لفظ القوة الشرائية بدلا من لفظ الدخل والذي يعبر عن (سواء الارباح الذي يحققها اصحاب الشركات وكذلك المرتبات والاجور والذي يتحصل عليها الموظفون والعمل) في الاقتصاد الجزئي. حيث ان في اعتقادي ان لفظ الدخل أكثر تعبيرا من لفظ القوة الشرائية. ليه اللف والدوران؟**
- عزيز القارئ هناك هدف اقتصادي من ذلك. حيث إذا استخدمنا لفظ الدخل ينصرف الفكر على قيمة هذا الدخل. وليس له علاقة بمستوي معيشة صاحب هذا الدخل. اما إذا استخدمنا لفظ القوة الشرائية للدخل فينصرف الفكر الي مدي قدرة هذا الدخل على تلبية احتياجات صاحب هذا الدخل، وهو المقصود باستخدام لفظ القوة الشرائية.
- **انت قلت عن القوة الشرائية (مدي قدرة الدخل على تلبية احتياجات صاحب هذا الدخل) فما هي هذه الاحتياجات؟**
- تتعدد مستويات الاحتياجات الانسانية على النحو التالي:

1- مستوي الاحتياجات الاساسية (من طعام – ملبس – صحة – مسكن – تعليم – وسيلة انتقالات عامة).

2- مستوي الاحتياجات الرفاهية (وهو الحصول على نفس مستوي الاحتياجات الاساسية، ولكن بمستوي أكثر جودة).

3- مستوي احتياجات الاثرياء (وهي الحصول على السلع والخدمات والتي لا يستطيع كل من اصحاب الاحتياجات الاساسية او اصحاب الاحتياجات الرفاهية ان يتحصلوا عليها مثل امتلاك اصحاب الاحتياجات الاثرياء الطائرات الخاصة والجزر الخاصة...الخ).

- **انت عايز تقول ايه عن الصفة الرابعة في حالة ان يكون العنصر البشري كأحد مخرجات الاقتصاد الجزئي وهو ان يمتلك قوة شرائية تمكنه من شراء السلع والخدمات من اجل اشباع جميع رغباته الانسانية؟**
- انت تعرف ان الكلام عن الصفة الرابعة هي من أخطر المواضيع التي حيرت كل من السياسيين والاقتصاديين والمواطن نفسه.
- **ايه السبب؟**
- انت عارف ان الدخل يحدث في الاقتصاد الجزئي على شاكلتين وهما:

1- صافي ارباح والتي يتحصل عليها اصحاب الشركات.

2- المرتبات والاجور والتي يتحصل عليها الموظفون والعمال.

وعندما تقارن عدد اصحاب الشركات بعدد الموظفين والعمال بالدولة. نجد ان اصحاب الشركات لا تتعدي نسبتهم 10 % من عدد الموظفين والعمال. هذا من ناحية ومن ناحية اخري نجد معظم هؤلاء الموظفون والعمال ينتموا لمستويات الاحتياجات الاساسية كما أشرنا سلفا. وقليل منهم ما يخضع تحت مستوي الاحتياجات الرفاهية. وبناء علي ذلك تتجه جميع الانظار (سواء السياسيين او الاقتصاديين) الي هؤلاء الموظفين والعاملين والذين ينتسبون الي اصحاب الاحتياجات الاساسية.

- **لماذا تتجه انظار السياسيين والاقتصاديين الي هؤلاء الموظفين والعاملين والذين ينتسبون الي اصحاب الاحتياجات الاساسية وكذلك اصحاب الدخول المتدنية واصحاب المعاشات؟**

- لان هذه الفئة هم أكثر الفئات التي تتأثر حياتهم بكثير من القرارات. فهناك من العوامل التي تؤثر سلبا على القوة الشرائية لفئة الموظفين والعاملين والذين ينتسبون الي اصحاب الاحتياجات الاساسية. وكذلك اصحاب الدخول المتدنية واصحاب المعاشات. نذكر بعضا من هذه العوامل على النحو التالي:

1- جميع فيروسات الشبح الخفي (التضخم – تعويم سعر الصرف – الدين المحلي والدين الخارجي – وسوء توزيع الدخل الناتج عن الظلم) والتي تؤثر على القوة الشرائية لهؤلاء هذه الفئة.

2- وجود جشع وظلم من اصحاب الشركات تجاه هذه الفئة فلا تعطيهم الا اقل المرتبات والاجور استغلالا لاحتياجهم للعمل.

3- وجود ارتفاع مستمر في اسعار السلع والخدمات دون الاخذ في الاعتبار حالة هذه الفئة.

كل ما سبق يؤدي الي عجز القوة الشرائية لدي هذه الفئة مما قد يصل بهم ان يغضوا البصر عن معظم احتياجاتهم الاساسية حتى يصل الامر الي انهم لا يجدوا ما يكفي من اجل ما يطعمون بهم أنفسهم واولادهم. عندئذ تظهر هذه المساوئ على النحو التالي:

1- تجد الشخص منهم يعمل في أكثر من عمل من اجل تلبية احتياجات اسرته فلا يعرف معني الراحة في حياته.

2- يعمل الكثير منهم بعد سن المعاش وهو يعاني من امراض الشيخوخة مجبرا لتلبية احتياجاته.

3- هناك سخط من هذه الفئة على الحياة التي يعيشونها وليس لهم ولاء للشركة والتي يعملون فيها.

4- قد ينحرف بعض من هذه الفئة الي عمل مخالفات يعاقب عليها القانون فينطبق عليه القول (جعلوني مجرما).

5- قد تتجرع الام السم الزعاف وتتقطع اوصالها عندما تسمع ان فلذة كبدها قد غرق في البحر مهاجرا. وأصبح ابنها وجبة غذاء لأسماك البحر بسبب عجزه عن ايجاد دخل يقوت به يومه.

6- قد تزرف عيون الاب والام دمعا، بل قل دما عندما لا ينجح ابنهم او بنتهم في اختبارات الغناء والتمثيل والرقص او لعب الكرة. فقد فاتهم فرصة كبيرة للغني.

7- قد تتفكك الاسرة بسبب تدني دخول فئة اصحاب الاحتياجات الاساسية فأتذكر هذه الحادثة عندما ذهبت امرأة الي امير البلاد فقالت له تلك الابيات تعبيرا عن مستوي الفقر التي تعيشه فقالت للأمير.

إنك تعلم ان للفقر مر المذاق
وقد وقفت انا وزوجي على باب الطلاق
فهل لك من صدقة تنفعك يوم التلاق
فما عندك ينفد وما عند الله باق

- **طب انت عايز السياسيين والاقتصاديين يعملوا ايه مع هذه الفئة من اصحاب الاحتياجات الاساسية؟**
- هناك الكثير من القرارات التي يمكن لهؤلاء ان يتخذوها تجاه هذه الفئة مثل:

1- ان تعمل الدولة علي منع الجشع والظلم والواقع من اصحاب الشركات تجاه هذه الفئة (وهذا يعرف من خلال القيمة المضافة كما سنوضحه فيما بعد).

2- ان تشرع من القوانين التي تحدد الحد الأدنى للأجور والمرتبات.

3- تقديم الدولة الدعم لهذه الفئة (من خلال الايرادات كما سنوضحه فيما بعد).

4- تمنع الدولة الارتفاع اسعار السلع والخدمات (الكترونيا كما شرحنا ذلك من قبل).

5- ان تراعي الدولة في قراراتها الاقتصادية ما يؤثر سلبا على هذه الفئة (مثل منع ظهور فيروسات الشبح الخفي).

العنصر الثاني: راس المال المادي

- **تقصد ايه براس المال المادي؟**
- نحن عرفنا ان الاقتصاد الجزئي يتكون من العناصر الخمسة (راس المال البشري – راس المال النقدي – منتج له قيمة مضافة – منتج يشبع رغبات المستهلك – قوة شرائية قادرة على شراء السلع والخدمات المنتجة).

وقد تكلمنا عن العنصر البشري من حيث (استيفاءه للعلم والتقنيات الفنية – توافق جينات العاملين مع ما يقومون به من عمل – ان يساهم هؤلاء العاملون في ان تصبح شركاتهم من الشركات الرائدة – ان يتحصلوا هؤلاء العاملين على قوة شرائية مناسبة).

وفي هذه السطور سنتكلم على العنصر الثاني الا وهو راس المال المادي حيث يتكون من الاتي:

- رؤوس الاموال النقدية والتي تحتاجها الوحدة الاقتصادية.
- رؤوس الاموال النقدية والفائضة عن حاجتها.
- رؤوس الاموال والمتمثلة في الثروات الطبيعية والابتكارات التكنولوجية.

وفي السطور القادمة سنتكلم بالتفصيل عن:

اولا: رؤوس الاموال النقدية والتي تحتاجها الوحدة الاقتصادية.

يعتبر راس المال النقدي هو العنصر الاساسي في اقامة اي مشروع بهدف تنميته وزيادته، فعليه لا يمكن ان يعمل المشروع وينجح الا في وجود اموال كافية له تحقق به جميع احتياجات المشروع المختلفة. سواء من اجل توفير الاصول الاستثمارية او النفقات الجارية له. ويتوقف تدبير اموال اي مشروع على المصادر التالية:

أ- **النوع الاول من الاموال النقدية والتي تأتي من مصادر شخصية:**

وهي الاموال التي تخصص من الاشخاص (سواء مؤسسون او مساهمون بصفتهم الشخصية او الاعتبارية)، لإقامة المشروع لذا ينصح ان يكون الشكل القانوني للوحدة الاقتصادية في شكل شركات مساهمة لكي يتم استكمال بعض الاموال من العديد

من الراغبين في شراء أسهم تلك الشركات (الاستثمار المباشر). لذا يصبح هذا المصدر في تدبير رؤوس اموال الشركات من المصادر الرخيصة والامنة في نفس الوقت.

- عندما ظهرت المضاربة في البورصات فقد ذهب اصحاب المدخرات الي البورصات من اجل المضاربة وتحقيق ارباح سريعة. مما ادي الي ندرة الاموال الموجهة الي اقامة مشاريع حقيقية ينتج عنها قيمة مضافة حقيقية (منتجات) فمن مساوئ ظهور المضاربة الاتي:

1- اصبحت قيم اموال المضاربة اضعاف قيم رؤوس اموال الشركات المندرجة في البورصة، مما اصبحت اموال عاطلة لا يربح فيها طرف الا على حساب طرف اخر.

2- ادي وجود اموال المضاربة في البورصة الي البطالة، بسبب عدم استخدام هذه الاموال في انشاء مشاريع جديدة وبالتالي تنخفض القوة الشرائية بسبب البطالة مما يؤدي الي بطء نمو المشاريع الاقتصادية.

3- زيادة الاسعار نتيجة انحصار عدد الوحدات المنتجات في المشاريع القائمة دون دخول مشاريع جديدة في عملية الانتاج. ولعلاج هذه المشكلة ليس بالبساطة لأنه توجد فئة من هؤلاء المضاربين اصحاب نفوذ مما يصعب معهم علاج المشكلة والتي يجب ان يستخدم معها أحد ادوات السياسة المالية وهي فرض ضرائب بنسب عالية علي المضاربة لتقليل التعامل فيها وتوجيه هذه الاموال في انشاء مشاريع جديدة. وهنا ياتي دور الدولة في جذب هؤلاء المضاربين نحو المشاريع الرائدة والتي تحقق فيها ارباح اضعاف ارباح البنوك وتعويضهم عن الارباح الناتجة عن مخاطرة المضاربة.

ب- **النوع الثاني من الاموال النقدية والتي تأتي من مصادر تمويلية:**

ويأتي علي راس هذه المصادر البنوك وهو يعتبر كوسيط بين مدخرات الافراد والمؤسسات وبين توظيف هذه المدخرات في مختلف نواحي التوظيف لذا أصبح دور البنوك في اقامة المشاريع محفوف بالمخاطر للأسباب الاتية:

1- لا يصلح لكل المشاريع ان تقترض من البنوك وهذا يرجع الي ان بعض الانشطة يحذر عليها التعامل في الائتمان. (وهذا ما تعرفنا عليه من خلال جينات الشركات).

2- اختلاف قيمة ودورة راس المال العامل الخاصة بالبنك (والتي تعتبر قصيرة نسبيا) عن قيمة ودورة راس المال العامل والخاصة بالمقترضين، حتى لو سمحت بعض الانشطة بهذا الاقتراض.

3- عدم استخدام البنوك للمنهج العلمي في منح الائتمان والذي يشترط الاتي:

أ- يجب ان تكون مدة وقيمة الائتمان الممنوح للغير اقل من مدة وقيمة دورة راس المال العامل للبنك فان لم يسمح السوق بذلك تطلب ان يكون:

ب-ناتج هذه المعادلة اقل او تساوي السيولة المتاحة للبنك والا يجب اعادة النظر في مدة الائتمان الممنوحة للغير بالكامل

سيولة البنك المتاحة للقرض > = قيمة راس المال العامل للبنك) × مدة الائتمان الممنوحة بالكامل ÷ مدة دورة راس المال العامل للبنك).

ج-يجب ان يكون قيمة الائتمان المشكوك في تحصيلها ان تكون في حدود نسبة الـ

50 % من ارباح هذه العملية والا توقف البنك تماما عن منح الائتمان

د- ضمانات الائتمان > = السيولة المتاحة للائتمان + ارباح الائتمان

- لعدم تطبيق العناصر السابقة، مما ادي الي حدوث تعثر في الشركات واهتزاز الثقة بالبنوك. كما هو حادث في الازمة المالية والتي تحدث كل حين. ويلاحظ على جانب اخر ان بعض البنوك الأخرى. قد اخذت حذرها في منح الائتمان مما ادي الي وجود سيولة معطلة بهذه البنوك لذا نجد ان البنوك (سواء التي تعثرت او التي امتنعت عن منح الائتمان) اصبحت لا تصلح الا في التوظيف قصير الاجل. والذي يتناسب مع قيمة ومدة دورة راس المال العامل الخاص بها. لذا أصبح من الضروري توظيف المدخرات توظيفا مباشرا (خصوصا إذا كان التوظيف المطلوب طويل الاجل(. وهذا لا يأتي الا عن طريق انشاء مشاريع جديدة يطرح فيها رؤوس اموالها للاكتتاب في البورصة. مستفيدة بالمبالغ الضخمة والتي كانت متوفرة سواء في

المضاربات بالبورصة او التي كانت تتاح للبنوك، في مشاريع تدر عوائد علي رؤوس الاموال ناتج عن توليد منتجات تشبع الرغبات المختلفة للمستهلكين مما يؤدي الي توظيف للبطالة ويؤدي ايضا الي امتلاك هؤلاء العاملين سيولة تعمل كقوة شرائية تكون قادرة علي تدوير عجلة الانتاج والعمل، وهنا يأتي دور الدولة حيث تحدد مدي قدرة المشروع المزمع انشاءه علي توليد الارباح علي رؤوس الاموال مع تشخيص وعلاج هذه المشاريع من التعثر خلال فترة حياتها.

- **ثانيا: الاموال النقدية الفائضة عن حاجة الوحدات الاقتصادية.**

يوجد بعض الاموال الفائضة او غير مستغلة لبعض الوحدات الاقتصادية وخصوصا في بعض الانشطة والتي لا يسمح سوقها باستثمار هذه الاموال في نشاطها مما يؤدي الي عدم تحسن نتائج الوحدة الاقتصادية. لذا يطلب من هذه الوحدات الاقتصادية ان تستغل هذه الاموال بتوظيفها توظيفا قصير الاجل في خارج نشاطها.

- **ثالثا: رؤوس الاموال والمتمثلة في الثروات الطبيعية والابتكارات التكنولوجية**
- نجد ان معظم سلع الوحدات الاقتصادية تتكون من إحدى او كلا العنصرين الآتيين وهما ناتج استخدام الثروات الطبيعية، وناتج استخدام الابتكار التكنولوجي. ويلاحظ على اي دولة (او اي وحدة اقتصادية) تمتلك ناتج من الثروات الطبيعية، فأنها تمتلك ميزة كبيرة. وهذا يرجع الي عدم القدرة على ايجاد البدائل عنها بسهولة، وتأثيرها على تغير رغبات المستهلكين بسيط اما امتلاك ناتج الابتكار التكنولوجي، فهذا يتأتى عن طريق الابحاث العلمية والتعليم والتدريب. وتأثيرها في تغير رغبات المستهلكين شديدة. هذا من ناحية، ومن ناحية اخري يجب على الوحدات الاقتصادية والتي يتكون منتجها من ناتج الابتكارات التكنولوجية ان يكون لها مراكز ابحاث لتطوير منتجها. والا ادي ذلك الي سرعة تشبع المستهلكين من منتجاتها مما يؤدي الي عزوفهم عن منتجات الوحدة الاقتصادية، مما قد يؤدي الي سرعة انهاء حياة الوحدة الاقتصادية. لذا نذكر مميزات كل من ناتج الثروات الطبيعية وناتج الابتكارات التكنولوجية على النحو التالي:

- **مميزات امتلاك الثروات الطبيعية الاتي:**

1- صعوبة ايجاد بدائل عن استخدام الثروات الطبيعية.

2- ميزة توافرها تعطي ميزة في وجود وعمر الوحدة الاقتصادية.

3- تأثيرها على تغير نمط استهلاكها بسيط.

- **عيوب امتلاك الثروات الطبيعية الاتي:**

1- ايرادات الثروات الطبيعية عادة تكون اقل من ناتج الابتكارات التكنولوجية وخصوصا ان لم يجر عليها تعديلات جوهرية.

2- تؤثر علي حياة الوحدة الاقتصادية خصوصا في حالة قرب نضوبها.

- **مميزات امتلاك الابتكارات التكنولوجية الاتي:**

1- عادة تحقق ناتج الابتكارات التكنولوجية عوائد عالية جدا.

2- استخدام ناتج الابتكارات التكنولوجية تعوض عن ندرة الثروات الطبيعية.

- **عيوب امتلاك الابتكارات التكنولوجية الاتي**

1- تطوير ابحاث الابتكارات التكنولوجية مكلف.

2- يؤثر علي عمر الوحدة الاقتصادية خصوصا في حالة تشبع السوق منها حيث يتطلب ذلك تطوير الابحاث.

3- تأثيرها على تغير نمط استهلاكها شديد.

- لذا يجب على الوحدات الاقتصادية دراسة مميزات وعيوب استخدام ناتج الثروات الطبيعية وناتج الابتكارات التكنولوجية. وعمل التوازن بينهما في انتاج سلعها حتى لو عن طريق تطوير النشاط نفسه لكي تحقق الاهداف الاتية:

1- تحقيق هدف الربحية.

2- استمرار عمل الوحدة الاقتصادية لأكبر مدة متاحة.

3- تحقيق اشباع رغبات المستهلكين لأكبر مدة متاحة.

- فان لم تقم الوحدة الاقتصادية بعمل هذا التوازن قد يؤدي الي عدم تحقيق الاهداف السابقة.

- **ملحوظة:** لا تستخدم الابتكارات التكنولوجية في انتاج السلع والخدمات فقط. بل يجب ان تستخدم في تصنيع الاصول الاستثمارية. مثل تصنيع الآلات والمكن والمعدات والتي تستخدمها المصانع.

العنصر الثالث: منتج له قيمة مضافة

- **هو ليه اشترط الاقتصاد الجزئي انه يجب ان يكون هناك قيمة مضافة للمنتج ويعني ايه قيمة مضافة؟**
- عزيزي القارئ إنك تسأل اسئلة متخصصة جدا لا يعرفها الا من تخصص في العلوم التجارية والاقتصادية فهل انت من هؤلاء المتخصصين.
- **لا. انا لست متخصصا في علوم التجارية والاقتصادية، بل انا مركز معاك فيما تقوله.**
- هذا جيد. من المعروف ان المنتج سواء سلعة او خدمة له تكلفة. (حيث تحتوي هذه التكلفة على جزء من التكاليف الاستثمارية والتكاليف الجارية وربما تحتوي على جزء من التكلفة التكنولوجية (No how). وان هذا المنتج له سعر يباع به. وهنا اشترط تعريف الاقتصاد الجزئي ان يكون سعر البيع قادرا على تغطية كافة تكاليف المنتج. بالإضافة الي تحقيق ربح من بيع هذا المنتج (هذا الربح يسمي القيمة المضافة). والذي نتج عن العمليات التي اجريت على المصادر الاولية للمنتج حتى اصبح المنتج صالح للاستخدام او الاستهلاك. وسبب اشتراط الاقتصاد الجزئي ان يكون هناك قيمة مضافة للمنتج. (وهو صافي الربح) حيث يهدف هذا الشرط الي استمرار عمل الشركة والمنتجة لمثل هذه المنتجات وبالتالي الحفاظ علي:

1- استمرار عمل الشركة لإنها تحقق ارباحا كما ذكرنا سالفا.
2- تحقيق الارباح يدل على مدي زيادة موارد الشركة وعدم اهدارها.
3- استمرار الشركة في عملها يحافظ على عملها وموظفيها وتساهم في تقليل البطالة.
4- تساهم الشركة في الاكتفاء الذاتي نتيجة استمرارها في طرح منتجاتها في الاسواق.
5- استمرار عمل الشركة يساهم في الحفاظ على القوة الشرائية لموظفيها والحفاظ على مستوي الاسعار نتيجة زيادة المعروض من المنتجات.

- **طب ايه اهمية معرفة القيمة المضافة لأنشطة الشركات؟**

هناك اهمية كبيرة جدا في معرفة القيمة المضافة (صافي الربح) لاي شركة. فمن خلال معرفة الدولة لصافي ارباح الشركات تتعرف على الجوانب السلبية والايجابية لهذه الشركات على النحو التالي:

الجوانب السلبية:

1- هل يوجد استغلال للعنصر البشري بسبب احتياجهم للعمل فتعطيهم رواتب واجور ضعيفة ام لا. (مثال إذا كانت شركة ما تحقق صافي ربح بمقدار ضعف التكلفة. بمعني ان يكون سعر البيع مائة جنيه وان اجمالي التكلفة خمسون جنيه والمتحقق من صافي الارباح الاجمالية السنوية خمسون مليون جنيه وهي تعطي رواتب في حدود ألف وخمسمائة جنيه للموظف. اليس هذا يدل على وجود استغلال للعنصر البشري والذي يعمل في هذه الشركة).

2- مدي وجود جشع في تسعير المنتجات المباعة.

الجوانب الايجابية:

1- إذا كانت تلك الشركات من الشركات الرائدة. فان هذه الشركات تمكن الدولة بان تستثمر من خلالها ولو بنسبة تقل عن 10 % في رؤوس اموالها. من اجل ان تستفيد من هذه الارباح. (اختيار ان تكون النسبة اقل من 10 % حتى لا يقال ان الدولة قد اممت الشركات. وحتى لا يكون للدولة عضو مجلس ادارة في هذه الشركات. كما تنص القوانين السارية على ذلك). حيث تعتبر الارباح التي تتحصل عليها الدولة مصدر جديد للإيرادات والتي لا يتحمل عبئها المواطن او الشركات. لإنها توزيع للربح. هذا المصدر من الايرادات لو استخدم مع جميع الشركات الرائدة في الدولة (حيث تبلغ عدد الشركات المساهمة والتي يمكن ان تكتتب الدولة بنسبة الـ 10 % في رؤوس اموالها عن طريق شراء أسهم هذه الشركات من البورصة حوالي خمسين ألف شركة مساهمة) فانظر حجم الايرادات والتي يمكن للدولة ان تحققها (المبلغ سوف يكون بالتريليونات جنيه).

العنصر الرابع: منتج يشبع رغبات المستهلك

- **ما اهمية العنصر الرابع الا وهو يجب ان يكون المنتج مشبع لرغبات المستهلك في دورة الاقتصاد الجزئي؟**
- انت عارف ان جميع الشركات والمؤسسات العاملة في الدولة هي التي تكون الاقتصاد الجزئي. وان هدف دورة الاقتصاد الجزئي هي العمل علي نجاح واستمرار تلك الشركات والمؤسسات في عملها. فتخيل معي ان المنتج الخاص بشركة ما لا يشبع رغبات المستهلكين فماذا يحدث؟ اكيد ان انتاج هذه الشركة سوف يتوقف لإنه لا يباع وهذا ما جعل الاقتصاد الجزئي يأخذ في حسبانه اهمية هذا العنصر الا وهو ان يشبع المنتج رغبات المستهلك.
- **طيب ايه الاسباب اللي تخلي المنتج لا يشبع رغبات المستهلك؟**
- انت عارف عند انشاء اي مشروع تحدد دراسته شكل ومواصفات المنتج ومدي قدرة اشباع هذا المنتج لرغبات المستهلك. ولكن يمكن ان تظهر مشكلة عدم الاشباع هذا المنتج لرغبات المستهلك في اثناء حياة المشروع. وهذا يرجع الي ظهور عامل تكنولوجي جديد او طريقة مبتكرة في انتاج هذا المنتج. لذا يجب على الوحدة الاقتصادية التي تكتشف عدم اشباع منتجها رغبات المستهلكين بان تسرع من تطوير منتجها او تطوير نشاطها إذا تطلب الامر ذلك.
- **هل ظهور عامل تكنولوجي جديد او طريقة مبتكرة في انتاج المنتج هو السبب في عدم اشباع رغبات المستهلكين ام هناك اسباب اخري؟**
- نعم هناك اسباب اخري
- **زي ايه**
- زي وجود جودة رديئة لا يتقبلها المستهلك برغم احتياجه الي هذا المنتج. وزي ان عدد المستهلكين المشترين للمنتج محدود لفشل الدراسة التسويقية من معرفة الفجوة التسويقية جيدا. حيث كان يجب على الدراسة التسويقية من معرفة عدد المستهلكين

المتوقعين لشراء منتج الشركة لمعرفة عدد سنوات انتاج هذا المنتج. وبالتالي معرفة عدد سنوات التي تستمر الشركة في انتاجها لهذا المنتج.

- **طب ايه الحل لكي يشبع المنتج رغبات المستهلكين؟**
- الحل بالنسبة لإشباع المنتج رغبات المستهلكين. إذا كان متوقف على العامل التكنولوجي او طريقة مبتكرة سعت الشركة الي توفير هذا العامل التكنولوجي او الطريقة المبتكرة لإنتاج منتج يتوفر فيه الصفات المطلوبة. اما إذا كان مستوي الجودة ليس بالقدر المطلوب توافره في المنتج كان على الشركة ان تمتلك مركز ابحاث (علمي وتسويقي) لتحسين جودة منتجات الشركة. اما إذا كانت الفجوة التسويقية قليلة (اي ان عدد المشترين للمنتج قليل). تبحث الشركة ان تفتح اسواق جديدة سواء داخليا او خارجيا لتسويق منتجاتها. اما إذا عجزت الشركة عن تطوير منتجاتها او تحسين جودة هذه المنتجات. ولم تستطيع فتح اسواق جديدة لمنتجاتها فيجب على هذه الشركة ان تسعي الي تغير نشاطها من اجل الحفاظ على مواردها من الضياع.

العنصر الخامس: قوة شرائية قادرة علي شراء السلع والخدمات المنتجة

- **لماذا اشترط الاقتصاد الجزئي ان توجد قوة شرائية مناسبة لدي مستهلكين السلع والخدمات؟**
- قد يتضافر كل من راس المال البشري (حيث يتوافر في العنصر البشري صفات العلم والقدرات الفنية وانه متوافق مع ما يقوم به من عمل وانه مساهم في ان تصبح شركته من الشركات الرائدة) مع راس المال المادي (سواء راس مال نقدي سواء من مصادر شخصية او من مصادر تمويلية وكذلك توفر الموارد الطبيعية والابتكارات التكنولوجية) لإنتاج منتج له قيمة مضافة. وان هذا المنتج يشبع رغبات المستهلكين. الا ان القدرة الشرائية تقف حائلا عن اتمام دورة الاقتصاد الجزئي. وهذا يرجع الي عدم وجود سيولة كافية لدي فئات مؤثرة على حركة الشراء والبيع مثل وجود فئات فقيرة او فئات عاطلة عن العمل. فتركيز الثروة لدي فئات قليلة في المجتمع قد يؤدي الي بطء نمو الاقتصادي ويؤثر على جميع فئات الشعب.
- **طب ايه الحل اللي تخلي القوة الشرائية مناسبة لدي المستهلكين؟**
- هذا السؤال صعب جدا وان اجابته قد حيرت كثير من علماء الاقتصاد، بل السياسيين القائمين على ادارة الاقتصاد القومي للبلاد.
- **ليه اعتبرت هذا السؤال صعب جدا؟**
- عشان اجابة هذا السؤال متشعب جدا وان هناك عناصر كثيرة جدا تؤثر في القوة الشرائية لدي المستهلكين نذكر منها الاتي على سبيل المثال وليس الحصر. فالعناصر الاتية تؤثر على القوة الشرائية تأثير مباشر وهي على النحو التالي:

1- مدي وجود تضخم في المنظومة الاقتصادية سواء نتج هذا التضخم نتيجة فيروسات الشبح الخفي كما اوضحنا ذلك سلفا، مثل (زيادة النقود المتداولة عن حجم وقيمة الانتاج القومي او نتج عن انخفاض العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية – سعر

الصرف – او بسبب الدين الخارجي والداخلي او بسبب سوء توزيع الدخل الناتج عن الظلم).

2- وجود بطالة حيث لا يتحصل اصحابها علي دخل وبالتالي فاقدين للقوة الشرائية والواجب استخدامها لاستمرار حياتهم.

3- وجود طبقة كبيرة فقيرة من اصحاب دخول متدنية لا تستطيع معه شراء ما يحتاجونه من سلع وخدمات.

4- عدم القدرة على منح الدعم والواجب منحه لزيادة القوة الشرائية.

5- عدم وجود قوانين تحدد الحد الأدنى للأجور والمرتبات.

6- غياب سياسة تحديد الاسعار حتى تحد من زيادة ارتفاعها مما يعجز معه اصحاب الدخول البسيطة عن تلبية احتياجاتهم.

7- غياب سياسة الانفاق الحكومي والموجه الي كافة فئات الفقراء.

- **طب معني ذلك انه لا يوجد حل في كيفية جعل القوة الشرائية مناسبة لدي المستهلكين؟**
- لا طبعا توجد حلول عدة وهي متوقفة على قرارات الذي يتخذها المسئولين عن الملف الاقتصادي.
- **طب ما هي تلك الحلول انا اود ان اعرفها لان هذا الموضوع يمس كافة فئات الشعب؟**
- عزيزي القارئ هناك بعضا من هذه الحلول نذكر منها الاتي:
- <u>الحل الاول ان نزيد من قيمة مصادر الدخل لدي المستهلكين عن طريق:</u>

1- زيادة عدد المشاريع والتي تستوعب اعداد البطالة الموجودة حيث يصبح هؤلاء العاطلين اصحاب دخل نتيجة عملهم في تلك المشاريع. وحيث يعمل هذا الدخل على وجود قوة شرائية لهم تساعدهم على شراء ما يحتاجونه من سلع وخدمات.

2- ان تساعد الدولة الشركات والمؤسسات المتعثرة من اجل عدم تصفيتها وتسريح العمالة فيها فيصبحوا عاطلين ويفقدوا القوة الشرائية التي كانت تساعدهم على شراء ما يحتاجونه.

3- ان تقوم الدولة بعمل مشاريع (حتى لو هذه المشاريع محددة المدة). الهدف منها الانفاق لإيجاد قوة شرائية لدي فئة مستهدفة من فئات المجتمع وهي الفئة المعدمة لتوفير قوة شرائية لهم تساعدهم على شراء ما يحتاجونه من سلع وخدمات (يفضل ان تكون تلك المشاريع لها ناتج من السلع والخدمات تعود بالإيراد لتعويض ما تم انفاقه حتى لا تتعثر الدولة وتستدين).

4- ان تمنح الدولة الدعم لزيادة القوة الشرائية (سواء كان هذا الدعم نقدي او الدعم ناتج عن تخفيض تكاليف السلع والخدمات او الدعم الناتج عن تخفيض اسعار السلع والخدمات نفسها).

5- ان توجد الدولة قوانين تحدد الحد الأدنى للأجور والمرتبات.

- الحل الثاني ان تتحكم الدولة في اسباب ارتفاع الاسعار

1- ان تمنع الدولة ظهور فيروسات الشبح الخفي (التضخم – تعويم سعر الصرف – الدين العام الداخلي والخارجي – سوء توزيع الدخل الناتج عن الظلم). وبالتالي تحفظ الدولة علي القوة الشرائية لدي المستهلكين.

2- ان تتبع الدولة سياسة الحد من ارتفاع اسعار السلع والخدمات من اجل الحفاظ على القوة الشرائية لدي المستهلكين.

- **انا عايز اقولك انكم ايها الاقتصاديين عندما تطرحون الحلول للمشاكل الاقتصادية فأنها حلول نظرية يصعب تطبيقها وانه في الاخر نحن كمواطنين لا نستفيد من حلولكم اللي تطرحوها؟**
- ليه انت بتقول كده هو الحلول السابقة لم تعجبك ولا ايه؟
- **نعم لا تعجبني.**
- لماذا؟
- **انت مش ملاحظ إنك رميت تلك الحلول علي كاهل الدولة والتي قد تعجز عن تنفيذ هذه الحلول وتفضل المشكلة قائمة بدون حلول؟**
- يا سيدي العزيز لو نظرنا بعين فاحصة للحلول السابقة تجدها على النحو التالي:
- بعض الحلول لا تكلف الدولة اي شيء الا سن القوانين مثال ذلك.

- عمل قانون يحدد الحد الأدنى للأجور والمرتبات في قطاع الاعمال (سواء كان ذلك قطاع تابع للدولة او تابع للقطاع الخاص) حيث من يدفع تكلفة هذه الاجور والمرتبات هي الشركات والمؤسسات وليست الدولة.
- زي وجود نظام يحد من ارتفاع اسعار السلع والخدمات. فكل ما تحتاجه الدولة هو سن قوانين بذلك ولا تتكلف شيء.
- **ليه سيادتك مش عارف ان عصر الاقتصاد الاشتراكي والذي كان يحدد اسعار السلع والخدمات قد انتهي منذ زمن بعيد. وأننا الان نعيش في ظل الاقتصاد الرأسمالي حيث تتعدد الاسعار نتيجة العرض والطلب. مش بقولك ان حلولكم كلها نظرية ولا تفيد في شيء.**
- عزيزي القارئ اتذكر مقولة الرئيس المصري الراحل انور السادات عندما تكلم عن الديمقراطية والحرية والتي تسببت في بعض الفوضى، حيث قال (كما ان الديمقراطية تعطي الحرية فان الديمقراطية لها انياب ومخالب).
- **انت عايز تقول ايه ولا انت بتهددنا كما قال الرئيس المصري؟**
- لا انا عايز اقول ان الرأسمالية والتي اعتمدت على تحديد اسعار السلع والخدمات على العرض والطلب. فان لها من الاساليب التي تحد من ارتفاع الاسعار غير المبرر والذي يستغل المستهلكين حتى قضوا على القوة الشرائية لديهم. واعتقد ان سن هذه القوانين الخاصة بتحديد الاجور والمرتبات. وكذلك القوانين التي تمنع ارتفاع اسعار السلع والخدمات غير المبرر يكون في صالح المواطن. حيث تزيد هذه القوانين القوة الشرائية لدي الفئة المستحقة.
- **بس انت لم تقل ازاي نحد من ارتفاع اسعار السلع والخدمات غير المبرر في الرأسمالية؟**
- انا حقولك ازاي انت فاكر في نهاية الباب الاول (فيروسات الشبح الخفي) ذكرنا ازاي نحد من ارتفاع اسعار السلع والخدمات. يمكنك الرجوع الي صفحة رقم 63 ستجد الطريقة التي حدت من ارتفاع اسعار السلع والخدمات.

- **انت ذكرت الحلول والتي لا تكلف الدولة اي شيء لتقوية القوة الشرائية لدي المستهلكين مثل (تحديد الحد الأدنى للأجور والمرتبات – استعمال الضرائب التصاعدية من اجل الحد من ارتفاع الاسعار). وهناك حلول انت ذكرتها سوف تكلف الدولة من اجل زيادة القوة الشرائية للمستهلكين مثل (الدعم – الانفاق الحكومي – انشاء مشاريع جديدة – الوقوف بجانب الشركات المتعثرة للقضاء على البطالة). فمن اين تأتي الدولة بإيرادات حتى تقوم بتغطية التكاليف التي ستنفق علي كل ما سبق)؟**
- عزيزي القارئ انت محق يجب ان يتوفر للدولة ايرادات من اجل الانفاق منها على الابواب التي تم ذكرها. فمن المعروف ان مصادر ايرادات الدولة تأتي من الاتي:

1- الضرائب والجمارك والرسوم
2- الموارد الطبيعية (مثل المعادن والبترول .... الخ)
3- ناتج السلع التكنولوجية (مثل بيع السلع او الاصول الاستثمارية ...الخ)
4- حصة مساهمة الدولة في الاقتصاد الجزئي

- **طب انا اعرف يعني ايه الضرائب والجمارك والرسوم. وعارف يعني ايه هي الموارد الطبيعية وناتج السلع التكنولوجية. فماذا تقصد بحصة مساهمة الدولة في الاقتصاد الجزئي؟**
- عزيزي القارئ انت فاكر عندما تحدثنا عن العنصر الثالث (منتج له قيمة مضافة) وأشرنا كيف تساهم الدولة بحصة مقداراها 10 % في رؤوس اموال الشركات الرائدة وذكرنا ان الايرادات التي سوف تتحصل عليها الدولة لا تمثل عبئا على الشركات او المواطن وأنها ايرادات ضخمة تمكن الدولة الانفاق من هذه الايرادات على اوجه الانفاق التي تريدها الدولة. انظر صفحة رقم 113
- **انا عايز اسالك سؤال مهم جدا إذا كانت القوة الشرائية للمستهلكين في السوق المحلي غير كافية لاستيعاب ما ينتج من سلع وخدمات فهل تتوقف دورة الاقتصاد الجزئي ام ماذا نفعل؟**

- في هذه الحالة تسعي الشركات والتي تنتج مثل هذه السلع والخدمات. ان تفتح اسواق جديدة خارج البلاد. وخصوصا في الدول التي تتميز بقوة شرائية عالية ويمكن للدولة ان تساعد في هذا الامر عن طريق الاتفاقيات التي تبرمها الدولة مع الدول الأخرى.

ماذا تعرف عن الاقتصاد الكلي وكيف يدار هذا الاقتصاد

- المسئول عن ادارة ملف الاقتصاد الكلي يعتبر بمثابة الاب والذي يراعي كل احتياجات ابناءه ويعمل على رفع شانهم. فمن اجل ذلك يجب على المسئول عن ادارة ملف الاقتصاد الكلي ان يكون علي علم بالآتي:

اولا: يجب على المسئول الاقتصادي ان يكون علي علم بالمهام الواجب القيام بها حيث تتلخص تلك المهام فيما يلي:

1- الاشراف على الاقتصاد الجزئي من خلال ادوات السياسة المالية والنقدية والتشريعية من اجل تحقيق الاتي: (تحصيل الضرائب ورسوم الجمارك والرسوم مقابل تأدية الخدمات – تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة قيمة ارصدة الدولة من العملات الاجنبية نتيجة التصدير).
2- الاشراف على الخطة التعليمية والبحث العلمي والتي تستهدف الدولة تحقيقها. من اجل مواكبة التطورات السريعة التي تحدث في العالم.
3- تحقيق الخطة والخاصة بالمنظومة الصحية والتي تستهدف الدولة تحقيقها.
4- الاشراف على الخطة والخاصة بتطوير الصناعة لتواكب مثيلتها في العالم المتقدم.
5- الاشراف على الخطة والخاصة بزيادة الرقعة الزراعية من اجل الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء.
6- الاشراف على تطوير البنية الاساسية (كهرباء – المياه – غاز – صرف صحي – طرق وكباري – وسائل نقل وانتقالات).
7- الاشراف على تطوير وتعزيز شخصية الدولة والمتمثلة في (الجيش – الشرطة – القضاء).

8- الاشراف على تحقيق العدالة الاجتماعية مثل (الدعم والموجه الي فئة معينة من الشعب لزيادة القوة الشرائية لديهم).

ثانيا: يجب علي المسئول الاقتصادي ان يكون علي علم في كيفية حصول الدولة علي ايراداتها. حيث تتلخص هذه الايرادات علي النحو التالي:

1- ايرادات ناتجة من مصدر الموارد الطبيعية.
2- ايرادات ناتجة من مصدر الصناعات التكنولوجية.
3- ايرادات سيادية ناتجة من مصادر (الضرائب والرسوم الجمركية والرسوم مقابل تأدية الخدمات).
4- ايرادات من مصدر مشاركة الدولة بحصة قدرها 10 % في رؤوس اموال شركات المساهمة الرائدة.
5- ايرادات من مصدر التوظيف المالي المباشر (انشاء الدولة لمشاريع وطرح اسهمها في البورصة).
6- ايرادات من مصدر مشاريع تمتلكها الدولة.

ثالثا: يجب علي المسئول الاقتصادي ان يكون علي علم بالمبادئ الاساسية والتي يجب اخذها في الحسبان عند وضع خطة التنفيذ.

1- وجود قاعدة بيانات عن الشعب المراد ادارة ملفه الاقتصادي.
2- ان تراعي الخطة (المهمة المراد تنفيذها – قيمة الايراد والذي يستخدم في الانفاق على المهمة – الفترة الزمنية لتنفيذ الخطة).

- ويمكن تلخيص ما سبق في تعريف الاقتصاد الكلي على النحو التالي:

عرف الاقتصاد الجيني الاقتصاد الكلي " بأنه قدرة الدولة علي إدارة منظومة الاقتصاد الجزئي بجميع قطاعاته (الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية). من خلال أدوات السياسة المالية والنقدية والتشريعية للوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي

من المنتجات. وتوفير ما ينقص منها بالاستيراد بعدما توفر هذه القطاعات العملات اللازمة من خلال تصدير فوائض بعض المنتجات المحلية. (الميزان التجاري والخدمي من ميزان المدفوعات). وهدف إدارة الدولة لمنظومة الاقتصاد الجزئي هو الحصول على أفضل الإيرادات. (الضرائب – الجمارك – الرسوم ...الخ) لكي تضاف إلى الإيرادات السيادية الأخرى للدولة. وتستخدم هذه الإيرادات لتحقيق الأهداف العامة والتي تريد الدولة تنفيذها مثل (شخصية الدولة – البنية الأساسية – تحقيق العدالة الاجتماعية من تعليم وخدمات صحية وإعانات.. الخ).

- **انا عايز اسال سؤال. ايه لزمة وجود اقتصاد كلي ما دام هناك اقتصاد جزئي ينتج من السلع والخدمات والتي يحتاجها العنصر البشري؟**
- أصبحنا نعرف ان الاقتصاد الجزئي بانه يتكون من شركات ومؤسسات. فأصحاب هذه الشركات والمؤسسات هم من يديرون شركاتهم. وبناء عليه يمكن القول بان من يدير الاقتصاد الجزئي هم اصحاب تلك الشركات والمؤسسات. ولكن من اي زاوية وباي هدف هم يديرون شركاتهم. كلنا نعلم ان الهدف الرئيسي لأصحاب الشركات هو تنمية راس مالهم عن طريق زيادة ارباحهم نتيجة بيع اكبر قدر ممكن من منتجاتهم. وتعالي معي واسال هذه الاسئلة:

1- هل يفكر اصحاب الشركات والمؤسسات في كيفية الاكتفاء الذاتي للدولة.
2- هل يفكر اصحاب الشركات والمؤسسات في مدي احتياج الدولة للعملات الاجنبية لتوفير سلع لا تحتاجها شركاتهم.
3- هل يفكر اصحاب الشركات والمؤسسات في مستوي معيشة المواطن.
4- هل يفكر اصحاب الشركات والمؤسسات في وجود بنية اساسية من انشاء (كهرباء – مياه – وصرف صحي وطرق وكباري) والذي يحتاجها المواطن.
5- هل يفكر اصحاب الشركات والمؤسسات في تحسين مستوي التعليم والبحث العلمي والتي ترغب الدولة في تحقيقه.
6- هل يفكر اصحاب الشركات والمؤسسات في تعظيم دور مؤسسات الدولة (الجيش – الشرطة – القضاء).

نجد كل ما سبق هو مسئولية المسؤول عن ادارة ملف الاقتصاد الكلي وليس اصحاب الشركات والمؤسسات في الاقتصاد الجزئي.

- **انت قلت ان من مهام المسئول عن ادارة ملف الاقتصاد الكلي الاشراف علي الاقتصاد الجزئي من خلال ادوات السياسة المالية والنقدية والتشريعية فما هي تلك الادوات؟**
- انا اجاوبك ما هي ادوات السياسة المالية والنقدية والتشريعية على النحو التالي:

السياسة المالية هي:

السياسة المالية لها ادوات يستخدمها مسئولي الدولة كما قلت لتنظيم وادارة المنظومة الاقتصادية. ويأتي علي راس هذه الادوات (الضرائب – الرسوم الجمركية – الرسوم التي تفرض على تقديم الخدمات التي تؤدي للمواطن. مثل استخراج شهادة الميلاد). اما علاقة هذه الادوات بتنظيم وادارة المنظومة الاقتصادية فأليك بعض الامثلة لتوضيح ذلك.

إذا ارادت الدولة انتعاش الاستثمار وزيادة القوة الشرائية فيتم الاتي:

1- عندما تلغي الدولة نوع من انواع الضرائب او تخفض نسبة الضرائب المفروضة. فمعني ذلك ان الدولة تقول لأصحاب رؤوس الاموال تعالوا واستثمروا في بلدنا لإنه لا يوجد عبء ضريبي مفروض عليكم.

2- كما تستخدم الدولة الضرائب لتشجيع نشاط معين تريد استمراره فتخفض نسب الضرائب عليه وإذا ارادت الدولة انهاء نشاط معين فتزيد الاعباء الضريبية عليه. وكذلك الرسوم التي تخص هذا النشاط.

3- هذا من ناحية الضرائب اما من ناحية زيادة القوة الشرائية فان الدولة تستخدم الرسوم الجمركية كوسيلة لمنح الدعم او عدم منحه. ازاي عندما ترغب الدولة في دعم سلعة معينة يحتاجها المواطن، فإنها تخفض الرسوم الجمركية علي هذه السلعة وبالتالي

تزيد من القوة الشرائية لدي مستهلك هذه السلعة، وهكذا. وهذا الموضوع يطول شرحه بعدة امثلة، ولكن كلها سوف تدور في فلك ما اوضحناه بالأمثلة.

السياسة النقدية هي:

السياسة النقدية هي ايضا إحدى الادوات الذي يستخدمها مسئولي الدولة في تنظيم وادارة المنظومة الاقتصادية. ويأتي علي راس هذه الادوات (فوائد الائتمان – سعر صرف العملة) اما علاقة هذه الادوات بتنظيم وادارة المنظومة الاقتصادية فإليك بعض الامثلة لتوضيح ذلك.

1- إذا ارادت الدولة ان تستحوذ على السيولة الموجودة والتي تسبب التضخم او تريد الحصول على مدخرات المواطنين بهدف توظيف تلك المدخرات. فان الدولة ترفع من سعر الفائدة على الودائع.
2- وإذا ارادت الدولة زيادة الاقتراض بهدف تمويل المشاريع. فإنها تخفض الفائدة والتي تحسب على الاقتراض المستخدم في تمويل المشروعات.
3- اما من ناحية سعر الصرف. كلما انخفض سعر الصرف ادي ذلك الي زيادة الطلب على الاستيراد وهذا يؤدي الي انخفاض تكاليف السلع المستوردة وذلك دعما لمدخلات الانتاجية للمصانع والعكس صحيح.

السياسة التشريعية هي:

السياسة التشريعية. هي ايضا إحدى الادوات التي يستخدمها مسئولي الدولة في تنظيم وادارة المنظومة الاقتصادية ويأتي علي راس هذه الادوات اصدار القوانين التي لها علاقة بتأسيس المشاريع. (سواء كانت شركات مساهمة – شركات تضامن – شركات فردية). او اصدار قوانين تخص ممارسة النشاط نفسه مثل ان تحدد البنوك اسعار العملات لشركات الصرافة. او اصدار قوانين تخص العمالة والتأمينات الاجتماعية والرعاية الصحية للموظفين. او اصدار القوانين بالحماية المدنية. هناك كثير جدا مثل القوانين التي تصدر لتنظيم وادارة المنظومة الاقتصادية.

- **انت لخصت مهام مسئولي الدولة في ثمان مهام فمن اين يبدأ مسئولي الدولة في تنفيذ هذه المهام؟**
- عزيزي القارئ الامر ليس بهذه السهولة أحب ان اعرفك ان المهام الثمانية والتي ذكرتها تعتبر كعناوين كبيرة تندرج تحتها الاف من العناوين الأخرى. عزيزي القارئ لا تستغرب. فهذه الامثلة توضح لك ذلك.

1- انظر الي مهمة الاشراف على الخطة والخاصة بتطوير الصناعة لتواكب مثيلتها في العالم المتقدم. فاذا اراد مسئولي الدولة ان ينفذ هذه المهمة فمن اين يبدأ. اتعلم ان قطاع الصناعة يشتمل على الاف من الصناعات المختلفة مثل (الصناعات الثقيلة – صناعة الاجهزة الالكترونية – صناعة الاثاث.... الخ) بل تجد صناعة مثل صناعة الاجهزة الالكترونية تندرج تحتها صناعات كثيرة جدا (هل هي اجهزة الكترونية تخص الاستخدام الشخصي مثل الموبايلات. ام تخص الاستخدام المنزلي مثل التليفزيونات. ام تخص الآلات والمعدات والتي تستخدم في المصانع) وحتى لو كان مطلوب تصنيع اجهزة التلفزيون على سبيل المثال. فهل سيتم تصنيع البوردة الالكترونية. ام تصنيع هياكل تلك الاجهزة. وما هي الجهات التي تشترك في تصنيع البوردة الالكترونية. هل يتطلب ان يكون هناك معامل بحث متوفرة للشركة التي سوف تصنع تلك البوردة هذه وهكذا.

2- انظر الي مهمة الاشراف على تطوير البنية الاساسية (كهرباء – المياه – غاز – صرف صحي – طرق وكباري – وسائل نقل وانتقالات) اريت كيف تعددت مهمة الاشراف على تطوير البنية الاساسية الي العديد من المهام الأخرى.

لذا هناك عدة عوامل تحكم من اين يبدأ مسئولي الدولة في تنفيذ هذه المهام وهي على النحو التالي:

1- **العامل الاول:** الضرورة الملحة لعلاج المشكلة والتي تواجه مسئولي الدولة (يجب عمل جدول يحدد اولويات لعلاج المشاكل والتي تواجه الدولة).

2- **العامل الثاني:** مدي توافر ايرادات الدولة والتي تستخدمها لعلاج المشكلة (فكلما زادت تلك الايرادات كلما اتاحت الفرصة لعلاج الكثير من المشكلات في آن واحد).

3- **العامل الثالث:** الوقت المطلوب لانتهاء من علاج المشكلة. (كم يستغرق علاج المشكلة هل في خلال أشهر بسيطة ام خلال عدة سنوات). وهذا يفيد في معرفة إذا كانت علاج المشكلة سوف يستغرق عدة سنوات فان ذلك لا يمثل ضغط على الموازنة العامة للدولة. بسبب ان الاموال المطلوبة لعلاج المشكلة سوف تقسم على عدد سنوات العلاج.

4- **العامل الرابع:** في حالة ان تكون الايرادات التي تتحصل عليها الدولة غير كافية لحل الكثير من المهام يفضل البدء في علاج المشاكل والتي لها مردود اقتصادي اولا مثل قطاع الزراعة.

- **انت قلت يجب على المسئول عن الملف الاقتصادي ان يكون علي علم في كيفية حصول الدولة علي الايرادات وذكرت بالإضافة الي الايرادات الناتجة من مصدر الموارد الطبيعية (مثل المعادن والبترول ...الخ) والايرادات الناتجة من مصدر الصناعات التكنولوجية (مثل بيع اسلحة متطورة او الات ومعدات استثمارية...الخ). وكذلك الايرادات السيادية الناتجة من مصدر (مثل الضرائب والرسوم الجمركية والرسوم مقابل تأدية الخدمات) وذكرت الايرادات اخري مثل:**

1- ايرادات من مصدر انشاء الدولة لمشاريع وطرح أسهم هذه المشاريع في البورصة.

2- ايرادات من مصدر مشاريع تمتلكها الدولة.

3- ايرادات من مصدر مشاركة الدولة بحصة قدرها 10 % في رؤوس اموال شركات المساهمة الرائدة.

ما هي الحكمة ان تشارك الدولة في الاقتصاد الجزئي (الاقتصاد الجزئي مش متروك ادارته لأصحاب الشركات والمؤسسات في الرأسمالية)؟ انت ذكرت ان تكون المشاركة في شكل امتلاك الدولة بنسبة 10 % من رؤوس اموال الشركات الرائدة. وإنها تنشئ شركات وتطرح اسهمها في البورصة. وانها تمتلك بعض المشاريع

لتكون لها مصدر لجلب الايرادات؟ الا تعلم انه في الرأسمالية لا يجب علي الدولة ان تشارك القطاع الخاص (الاقتصاد الجزئي) في اعماله. هو انت بمخترع اقتصاد جديد؟

- عزيزي القارئ ليس هناك اختراع اقتصاد جديد. كما ان مبادئ اي منظومة اقتصادية (سواء كان ذلك منظومة اقتصاد الرأسمالي او منظومة الاقتصاد الاشتراكي او منظومة الاقتصاد الجيني) ليست لمبادئ في كتاب مقدس لا يمكن تغيرها. بل تتطور مبادئ الاقتصاد طبقا للمصلحة العامة. حيث يجب على المبادئ الاقتصادية ان يتوفر فيها شرطان.

1- **الشرط الاول:** ان يحقق المبدئ الاقتصادي اهداف التنمية الاقتصادية.

2- **الشرط الثاني:** ان لا يكون للمبدئ الاقتصادي اي تأثيرات سلبية سواء من الناحية الاقتصادية او السياسية او الاجتماعية).

هذا من ناحية، ومن ناحية اخري والتي سالت عنها ما هي الحكمة من اضافة ثلاثة البنود السابقة لإدارة الدولة فنذكر الحكمة من ذلك ببعض التفصيل على النحو التالي:

- <u>الحكمة من ان يكون هناك ايرادات من مصدر مثل انشاء الدولة لمشاريع وطرح أسهم تلك المشاريع في البورصة (التوظيف المالي المباشر)</u>

اولا: <u>اسباب التي تجعل الدولة مضطرة الي انشاء مشاريع وطرح اسهمها في البورصة الاتي:</u>

1- رجال الاعمال (المستثمرين) قد يعزفوا عن الاستثمار في بلد ما بسبب وجود خلافات سياسية او ايدولوجية او اقتصادية.

2- وجود شروط غير مقبولة من رجال الاعمال تملي علي الدولة.

3- احتياج الدولة لمثل هذه المشاريع طبقا لخطة التنمية التي تطبقها الدولة ولا تجد عونا من القطاع الخاص في هذا الشأن.

ثانيا: مميزات ان تنشئ الدولة مشاريع وطرح أسهم تلك المشاريع في البورصة.

1- طرح الاسهم في البورصة يجعل الاكتتاب فيها ميسر لكل من يرغب في شراء تلك الاسهم حسب قدرته على الشراء. وبالتالي تتلافي الدولة الشروط التعجيزية والذي يمليها رجال الاعمال علي الدولة. وكذلك تتأكد الدولة ان المشروع والذي اقامته قد انشئ طبقا للخطة الموضوعة.

2- انشاء الدولة لمثل هذه المشاريع فان الدولة تعطي مميزات عديدة لهذه المشاريع. (مثل تخفيض نسب الضرائب والرسوم او التمويل).

3- يجب ان تتصف هذه المشاريع بالربحية العالية والتي تشجع الاكتتاب فيها.

4- ادارة هذه الشركات (وهي شركات مساهمة) تكون من له أكبر نصيب في راس المال.

5- يجب ان يكون هناك رقابة صارمة من الجهات المعنية على تلك المشاريع حتى تمنع اية مخالفات.

ثالثا: الارباح (الايرادات) والتي سوف تحققها الدولة من انشاء المشاريع وطرح اسهمها في البورصة.

1- إذا كانت تكاليف مشروع ما والتي انشأته الدولة علي سبيل المثال كانت في حدود مليار جنيه. (علما بان تدخل الدولة في انشاء المشاريع المختلفة تعطي مميزات عديدة في تخفيض التكلفة بسبب امتلاكها الارض. وكذلك قدرة الدولة علي تخفيض كافة الرسوم والاجراءات التي يتطلبها انشاء المشروع) فيمكن للدولة طرح راس مال هذا المشروع بالكامل في البورصة بقيمة اثنين مليار جنيه. (اي حققت الدولة ارباح (ايرادات) مقدارها مليار جنيه وهو الفرق بين اثنين مليار جنيه قيمة الاسهم المباعة في البورصة وبين مليار جنيه تكلفة المشروع).

2- يمكن للدولة ان تطرح أسهم هذه المشاريع بالعملة المحلية وجزء اخر بالعملة الاجنبية.

3- اصبحت هذه المشاريع مصدر ايرادات للدولة سواء كانت بالعملة المحلية او العملة الاجنبية.

4- هذه الايرادات سوف تستخدم في حل كثير من المشاكل الاقتصادية والتي تواجه الدولة.

- الحكمة من ان يكون هناك ايرادات من مصدر يأتي من مشاريع تمتلكها الدولة

من المعروف لدينا جميعا ان مورد مثل مورد البترول متروك للدولة (سواء كان ذلك متمثل في اتفاق الدولة مع الغير لأجراء عمليات البحث والتنقيب او حصة الدولة فيما يستخرج من بترول).

بمثل هذا الامر يجب ان تمتلك الدولة لبعض المشاريع. والحكمة من وراء ذلك الاتي:

1- ان تضمن الدولة مصدر ايرادات جديد لها حيث يضاف هذا المصدر الي المصادر الأخرى من الايرادات من اجل ان تساعد الدولة في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والتي تواجه الدولة.

2- هذه الايرادات تساعد الدولة في تخفيف الاعباء الضريبية سواء كانت علي الشركات او الافراد.

3- يجب ان تتميز المشاريع التي تمتلكها الدولة بان يكون لها مردود اقتصادي كبير. يقصد بالمردود الاقتصادي:

أ- بان يكون المشروع قادر علي انتاج من السلع والخدمات والتي يحتاجها الشعب بشكل ضروري.

ب-ان يكون المشروع قادر علي استيعاب أكبر قدر ممكن من العمالة من اجل توفير قوة شرائية لهم.

ت–بان يكون للمشروع ارباحا كبيرة من اجل استخدام تلك الارباح في حل الكثير من المشكلات – يفضل ان تتحقق ارباحه على فترات قصيرة من السنة من اجل توفير ايرادات يمكن استخدامها بشكل سريع وهذا ينطبق على مشاريع مثل الزراعة والصيد.

- الحكمة من ان يكون هناك ايرادات من مصدر يأتي من مشاركة الدولة بحصة قدرها 10 % في رؤوس اموال شركات المساهمة الرائدة.

عرفنا سابقا ما هي شركات المساهمة الرائدة حيث تكون كفاءة هذه الشركات (ممتاز – جيد جدا – جيد). هنا يمكن للدولة أن تشتري جزء من رأس مال هذه الشركات (بنسبة تكون اقل من 10 %) حتى لا يقال إن الدولة تؤمم الشركات. وحتى لا يكون للدولة عضو مجلس إدارة في الشركة. حيث تشتري الدولة هذه الحصة بالقيمة الاسمية وبالتالي تحقق الدولة إيرادات ضخمة متمثلة في الاتي:

1– الشركات التي تكون كفاءتها (ممتاز – جيد جدا – جيد) تحقق أرباح سنوية أكبر من فوائد البنوك قد تصل إلى أكثر من 50 % من القيمة الاسمية.

2– يمكن للدولة أن تحقق أرباح أخري بخلاف الأرباح السنوية التي تحققها هذه الشركات عن طريق بيع حصتها في البورصة بالقيمة السوقية. (مثال توضيحي قد تشتري الدولة السهم بالقيمة الاسمية بمبلغ 10 جم وقد تكون قيمة الدفترية لهذا السهم 20 جم وان القيمة السوقية في البورصة لنفس السهم يبلغ 50 جم فمعني ذلك أن الدولة تحقق إيرادات على هذا السهم 40 جم (الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الاسمية). مع استرداد قيمة حصتها التي اشترت بها القيمة الاسمية.

مميزات مشاركة الدولة بحصة قدرها 10 % في رؤوس اموال شركات المساهمة الرائدة.

1- هذه الإيرادات والأرباح لا تمثل عبئا على الشركة أو المواطن لأنها ليست ضرائب.

2- توفر الدولة السيولة للشركات عندما تشتري الدولة حصتها (الـ 10 %) بالقيمة الاسمية. فقد تكون هذه الشركات في احتياج لهذه السيولة.

3- تعطي الدولة مميزات عديدة للشركة مقابل أن تشتري حصتها بالقيمة الاسمية.

4- تحقق الدولة إيرادات ضخمة جدا نتيجة استثمارها بحصة الـ 10 % حيث تمت دراسة على واحد وثلاثون شركة في مصر كان يمكن للدولة أن تحقق فيها 3.5 مليار جنيه كإيرادات إذا استثمرت بنسبة الـ 10 % في تلك الشركات الواحد والثلاثون. والسؤال المطروح ما هو حجم الإيرادات التي سوف تحققها الدولة إذا استثمرت في شركات مساهمة تزيد عن سبعين ألف شركة؟

- عزيزي القارئ الست تتفق معي بان المصادر الثلاثة السابقة يتوفر فيهما الشرطان.
- **الشرط الاول:** ان يحقق المبدئ الاقتصادي اهداف التنمية الاقتصادية.
- **والشرط الثاني:** ان لا يكون للمبدئ الاقتصادي اي تأثيرات سلبية سواء من الناحية الاقتصادية او السياسية او الاجتماعية.

وهذا ما يجعلنا نعتمد المصادر الثلاثة كمصادر ايرادات اضافية للدولة واعتبارها مبادئ اساسية يجب ان تأخذ في الفكر الاقتصادي.

- **انت قلت يجب علي المسئول الاقتصادي ان يكون علي علم بالمبادئ الاساسية والتي يجب اخذها في الحسبان عند وضع خطة التنفيذ وكان من ضمن هذه المبادئ وجود قاعدة بيانات عن الشعب المراد ادارة ملفه الاقتصادي فماذا تقصد بوجود قاعدة بيانات عن الشعب؟**

- اقصد بقاعدة بيانات عن الشعب جميع البيانات التي تخص البلد والذي يعد له الخطة الاقتصادية حيث يجب ان تشتمل قاعدة البيانات على الاتي:

1- بيانات تخص الشعب التي تدير ملفه الاقتصادي.

2- بيانات تخص مدخلات الاقتصاد الجزئي.

3- بيانات تخص المهام الواجب ان يقوم بها المسؤول عن ادارة الملف الاقتصادي لمنظومة الاقتصاد الكلي.

اولا: بيانات تخص الشعب الذي يدار ملفه الاقتصادي

1- بالنسبة لعدد السكان

- ما هو عدد سكان الحالي في عام اعداد قاعدة البيانات؟
- ما هو عدد السكان في عام ..... وليكن بعد عشر سنوات وهي مدة الخطة الاقتصادية؟

2- بالنسبة لأعمار السكان

- كم عدد السكان بدءا من سن يوم حتى سن 2 سنة وما هي نسبة الذكور الي الاناث (مرحلة الرضاعة).
- كم عدد السكان بدءا من 2 سنة حتى سن 5 سنوات وما هي نسبة الذكور الي الاناث (مرحلة دخول المدارس).
- كم عدد السكان بدءا من 5 سنوات حتى سن 23 سنة وما هي نسبة الذكور الي الاناث (مراحل التعليم المختلفة).
- كم عدد السكان بدءا من 23 سنة حتى سن 60 سنة وما هي نسبة الذكور الي الاناث (مراحل العمل).
- كم عدد السكان بدءا من 60 سنة لما فوق (مرحلة المعاش).

3- بالنسبة للمتعلمين وغير المتعلمين

- كم عدد حاملي شهادات (الدكتوراه – ماجستير) وما هي تخصصاتهم وما هي نسبة الذكور الي الاناث وماهي نسبة العاطلين منهم بالنسبة للعاملين؟ وما هو متوسط دخلهم؟
- كم عدد حاملي شهادات (بكالوريوس او ليسانس) وما هي تخصصاتهم. وما هي نسبة الذكور الي الاناث وماهي نسبة العاطلين منهم بالنسبة للعاملين وما هو متوسط دخلهم.
- كم عدد حاملي شهادات (مؤهلات متوسطة)؟ وما هي تخصصاتهم؟ وما هي نسبة الذكور الي الاناث؟ وماهي نسبة العاطلين منهم بالنسبة للعاملين؟ وما هو متوسط دخلهم؟
- كم عدد حاملي شهادات (الفنية)؟ وما هي تخصصاتهم؟ وما هي نسبة الذكور الي الاناث؟ وماهي نسبة العاطلين منهم بالنسبة للعاملين وما هو متوسط دخلهم.

ثانيا: بيانات تخص مدخلات الاقتصاد الجزئي.

4- بالنسبة لراس المال النقدي

- ما هي نسبة السيولة المتداولة في الدولة بالنسبة لقيمة الناتج القومي (لمعرفة التضخم)؟
- ما هي قيمة السيولة المتاحة في البنوك (لمعرفة قيمة الادخار)؟
- ما هي قيمة الائتمان المتاح في الدولة؟

5- بالنسبة لرؤوس الاموال المادية (الاستثماري).

- ما هي قيمة رؤوس الاموال الاستثمارية والمتمثلة في الآلات والمعدات في الدولة.
- هل هذه الآلات والمعدات مناسبة لعملها ام اصبحت لا تناسب.
- ما هي احتياجات الدولة لرؤوس الاموال الاستثمارية؟

6- بالنسبة لرؤوس الاموال الجارية

- ما هي قيمة المواد الخام والمطلوبة لعمل منظومة الاقتصاد الجزئي؟ وانواعها؟
- ما هي الموارد الطبيعية وقيمها التي تمتلكها الدولة (بترول – معادن – مناجم...الخ).

7- بالنسبة لناتج الموارد التكنولوجية.

- ما هي الصناعات التكنولوجية لدي الدولة.
- ما هي عدد البراءات القابلة للتصنيع والتي تحت قيد البحث.

8- احتياجات منظومة الاقتصاد الجزئي.

- معرفة مدي وجود تقصير في اي عنصر من عناصر الاقتصاد الجزئي من اجل استيفاءها حتى لا يتعطل دولاب العمل في الاقتصاد الجزئي.

ثالثا: بيانات تخص المهام الواجب ان يقوم بها المسئول عن ادارة الملف الاقتصادي

يجب حصر البيانات التي تخص المهام الثمانية والتي ذكرناها من قبل ونكتفي هنا بذكر الاحتياجات العنصر البشري.

9- بالنسبة لاحتياجات العنصر البشري

- احتياجات العنصر البشري ويشتمل على (الطعام – مسكن – ملبس – تعليم – الصحة – وسائل نقل – اثاث منزلي .... الخ).
- يجب معرفة الفجوة الانتاجية (وهو الفرق ما بين ما ينتج بالفعل وما يحتاجه العنصر البشري لسد احتياجاته) لكل عنصر من عناصر احتياجات العنصر البشري.

ملحوظة: عزيزي القارئ يمكنك ان تضيف الكثير من البيانات الي قاعدة البيانات الاقتصادية حيث اننا ذكرنا عينة فقط لتوضيح الامر.

- **انت قلت يجب ان تراعي الخطة (المهمة المراد تنفيذها – قيمة الايراد والذي يستخدم في الانفاق على المهمة – الفترة الزمنية لتنفيذ الخطة) فما هي الخطة؟**

- يجب ان تحتوي الخطة على عناصر عدة نوضحها في المثال التالي:

نفترض ان الدولة تستهدف تصنيع اجهزة الكترونية.

- **العنصر الاول:** وصف المهمة.

ترغب الدولة ان تكون من الدول المصنعة للحاسوب ومشتملاته.

- **العنصر الثاني:** الوقت التي تستغرقه هذه المهمة.

مدة تنفيذ هذه المهمة هي خمس سنوات.

- **العنصر الثالث:** تكلفة المهمة.

تبلغ التكلفة مليار دولار تقسم على مدار خمس سنوات وهي المدة المراد الانتهاء من هذا المشروع.

- **العنصر الرابع:** الجهات المنفذة للمشروع

1- تحديد فريق المنفذ للعمل بالمركز القومي للبحوث تحت اشراف وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

2- اشتراك فريق علمي متخصص في هذا المجال من اساتذة الجامعة.

3- ايفاد بعض العاملين بالمركز القومي وتحت اشراف بعض اساتذة الجامعة الي الخارج بالاشتراك مع إحدى الجامعات المتخصصة.

4- انتداب اجانب متخصصين للإشراف التطبيقي على تنفيذ المشروع وتخصيص مرتبات ومكافآت مغرية لهؤلاء المتخصصين.

العنصر الخامس: عمل تقرير نهائي بما تم في هذه المهمة وترفع لرئيس الوزراء

1- يجب عمل تقرير على فترات دورية لمعرفة حجم الانجاز وكذلك لمعرفة المعوقات التي تقابل المشروع لتذليلها.

2- يتم شرح بالتفصيل لكل شيء تخص المهمة (وهو تصنيع اجهزة الكمبيوتر ومشتملاته) في نهاية اتمام المشروع.

- **وهكذا يجب عمل كل الخطط والتي تقوم بها الدولة للقيام بالمهام الخاصة بإدارة الملف الاقتصادي.**

في النهاية تعرفنا على ما هو الاقتصاد الكلي. وكيف يدار هذا الاقتصاد من خلال العناصر التالية:

1- ما هي المهام والواجب ان يقوم بها المسؤول عن ادارة الملف الاقتصادي.

2- ما هي ايرادات الواجب توافرها للدولة من اجل استخدام تلك الايرادات في حل المشاكل الاقتصادية.

3- كيفية وضع الخطة الاقتصادية بعد تجميع البيانات في قاعدة البيانات.

ماذا تعرف عن الاقتصاد العالمي وكيف يدار

- **ماذا تقصد بالاقتصاد العالمي؟**
- عرف الاقتصاد الجيني الاقتصاد العالمي بمدي قدرة تحرك رؤوس الأموال العالمية عبر حدود الدول المختلفة من اجل تنمية هذه الأموال مستفيدة بالميزات النسبية والتي توفرها الدولة الراغبة في تلك الأموال (هذه الميزات قد تكون متوفرة بطبيعتها في الدولة المستثمر فيها الأموال. أو تنشأ هذه الميزات من خلال الاتفاقيات الدولية). وفي نفس الوقت تحقق الأهداف التي تصبوا إلى تحقيقها الدولة المضيفة لهذه الأموال.
- **هل تقصد بالاقتصاد العالمي حرية التجارة العالمية للسلع والخدمات بين الدول؟**
- بالطبع لا.
- **فماذا تقصد بالاقتصاد العالمي؟**
- لا يقصد بالاقتصاد العالمي حرية التجارة العالمية للسلع والخدمات بين الدول فذلك موجود بالميزان التجاري والخدمي بميزان المدفوعات والموجود في الاقتصاد الكلي. لكن المقصود بالاقتصاد العالمي كما أشرت حرية حركة رؤوس الأموال نفسها (الأموال – الآلات – الابتكارات التكنولوجية ...الخ) مما يؤدي إلى تغير الشكل الاقتصادي للدولة المضيفة لهذه الاموال من حيث نوعية المنتجات ودرجة النمو بها.
- **لماذا تلجأ رؤوس الاموال العالمية (سواء كان اصحاب رؤوس الاموال تلك دول او شركات متعددة الجنسيات) الي الاستثمار في دول اخري غير بلادهم الام؟**
- اود ان اوضح شيء مهم جدا إذا جاء مستثمر أجنبي واستثمر في بلادنا هل يعتبر ذلك ضمن الاقتصاد العالمي. بالطبع لا فهو يقال عنه مستثمر أجنبي فقط. لماذا؟

لأنه يأتي عادة بالأموال النقدية تحت مظلة القوانين السارية الخاصة بعمل الشركات العاملة بالبلاد. اما الاقتصاد العالمي فله الشروط التالية:

1- تأتي شركات متعددة الجنسيات برؤوس اموالها (ليست راس مال نقدي فقط كما هو الحال مع المستثمر الاجنبي). فبالإضافة الي راس المال النقدي توجد الآلات والمعدات التكنولوجية حيث ترغب الدولة المستضيفة لشركات متعددة الجنسيات توطين هذا النوع من النشاط في البلد (عادة انشطة تكنولوجية حديثة).

2- تأتي شركات متعددة الجنسيات الي الاستثمار في بلد ما طبقا للاتفاقيات المسبقة بين تلك الشركات متعددة الجنسيات والدولة الراغبة في عمل تلك الشركات لديها وليس في ظل القوانين السارية والخاصة بالشركات المحلية.

3- تنص الاتفاقية بين الدولة وشركات متعددة الجنسيات علي عدة بنود اهم هذه البنود هي اعطاء عدة مميزات لشركات متعددة الجنسيات مثل (توفير المواد الخام بأسعار رخيصة – عمالة رخيصة – امداد تلك الشركات بالطاقة بأسعار ارخص مما كانت تتحمله في بلد الام – استغلال موقع البلد وكذلك موانيها في عمليات التصدير لتعطيها ميزة تنافسية عن باقي الشركات التي تعمل في نفس المجال) وهكذا. بحيث تضمن شركات متعددة الجنسيات نمو رؤوس اموالها نتيجة حصولها على مميزات وفرتها الدولة المستضيفة لتلك الشركات.

4- يجب ان تتحصل الدولة المستضيفة على فوائد من وجود شركات متعددة الجنسيات على اراضيها. اهم تلك الفوائد على الاطلاق هو توطين نشاط هي في اشد الاحتياج اليه مثلما فعلت بعض الدول الاسيوية (النمور الاسيوية) عندما رغبت تلك الدول ان توطن صناعة الحاسبات والصناعات الالكترونية لديها مما ادي الي تغير النمط الاقتصادي لتلك الدول.

5- كما ان هناك ميزات اخري للدولة المستضيفة تتحصل عليها من شركات متعددة الجنسيات. مثل تدريب العمالة علي نشاط تلك الشركات (عادة نشاط

تكنولوجي). هذا من ناحية ومن ناحية اخري توفر الدولة المضيفة تلك العمالة باجور ومرتبات منخفضة لشركات متعددة الجنسيات وبيع المدخلات الاقتصادية لتلك الشركات (مثل المواد الخام – الطاقة – تأجير الارض ...الخ) بالعملات الاجنبية.

6- عادة تنشأ الدولة طبقا للاتفاقية منطقة تسمي بالمنطقة الحرة تعمل فيها شركات متعددة الجنسيات. تطبق عليها قوانين خاصة حسب الاتفاقية المبرمة بين الدولة وبين شركات متعددة الجنسيات. وليس القوانين السارية على الشركات المحلية والعاملة في البلاد.

- **هل كل دولة قادرة على جذب شركات متعددة الجنسيات كما حدث مع النمور الاسيوية؟**
- الاجابة بالطبع لا؟
- **طب لماذا؟**

– يوجد سببان لامتناع شركات متعددة الجنسيات الانتقال الي الاستثمار في بلد ما.

السبب الاول: ان يوجد اختلاف ايدلوجي وسياسي بين البلدين (بلد الام لشركات متعددة الجنسيات وبلد المستضيفة لها). فمثلا هل تنتقل شركات متعددة الجنسيات الامريكية لكي تعمل في كوريا الشمالية في الوقت الحالي! بالطبع لا. ربما يكون ذلك مستقبلا بسبب انه لا يوجد ثوابت في السياسة.

السبب الثاني: عند اتمام الاتفاقية بين شركات متعددة الجنسيات وبلد ما ويتم الاختلاف على بنود الاتفاق. فمن الاسباب التي تؤدي الي عدم اتمام الاتفاقية ان تجد مثلا ان شركات متعددة الجنسيات ان راس مالها لا ينمو لوجود معوقات في الاتفاقية وصعوبة استرجاع راس اموال تلك الشركات الي البلد الام هذا من ناحية. ومن ناحية اخري قد تجد الدولة

المستضيفة ان وجود شركات متعددة الجنسيات لم تأت الا لاستغلال موارد الدولة المختلفة بأسعار رخيصة (اهدار الموارد) ولا تتحصل الدولة المستضيفة على الفوائد التي كانت ترغب في حصولها من شركات متعددة الجنسيات. مثل توطين نشاط تلك الشركات في بلد المستضيفة لها.

الباب الثالث

كيف يتحكم مسئولو الدولة في كل من الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي؟!

- **مقدمة الباب الثالث:**
- في الباب الاول تعرفنا على بعض من فيروسات الشبح الخفي. وما تسببه هذه الفيروسات من تأثير سلبي على الحياة الاقتصادية سواء للأفراد او الشركات او حتى علي الدولة نفسها. وحاولنا ان نقدم بعض الحلول لتلافي هذه السلبيات التي تحدثها فيروسات الشبح الخفي.
- وفي الباب الثاني تحدثنا عن النظام الاقتصادي المطبق في البلاد (سواء الاقتصاد الجزئي – الاقتصاد الكلي – الاقتصاد العالمي) من خلال هذه الزوايا:

1- تعريف كل نظام (سواء الاقتصاد الجزئي – الاقتصاد الكلي – الاقتصاد العالمي).

2- تحديد للعناصر التي يتكون منها النظام (سواء الاقتصاد الجزئي – الاقتصاد الكلي – الاقتصاد العالمي).

3- كيفية ادارة كل نظام (سواء الاقتصاد الجزئي – الاقتصاد الكلي – الاقتصاد العالمي) بصورة علمية سليمة حتى نتلافى ظهور فيروسات الشبح الخفي.

- اما في هذا الباب (الباب الثالث) سوف نتكلم عن عنصرين مهمين جدا جدا الا وهما:

العنصر الاول: وهو كيف نكتشف الخلل الاقتصادي ان حدث في اثناء التطبيق. وكيف نعالج هذا الخلل دون ان يتدخل العنصر البشري في علاج هذا الخلل بسبب انه قد يصيب او يخطأ (سواء كان ذلك يتم للاقتصاد الجزئي – الاقتصاد الكلي – الاقتصاد العالمي).

العنصر الثاني: بعدما تتأكد الدولة انها قد عالجت اي خلل اقتصادي والذي تم اكتشافه من خلال ادوات التقييم سواء على مستوي (الاقتصاد الجزئي – الاقتصاد الكلي – الاقتصاد العالمي). فلم يبق للدولة الا شيء واحد وهو كيف لها ان تتحكم في ادارة الاقتصاد المحلي حتى تمنع ظهور فيروسات الشبح الخفي مرة اخري. هذا من ناحية ومن ناحية اخري وبما ان الدولة تتأثر نتيجة لتعاملاتها الاقتصادية الدولية فيجب ان تتعرف كيف تتحكم في الاقتصاد العالمي.

- **انت تكلمت في العنصر الاول عن شيء انا مش فهمه. هو ازاي تعرف الخلل الاقتصادي ان حدث في منظومة الاقتصاد الجزئي او الاقتصاد الكلي او الاقتصاد العالمي بدون تدخل العنصر البشري، والذي وصفته بانه يصيب ويخطأ. ازاي الحكاية دي تتم؟ مش ده شيء غريب شوية؟**
- بصراحة هناك قول مشهور يقول (إذا عرف السبب بطل العجب). بسبب غياب ادوات التقييم والتي تكتشف الخلل الاقتصادي سواء كان ذلك في نظام الاقتصاد الرأسمالي او الاقتصاد الاشتراكي. فقد كان عند ظهور مشكلة اقتصادية ما، كانت تعرض على المتخصصين من الاقتصادين ليدلوا بدلوهم كل علي حسب علمهم وخبراتهم. فمنهم من يصيب ومنهم من كان يخطأ. الا ان جاء الاقتصاد الجيني وحل هذه المعضلة. ازاي! مكث الباحث والذي اسس علم الاقتصاد الجيني ثلاثون عاما في تأسيس هذا العلم مستخدما أصعب فرع من فروع العلوم الرياضية (سواء كان علم الجبر – الاحصاء – الميكانيكا – التفاضل والتكامل ...الخ) الا وهو علم الهندسة بهدف الوصول الي اعلي درجات الدقة سواء كان هذا في التشخيص او كان ذلك من اجل العلاج.
-

- **لماذا وصفت علم الهندسة بانه أصعب فروع علم الرياضيات؟**
- وصفت علم الهندسة بانه أصعب علوم الرياضيات لسببين:
- السبب الاول: يتميز علم الهندسة بان له شروط لا تتوفر لاي فرع من فروع علوم الرياضية الأخرى.
- السبب الثاني بسبب ما يتميز به علم الهندسة من شروط فلم يستطع عالم من العلماء ايا كان تخصصه حتى وقتنا الحالي ان يستخدم النظرية الهندسية خارج علم الهندسة.
- **وما هي الشروط التي تميزت بها النظريات الهندسية؟**
- تميزت النظريات الهندسية بثلاث شروط وهم على النحو التالي:

الشرط الاول: إذا اعطيت للنظرية الهندسية المعطيات اعطتك النظرية الهندسية البرهان وإذا عكست واعطيت النظرية الهندسية البرهان اعطتك النظرية الهندسية المعطيات السابقة.

الشرط الثاني: لا يستطيع بشر ان يخطئها فتظل النظرية الهندسية سليمة بشروطها الي يوم القيامة.

الشرط الثالث: ان تكون النظرية الهندسية صالحة للتطبيق العملي.

من امثلة النظريات الهندسية (نظرية فيثاغورث)

- **وبماذا افادتك النظرية الهندسية في اكتشاف الخلل الاقتصادي؟**
- عندما استخدمت النظرية الهندسية بشروطها مع الجينات الاقتصادية المختلفة فقد تم انتاج ادوات تشخيص عالية الكفاءة والدقة. تستخدم لمعرفة الخلل الاقتصادي سواء كان ذلك على مستوي الاقتصاد الجزئي (اي على مستوي الشركات والمؤسسات). او على مستوي قطاعات الدولة في الاقتصاد الكلي وكذلك للمنظومة الاقتصادية ككل. او على مستوي الاقتصاد العالمي (علي مستوي شركات متعددة الجنسيات). وذلك بدون تدخل العنصر البشري. فبمجرد ان تدخل بيانات الحالة والتي تريد معرفة وجود خلل اقتصادي من عدمه لهذه الحالة في اداة التشخيص.

فان هذه الاداة ستعرفك بكل دقة الخلل الاقتصادي الذي حدث. ليس هذا فقط، بل تعطيك هذه الاداة العلاج الفوري لهذا الخلل. ولتقريب الفكرة اليك. تخيل ان هناك جهاز كشف موجود في عيادة دكتور ما. فبمجرد دخول المريض في جهاز الكشف هذا، يخرج تقرير علي شاشة جهاز الكشف بما يعاني منه هذا المريض (فقد قام هذا الجهاز بالكشف علي كل خلية من خلايا المريض وعلي كل عضو من اعضاءه) ولم يتوقف هذا الجهاز بمعرفة بما يعاني منه المريض. بل ويتم اعطاء المريض العلاج الذي يشفيه من امراضه.

- **اين نجد هذه الادوات والتي لها القدرة على كشف الخلل الاقتصادي وعلاج هذا الخلل؟**
- ستجد هذه الادوات على الموقع التالي:

http://www.geneec.com

وسنتكلم عن هذه الادوات بالتفصيل في السطور القادمة.

اولا: كيف تتحكم الحكومة في الاقتصاد المحلي.

- **هل هناك هدف من استخدام ادوات التقييم غير معرفة الخلل الاقتصادي وعلاج هذا الخلل؟**
- نعم. هناك هدف وحكمة غير معرفة الخلل الاقتصادي وعلاج هذا الخلل حيث تتلخص تلك الاهداف فيما يلي:
- أولا الهدف بالنسبة للاقتصاد المحلي هو تحقيق المهام الثلاثة الاتية:

المهمة الاولي: كيف تتأكد الدولة من عدم إهدار الموارد الاقتصادية في الاقتصاد الجزئي والمتاحة أمام أصحاب الشركات؟ وما هو دور الدولة لعلاج الشركات المتعثرة؟

- **المهمة الثانية:** تحقيق العدالة الاجتماعية من حيث (دعم الفقراء – تشغيل العاطلين عن العمل – دعم الخدمات الصحية – دعم خدمات التعليم والبحث العلمي. الخ) هنا يظهر سؤال مهم جدا من أين تأتي الدولة بإيرادات لتحقيق العدالة الاجتماعية دون أن يتحمل المواطن أو المستثمر (أصحاب الشركات) عبء هذه الإيرادات
- **المهمة الثالثة:** كيف تمنع الدولة الظلم أو الجور والذي يحدث من بعض الرأسماليين ضد فئة محدودي الدخل في شكل ارتفاع مستمر للأسعار مما يعوق تحقيق العدالة الاجتماعية والتي ترغب الدولة في تحقيقها.
- **نحن كده عرفنا الهدف من تحكم الدولة في الاقتصاد المحلي. بقي نعرف ازاي تتحكم الدولة في الاقتصاد المحلي؟**
- أتاح الموقع المذكور اعلاه عدة نماذج يمكن من خلالها التحكم في الاقتصاد المحلي. حيث تستطيع هذه النماذج الإجابة على المهام الثلاثة السابقة من خلال تطبيق الخطوات التالية:

الخطوة الأولي: إنشاء قاعدة بيانات اقتصادية.

يجب أن يكون هناك قاعدة بيانات اقتصادية متاحة أمام الدولة لكي تستطيع أن تكتشف الخلل ولكي تتخذ القرار السليم بناء على بيانات واقعية وفعلية.

- **يعني ايه قاعدة بيانات اقتصادية مش احنا عملناها من قبل كده؟**
- لا احنا قبل كده عملنا قاعدة بيانات عن الشعب واحتياجاته. انت فاكر لما تكلمنا عن اعمار المواطنين (سواء مرحلة الرضاعة – مرحلة التعليم – مرحلة التخرج والعمل – مرحلة المعاش) وتكلمنا عن احتياجات المواطنين (من مأكل – ملبس – مسكن – تعليم – وسيلة انتقالات ...الخ) وكان ذلك من اجل ان تستخدم تلك البيانات في التخطيط وتحديد المهام الواجب القيام بها. اما المقصود من قاعدة البيانات الاقتصادية هو معرفة ناتج عمل المنظومة الاقتصادية هل تم ادارة المنظومة بشكل صحيح ام وقع خلل في ادارة المنظومة الاقتصادية.

- **طب ازاي نعمل قاعدة بيانات اقتصادية بها بيانات واقعية وفعلية؟**
- يجب علي الدولة أن تنشأ إدارة خاصة تكون مهمتها إنشاء قاعدة بيانات اقتصادية. حيث تستقي هذه الادارة بياناتها بأحدي الطريقتين التاليتين:

الطريقة الأولي: عندما تقدم الشركات ميزانياتها لمصلحة الضرائب في كل عام حيث تتوفر المعلومات المطلوبة في تلك الميزانيات.

الطريقة الثانية: في بعض الدول والتي لا تقدم الشركات ميزانياتها لمصلحة الضرائب. تلزم الدولة شركاتها بتقديم ميزانياتها كل عام الي الجهة الإدارية والتي تنشئها الدولة.

- **طب ايه مهام الجهة الادارية والمسئولة عن ادارة قاعدة البيانات الاقتصادية؟**
- تنقسم مهام الجهة الادارية والمسئولة عن ادارة قاعدة البيانات الاقتصادية على النحو التالي:

المهمة الاولي: استيفاء البيانات والتي ترد في ميزانيات الشركات والمؤسسات الموجودة بالدولة.

المهمة الثانية: تصنيف البيانات وادخالها في النماذج المعدة لذلك.

المهمة الثالثة: تتحصل على التقارير والتي تخرجها النماذج من اجل علاج الخلل إذا حدث. هذا من ناحية، ومن ناحية اخري من اجل اتخاذ القرار السليم نتيجة هذا التقرير الذي يجعل الحكومة أكثر تحكما في ادارة المنظومة الاقتصادية.

- **طب فين الادوات او النماذج والتي سوف تستخدمها هذه الادارة لادارة الملف الاقتصادي؟**
- هذه النماذج على النحو التالي:

النموذج الأول: في هذا النموذج تقوم الجهة الإدارية بإدخال بيانات الميزانيات والتي قدمت لها من اجل إنشاء قاعدة البيانات الاقتصادية. وهذا النموذج موجود على الرابط التالي وهو علي النحو التالي:

http://www.geneec.com/responses1.php

البيانات المطلوبة لتقييم الشركات برجاء إدخال البيانات الضرورية باللغة العربية

اسم الشركة

ادخل كود الدولة أولا ثم ادخل رقم تليفون الشركة

الشكل القانوني للشركة: الشركات المسجلة بالبورصة

اختار القطاع التي تعمل فيه الشركة

16- صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين، باستثناء الأثاث؛ تصنيع مواد القش ومواد الضفر

اختار الدولة التي تعمل فيها الشركة مصر

اذكر منتجات الشركة بحد اقصي خمس منتجات

قيمة المبيعات

قيمة المشتريات

مجمل الربح = قيمة المبيعات – قيمة المشتريات

قيمة المصاريف العمومية بما فيها الاهلاكات

قيمة الفائدة المدينة او ادخل صفر

قيمة الإيرادات الاخري او ادخل صفر

صافي الربح = (مجمل الربح + إيرادات الخارجية) – (المصاريف العمومية + الفائدة المدينة)

إجمالي الأصول الثابتة والجارية للشركة

تالغاء البيانات

النموذج الثاني: في هذا النموذج والذي يظهر قاعدة البيانات الاقتصادية والتي تم إنشاؤها والتي بها جميع بيانات الشركات التي قدمت ميزانياتها. هذا النموذج على الرابط التالي

http://www.geneec.com/responses2.php

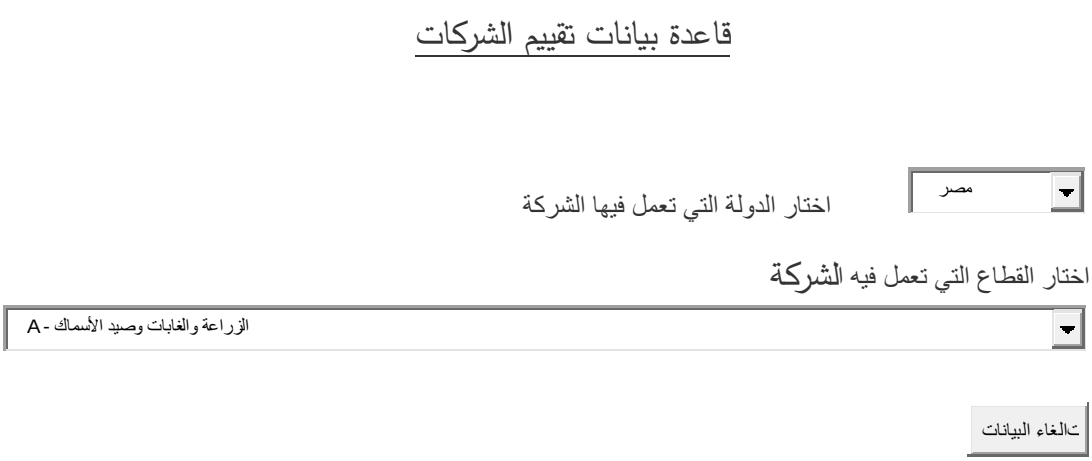

سوف تظهر لك قاعدة بيانات بها كل البيانات التي ادخلتها لكل شركة.

الخطوة الثانية: تقييم الشركات والموجودة بقاعدة البيانات الاقتصادية من خلال النموذج التالي:

- **النموذج الثالث:** من خلال النموذج الثاني والذي تظهر فيه قاعدة البيانات الاقتصادية لجميع الشركات العاملة في الدولة. فعندما نختار من قاعدة البيانات شركة معينة ليتم تقييمها نأخذ رقم تليفونها (نسخ copy) وتوضع في النموذج الثالث (لصق past) بعد اختيار سنة التقييم ليقوم النموذج الثالث والموجود علي هذا الرابط التالي :

http://www.geneec.com/responses7.php

وسوف يكون على الشكل التالي:

قاعدة بيانات تقييم الشركات

30 ادخل تليفون الشركة المراد تقييمها

2015 سنة التقييم

قيم الشركة

- سوف يظهر لك تقرير تقييم عن الشركة كما ذكرنا ذلك من قبل من هذا الكتاب.
- حيث تكون نتيجة التقييم هي إحدى الاحتمالين التاليين:
- **الاحتمال الأول:** أن تكون كفاءة الشركة (مقبول ضعيف – خسائر) فعلي إدارة الملف الاقتصادي أن ترسل التقرير الخاص بالتقييم للشركة صاحبة هذا التقرير. حيث يوجد بهذا التقرير العلاج الواجب إتباعه وذلك من اجل الحفاظ على الموارد الاقتصادية المتاحة أمام هذه الشركات.
- **ملحوظة:** في هذا الاحتمال تم تحديد الشركات المتعثرة وعملت الدولة علي علاج هذا التعثر من خلال إرسال التقرير الخاص بالتقييم للشركة حفاظا على الموارد الاقتصادية وهذه إجابة على المهمة الاولي وهي من اهداف التي ترغب الدولة في تحقيقها.
- **الاحتمال الثاني:** أن تكون كفاءة الشركة (ممتاز – جيد جدا – جيد) هنا يمكن للدولة أن تشتري جزء من رأس مال هذه الشركة (بنسبة تكون اقل من 10 %) حتى لا يقال إن الدولة تؤمم الشركات وحتى لا يكون للدولة عضو مجلس إدارة في الشركة. حيث تشتري الدولة هذه الحصة بالقيمة الاسمية. وبالتالي تحقق الدولة إيرادات ضخمة متمثلة في الاتي:

- الشركات التي تكون كفاءتها (ممتاز – جيد جدا – جيد). تحقق أرباح سنوية أكبر من فوائد البنوك قد تصل إلى أكثر من 50 % من القيمة الاسمية
- يمكن للدولة أن تحقق أرباح أخري بخلاف الأرباح السنوية التي تحققها هذه الشركات عن طريق بيع حصتها في البورصة بالقيمة السوقية. (مثال توضيحي قد تشتري الدولة السهم بالقيمة الاسمية بمبلغ 10 جم. وقد تكون قيمة الدفترية لهذا السهم 20 جم. وان القيمة السوقية في البورصة لنفس السهم يبلغ 50 جم. فمعني ذلك أن الدولة تحقق إيرادات على هذا السهم 40 جم. (الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الاسمية) مع استرداد قيمة حصتها التي اشترت بها القيمة الاسمية.

ملحوظات:

1- هذه الإيرادات والأرباح لا تمثل عبئا على الشركة أو المواطن لأنها ليست ضرائب.

2- توفر الدولة السيولة للشركات عندما تدفع الدولة قيمة حصتها نقدا لهذه الشركات لتشتري نسبة (الـ 10 %) بالقيمة الاسمية. فقد تكون هذه الشركات في احتياج لهذه السيولة.

3- تعطي الدولة مميزات عديدة للشركة مقابل أن تشتري حصتها بالقيمة الاسمية.

4- تحقق الدولة إيرادات ضخمة جدا نتيجة استثمارها بحصة الـ 10 % حيث تمت دراسة على واحد وثلاثون شركة في مصر كان يمكن للدولة أن تحقق فيها 3.5 مليار جنيه كإيرادات إذا استثمرت بنسبة الـ 10 % في تلك الشركات الواحد والثلاثون. انظر لهذه الدراسة على هذا الرابط التالي:

http://www.geneec.com/responses9.php

والسؤال المطروح ما هو حجم الإيرادات التي سوف تحققها الدولة إذا استثمرت في شركات مساهمة تزيد عن سبعين ألف شركة؟

5- باستخدام هذه الإيرادات الضخمة يمكن للدولة أن تحقق العدالة الاجتماعية من حيث (دعم الفقراء – تشغيل العاطلين عن العمل – دعم الخدمات الصحية – دعم خدمات

التعليم والبحث العلمي... الخ) وهذه هي إجابة السؤال الخاص بالمهمة الثانية وهي من اهداف التي ترغب الدولة في تحقيقها.

- **هل النماذج الموجودة بالموقع لتقييم وعلاج الشركات فقط ام هناك نماذج اخري؟**

- نعم توجد نماذج اخري فيوجد نموذج لتقييم قطاعات الدولة ونموذج لتقييم المنظومة الاقتصادية للدولة بالكامل وفيما يلي نشرح تلك النماذج

النموذج الرابع: تقييم قطاعات الدولة

- في هذا النموذج يتم اختيار القطاع المطلوب تقييمه وسنة التقييم وهو موجود علي هذا الرابط التالي:

http://www.geneec.com/responses3.php

تقييم قطاعات الدولة

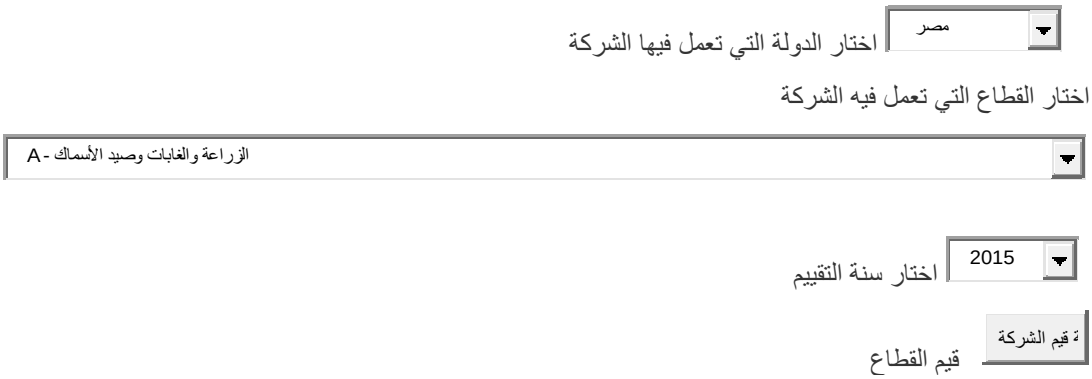

تقرير تقييم قطاعات الدولة

(قياس الخلية الاولي (كفاءة منتجات هذا القطاع) وكيفية استخدام ادوات السياسة المالية والنقدية والتشريعات وتدخل الدولة نحو القضايا التي تنشا من هذه الخلية)

اهداف تقييم القطاع

1- توفير الأدوات التي تؤدي إلي نجاح عمل الشركات التي تعمل في هذا القطاع حيث تخرج هذه الأدوات عن نطاق عمل إدارات هذه الشركات (وليس كما ما هو الحال في نموذج تقييم الشركات) بل تمتلك الدولة هذه الأدوات لتصحيح مسار عمل تلك الشركات وذلك من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات – القضاء علي البطالة – زيادة القوه الشرائية للعاملين بهذا القطاع – زيادة إيرادات الدولة.

2- تتمثل هذه الأدوات في كل من:

- السياسة المالية (أهمها الرسوم الجمركية ودعم مدخلات الإنتاج).
- السياسة النقدية (أهمها سعر الفائدة – وسعر الصرف).
- القوانين والاتفاقيات (أهمها قوانين جذب الاستثمار– الاتفاقيات الدولية لتنشيط الأسواق– حظر الاستيراد السلع الشبيهة).
- كما اقر الاقتصاد الجيني تدخل الدولة لضبط حركة المنظومة الاقتصادية. ليس فقط من خلال استخدام ادوات السياسة المالية، والنقدية، والقوانين، والاتفاقيات. بل كفاعل اقتصادي مثله كمثل اي وحدة اقتصادية تعمل في البلاد. بشرط ان يكون هذا التدخل باليات السوق الحر وذلك خلال الفترة المطلوب فيها ضبط حركة المنظومة الاقتصادية.

القضايا التي تنشا من هذه الخلية (كفاءة منتجات هذا القطاع)

1- هل هذا القطاع يحقق ايرادات للدولة من خلال قدرته على تحمل كافة الأعباء الإنتاجية (مثل الرسوم الجمركية والرسوم الإنتاجية الأخرى– سعر الصرف) ام لا؟
2- هل هذا القطاع يحتاج الي الدعم خصوصا في حالة انتاجه لمنتجات استراتيجية للدولة؟

درجات كفاءة منتجات هذا القطاع

- تنقسم درجات كفاءة منتجات هذا القطاع الى: ممتاز – جيد جدا – جيد – مقبول – ضعيف – ضعيف جدا – خسائر.

تقييم هذه الخلية (كفاءة منتجات هذا القطاع)

- منتجات هذا القطاع حقق كفاءة بدرجة ممتاز.

مميزات ومحاذير الكفاءة التي تحققت

- شركات هذا القطاع قادرة على تحمل كافة الأعباء الإنتاجية (مثل الرسوم الجمركية والرسوم الإنتاجية الأخرى) فتحقق ايرادات للدولة.

(قياس الخلية الثانية (المصاريف العمومية والإدارية) وكيفية استخدام ادوات السياسة المالية والنقدية والتشريعات وتدخل الدولة نحو القضايا التي تنشا من هذه الخلية)

تعريف المصاريف العمومية والإدارية (الموارد الاقتصادية الغير انتاجية)

1- يقصد بالمصاريف العمومية والادارية بالمصاريف الواجبة لإتمام نشاط الشركات والخاص بدورة رأس المال العامل. بخلاف تكاليف الانتاج والواجبة الخصم من اجل الوصول الى صافي الارباح والذى يستحقها اصحاب رأس المال.

2- هنا يتعرف مسئولو القطاع عمليا هل حدث اسراف في بنود المصاريف العمومية والادارية شاملة الاهلاكات ام لا او بمعنى اخر هل حافظت الشركات على باقي مواردها الاقتصادية غير الانتاجية ام لا؟

3- لذا تنقسم درجات النشاط الخاصة بالمصاريف العمومية والادارية (او الموارد الاقتصادية) الى: ممتاز – جيد جدا – جيد – مقبول – ضعيف – ضعيف جدا – خسائر

القضايا التي تنشا من خلية (المصاريف العمومية) في هذا القطاع

- معرفة هل هناك اهدار في الموارد الاقتصادية غير الانتاجية ام لا.

تقييم كفاءة ادارة المصاريف العمومية لهذا القطاع

- حقق هذا القطاع درجة كفاءة لإدارة المصاريف العمومية والادارية او الموارد الاقتصادية غير الانتاجية درجة ممتاز أي لا يوجد اسراف في تلك الموارد الاقتصادية

مميزات ومحاذير كفاءة ادارة المصاريف العمومية

- الاستمرار في الرقابة على تلك الموارد الاقتصادية حفاظا عليها من الاهدار.

(قياس الخلية الثالثة (اسعار الفائدة المدينة) وكيفية استخدام ادوات السياسة المالية والنقدية والتشريعات وتدخل الدولة نحو القضايا التي تنشا من هذه الخلية)

تعريف الفائدة المدينة

1- الفائدة المدينة هي عبارة عن تكلفة يتحملها نشاط الشركة والتي يتم خصمها من قائمة الدخل وتؤثر سلبا على صافي ارباحها والتي تنشأ عندما تلجأ الشركة للاقتراض من الغير. مثل البنوك فتحسب على هذا الاقتراض ما يسمى بالفائدة المدينة.

2- هنا يتعرف المسئول عن هذا القطاع عمليا على مدى تأثير الفائدة المدينة وهي إحدى ادوات السياسة النقدية على تكاليف الشركات العاملة في هذا القطاع.

3- لذا تنقسم درجات كفاءة ادارة الفائدة المدينة لهذا القطاع الى ممتاز – جيد جدا – جيد – مقبول – ضعيف – ضعيف جدا – خسائر.

القضايا التي تنشا من هذه الخلية (اسعار الفائدة المدينة لهذا القطاع)

- هل هذا القطاع يحتاج الي تخفيض سعر الفائدة المدينة ام لا؟
- ام تضطر شركات هذا القطاع الي زيادة راس مالها بدلا من الاقتراض والذي أثر سلبا على استمرار نجاح هذه الشركات.

تقييم كفاءة ادارة الفائدة المدينة لهذا القطاع

- حقق هذا القطاع درجة نشاط خاصة بالفائدة المدينة ممتاز لذا لا يوجد تأثير سلبي للفائدة المدينة على تكلفة المنتج.

مميزات ومحاذير كفاءة ادارة الفائدة المدينة لهذ القطاع

- يتبين من تقييم هذه الخلية انه لا يوجد تأثير سلبي من استخدام الفائدة المدينة على الاموال المقترضة. وبالتالي لا تحتاج شركات هذا القطاع الي تخفيض اسعار الفائدة المدينة باستخدام اداة السياسة النقدية.

(قياس الخلية الرابعة – كفاءة ادارة النشاط الأساسي مشتملة على قيمة التسهيلات الائتمانية – وكيفية استخدام ادوات السياسة المالية والنقدية والتشريعات وتدخل الدولة نحو القضايا التي تنشا من هذه الخلية)

تعريف كفاءة ادارة النشاط الأساسي مشتملة على قيمة التسهيلات الائتمانية

1- يقصد بإدارة النشاط الأساسي للقطاع هو مجموع ادارة رؤوس الاموال العاملة للشركات التي تعمل في هذا القطاع. (من حيث تجهيز المنتج – سواء بإنتاجه او شراءه – ثم بيعه وتحصيل قيمته) بهدف تحقيق مجمل ربح يكون قادر على

تغطية كافة المصاريف الادارية والائتمانية وينتج عن ذلك صافي ربح يكافئ رؤوس الاموال العاملة لهذه الشركات.

2- يقصد بكفاءة ادارة النشاط الأساسي للشركة هو قدرة جميع اداريو الشركات العاملة في هذا القطاع على تكرار عدد دورات رأس المال العامل في السنة المالية الواحدة بهدف تعظيم صافي ارباحها.

3- يقصد شاملة التسهيلات الائتمانية هي قدرة نجاح جميع اداريو الشركات العاملة في هذا القطاع على ادارة قيمة هذه التسهيلات من اجل الاستفادة منها في تحقيق المزيد من الارباح لتلك الشركات.

4- هنا يتعرف المسئولين عن ادارة هذا القطاع على كفاءتهم فى ادارة النشاط الأساسي شاملة قيمة التسهيلات الائتمانية.

5- لذا تنقسم كفاءة ادارة النشاط الأساسي مشتملة التسهيلات الائتمانية الى: ممتاز – جيد جدا – جيد – مقبول – ضعيف – خسائر

تقييم كفاءة ادارة النشاط الأساسي مشتملة على قيمة التسهيلات الائتمانية لهذا القطاع

- حقق هذا القطاع درجة كفاءة ادارة النشاط الأساسي مشتملة على قيمة التسهيلات الائتمانية لهذا القطاع جيد

القضايا التي تنشا من هذه الخلية (كفاءة ادارة النشاط الأساسي مشتملة على قيمة التسهيلات الائتمانية)

1- استخدام أدوات ضبط السوق وزيادة القوة الشرائية.

2- موقف هذا القطاع من الاستثمار.

مميزات ومحاذير القضايا التي تنشا من خلية كفاءة ادارة النشاط الأساسي مشتملة على قيمة التسهيلات الائتمانية لهذا القطاع.

1- استخدام أدوات ضبط السوق من اجل زيادة القوة الشرائية:

يجب علي الدولة ان تضبط اسعار السوق من اجل الحفاظ على القوة الشرائية حتى لا يحدث خلل في تحقيق العدالة الاجتماعية لأفراد المجتمع.

2- موقف هذا القطاع من الاستثمار.

- يجب علي الدولة ان تشجع الاستثمار في شركات هذا القطاع لإنه يحقق درجة كفاءة ادارة النشاط الأساسي مشتملة على قيمة التسهيلات الائتمانية لهذا القطاع جيد. وذلك بهدف زيادة السلع والخدمات مما يخفض من اسعارها والعمل علي زيادة التوظيف للقضاء على البطالة. وايجاد مصادر دخل لهؤلاء العاطلين.

كيفية استخدام ادوات السياسة المالية والنقدية والتشريعات وتدخل الدولة

نحو قضية ضبط السوق وزيادة القوة الشرائية

- عندما تقدم شركات هذا القطاع منتجات إستراتيجية (من سلع وخدمات) يحتاجها جموع الشعب وفي نفس الوقت يعجز المواطن على شراء هذه المنتجات نتيجة الاستغلال أو ضعف القوة الشرائية عندئذ يجب على المسئولين إتباع الاتي من اجل القضاء على الاستغلال:

1- استخدام اداة السياسة المالية (وهذا يستلزم وجود بطاقة ضريبية لكل من يتربح من نشاطه مع وجود عقاب قانوني لمن يخالف) علي الدولة ان تختار إحدى الطرق على النحو التالي:

أ- فرض تسعيرة استرشادية.

ب-فرض تسعيرة الجبرية.

ت-استخدام الضريبة التصاعدية.

2- تدخل الدولة كفاعل اقتصادي لضبط السوق لمنع الاستغلال

- احيانا لا يجدي استخدام اداة السياسة المالية حيث يعترض اصحاب المصلحة على وجود التسعيرة الاسترشادية او التسعيرة الجبرية تحت شعار اننا نعمل في سوق حر (اقتصاد راس مالي) وليس سوق مخطط (اقتصاد اشتراكي) هذا من ناحية ومن ناحية اخري يضغط اصحاب المصلحة علي الدولة عندما تستخدم الدولة الضريبة التصاعدية. حيث يتم تخويف المستثمرين بحجة وجود ضرائب عالية علي الاستثمار في هذه الدولة. مما يؤدي الي هروب الاستثمار. لذا يجب علي الدولة ان تدخل

كوحدة اقتصادية مثل اي وحدة اقتصادية تعمل في البلد باليات السوق الحر. وفي خلال الفترة المطلوب فيها ضبط السوق فقط. فان كان الاستغلال من الوسطاء تدخلت الدولة كوسيط منافس. اما إذا كان الاستغلال من المنتجين تدخلت الدولة كمنتجة. ثم تبيع أسهم تلك الوحدة الاقتصادية في البورصة بعد القضاء على هذا الاستغلال.

كيفية استخدام ادوات السياسة المالية والنقدية والتشريعات وتدخل الدولة نحو قضية الاستثمار في هذا القطاع

- يجب علي الدولة تشجيع الاستثمار خصوصا ان هذا القطاع حقق كفاءة جيد فهو جاذب للاستثمار ويمكن تشجيع الاستثمار من خلال إحدى الطريقتين التالية:

1- استخدام اداة السياسة المالية والنقدية والتشريعات القانونية

أ- استخدام السياسة المالية عن طريق تخفيض رسوم الجمارك والرسوم الانتاجية.

ب-استخدام السياسة النقدية عن طريق تخفيض اسعار الفائدة المدينة واسعار الصرف.

ت-ايجاد تشريعات قانونية من حيث استغلال الاراضي وتسهيلات الاستيراد والتصدير.

ث-تفعيل كامل لتنشيط عمل البورصة

2- تدخل الدولة كمستثمر اقتصادي

- احيانا يمتنع المستثمرون لأسباب عديدة عن اقامة المشاريع الاقتصادية والتي تحتاجها الدولة من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات والقضاء على البطالة. عندئذ تدخل الدولة كوحدة اقتصادية مثل اي وحدة اقتصادية تعمل في البلد باليات السوق الحر. وفي خلال الفترة المطلوب فيها اقامة هذه المشاريع فقط. حتى تحقق الاهداف المطلوبة من اقامة هذه المشاريع ثم تبيع أسهم تلك الوحدة الاقتصادية في البورصة.
- **انت تكلمت عن كيفية استخدام ادوات السياسة المالية والنقدية والتشريعات وتدخل الدولة نحو قضية ضبط السوق وزيادة القوة الشرائية. وذلك من خلال فرض تسعيرة**

استرشادية. او فرض تسعيرة الجبرية. وهذا معروف فكيف تستخدم الدولة الضريبة التصاعدية؟

- في النموذج تقييم قطاعات الدولة تم معرفة كيف تضبط الدولة أسعار هذا القطاع وهنا الإجابة على المهمة الثالثة والتي كانت كيف تمنع الدولة الظلم أو الجور والذي يحدث من بعض الرأسماليين ضد فئة محدودي الدخل في شكل ارتفاع مستمر للأسعار. مما يعوق تحقيق العدالة الاجتماعية والتي ترغب الدولة في تحقيقها. لذا يجب علي الدولة أن تنتهج الخطوات التالية لكبح ارتفاع الأسعار في النظام الرأسمالي من خلال استخدام الضريبة التصاعدية وهي على النحو التالي:

1- يجب علي كل من يمارس عمل يتربح منه أن يستخرج بطاقة ضريبية (هنا تتعرف الدولة علي كل من يمارس عمل يتربح منه في كافة قطاعات الدولة والذي لا يستخرج هذه البطاقة ويضبط بعمل يتربح منه يدفع غرامة ضخمة مع التهديد له بالحبس حتى يقع كل تاجر جشع تحت أعين الحكومة).

2- فتح حساب بنكي لكل من يمارس عمل يتربح منه (لخصم الضريبة تلقائيا من حسابه البنكي وتوريدها لمصلحة الضرائب دون مماطلة).

3- عمل اكواد للسلع والخدمات.

4- وضع أسعار استرشادية لجميع السلع والخدمات في الدولة.

5- تستخرج فاتورة من ماكينة لدي البائع يتضح في هذه الفاتورة السعر المباع به حيث تكون هذه الماكينة مرتبطة عن طريق النت بحساب التاجر في البنك.

6- عمل برنامج يطابق فيها الأسعار الاسترشادية بالأسعار الفعلية التي تمت.

7- فان كانت الأسعار في حدود الأسعار الاسترشادية، تم إعفاء الضريبي وان كانت غير ذلك حسبت ضريبة بنسبة اعلي من الضريبة المعتاد خصمها على الأسعار المغال فيها وتخصم من حساب التاجر في البنك تلقائيا. وتورد إلي مصلحة الضرائب. (هذا ما يسمي بالضريبة التصاعدية) هذه الطريقة تعمل

على عدم الغلو في الأسعار لعلم التاجر بان الدولة تراقبه. حيث قد تضره الأسعار المرتفعة نتيجة احتساب الدولة ضرائب تصاعدية تأخذها الدولة منه تلقائيا فيعمل على خفض الأسعار.

- وبالتالي تتميز هذه الطريقة بالآتي:

1- الرقابة الالكترونية والتي تمنع الرشوة.

2- أصبح كل من يمارس عمل على ارض الدولة مراقبا من الدولة.

3- تتحكم الدولة في غلو الأسعار وقتما تشاء.

4- تحافظ الدولة علي القوة الشرائية لشريحة كبيرة من المجتمع وحمايتها من الجشع.

- **انت كلمتنا عن تقيم الاقتصاد الجزئي من اجل معرفة الشركات المتعثرة وعلاجها. ومعرفة الشركات الرائدة من اجل استثمار الدولة فيها. وكلمتنا عن تقييم قطاعات الدولة من اجل معرفة كيفية استخدام ادوات السياسة المالية والنقدية والتشريعات والاتفاقيات الدولية لتشجيع الاستثمار. وكيفية التحكم في ارتفاع اسعار السلع والخدمات. ولكن لم تكلمنا عن تقييم المنظومة الاقتصادية في الدولة ككل. فما قولك؟**

- نعم يوجد نموذج والذي يقيم المنظومة الاقتصادية للدولة فهو على الرابط التالي:

http://www.geneec.com/responses4.php

النموذج الخامس: تقييم المنظومة الاقتصادية للدولة وهو على النحو التالي:

تقييم الدول

مصر اختار الدولة التي تعمل فيها الشركة

2015 اختار سنة التقييم

ة قيم الشركة تقييم الدولة

تقرير تقييم الدول

(قياس الخلية الاولي – تقييم المنظومة الاقتصادية – وكيفية تحقيق القضايا التي تنشا من هذه الخلية)

هدف تقييم المنظومة الاقتصادية

- الهدف من تقييم المنظومة الاقتصادية لاي دولة هو قياس مدي مساهمة المنظومة الاقتصادية في تحقيق ما يلي:

1- بناء دولة قوية (بناء مؤسسات قوية مثل الجيش – الشرطة – القضاء – البنية التحتية ..الخ) وقياس ذلك متروك لأصحاب الشأن حيث يخرج ذلك عن بحثنا الاقتصادي.

2- تحقيق الرفاهية بعدما يتحقق العدالة الاجتماعية لأفراد المجتمع وهو مجال دراستنا.

كيف تحقق الدولة العدالة الاجتماعية

تحقق الدولة العدالة الاجتماعية عندما يكون هناك:

اولا: ايرادات تفي باحتياجات الاساسية لأفراد المجتمع

وتتلخص مصادر ايرادات الدولة فيما يلي:

1- الموارد الطبيعية (مثل البترول – المعادن – الغابات ...الخ) وهو ما يعطي ميزة للدولة إذا أحسن استغلال هذه الموارد.

2- ناتج الابتكارات (ابتكارات تكنولوجية – صناعية – دوائية – زراعية ...الخ) وهو ما يحقق ايرادات ضخمة إذا ما انفقت الدولة جيدا علي الابحاث الخاصة بهذه الابتكارات.

3- الايرادات السيادية (الضرائب – الرسوم الجمركية – الرسوم .... الخ) وهذا الايراد ناتج عن ادارة الدولة للوحدات الاقتصادية العاملة في البلاد. حيث تزداد الايرادات السيادية عندما تقوم الدولة بالآتي:

أ- الحفاظ على الاستثمار القائم في البلاد وذلك للحفاظ على الموارد البشرية والموارد المادية المتاحة في البلاد.

ب-زيادة الاستثمارات سواء عن طريق جذب مستثمرين جدد او عن طريق اقامة المشاريع الاقتصادية عن طريق الدولة ثم تطرح الدولة أسهم هذه المشاريع في البورصة.

تعمل الاستثمارات القائمة والجديدة على تحقيق الاتي:

1- الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات والعمل على تصدير الفائض لتحقيق فائض في العملات الاجنبية.

2- عندما تتوفر السلع والخدمات تصبح الاسعار متوازنة خصوصا عندما تمنع الدولة استغلال رفع الاسعار بدون مبرر.

3- القضاء على البطالة وزيادة القوة الشرائية للعاملين في هذه الوحدات الاقتصادية.

ايرادات الاقتصاد الجيني: حيث يعتمد الاقتصاد الجيني في بنيته علي الشركات المساهمة والتي يجب ان تكون اسهم هذه الشركات متداولة في البورصة. حيث يمكن للدولة ان تكتتب بنسبة تقل عن 10 % من اسهم الشركة (حتي لا يكون للدولة عضو في مجلس ادارة هذه الشركات وحتي لا يقال ان الدولة تأمم الشركات) هذه النسبة تكون من اجمالي اسهم الشركات المساهمة الرائدة (الشركات المساهمة الرائدة هي الشركات التي تحقق ارباح اضعاف ارباح البنوك وهذه الشركات يمكن للاقتصاد الجيني ان يحددها من خلال ميزانيات هذه الشركات والمقدمة للبورصة). حيث تكتتب الدولة في هذه الاسهم بالقيمة الاسمية. علي ان توزع ارباح هذه الشركات سنويا مما يحقق ايراد ضخم للدولة دون ان يتحمل المواطن او هذه الشركات عبء هذه الايرادات. ويمكن ان تحقق الدولة ايرادات اخري من هذه الاسهم عندما تبيع هذه الاسهم في البورصة بأسعار السوق (الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة السوقية)

ملحوظة: هذا الايراد في بعض الدول ضخم جدا.

ثانيا: **تتحقق العدالة الاجتماعية وهناك حالتين وهما:**

1- **في حالة توفر ايرادات مناسبة امام الدولة:** حيث تكون هذه الايرادات قادرة على استيفاء الاحتياجات الاساسية لجميع افراد المجتمع (مأكل – ملبس – صحة – تعليم – وسيلة انتقال...الخ) وذلك من خلال الدعم سواء الموجه الي السلع والخدمات او الدعم النقدي خصوصا عندما يكون دخل الافراد غير قادر علي تلبية احتياجاته السابقة.

2- **في حالة عدم توفر ايرادات مناسبة امام الدولة:** فعلي الدولة اتباع الاتي:

أن يكون هناك قانون في هذا البلد يحدد الحد الأدنى للأجور والمرتبات:

أ- ويتم هذا سواء في القطاع العام أو الخاص (هنا تتحمل الوحدات الاقتصادية العاملة في البلاد اعباء تحقيق العدالة الاجتماعية) حيث يعمل هذا القانون على

التوازن بين القوة الشرائية وبين أسعار السلع والخدمات في الدولة وإلا سوف تظهر الطبقية في المجتمع واستغلال طبقة أصحاب رؤوس الأموال ضد الطبقة العاملة في الدولة.

ب–القضاء على الاستغلال من خلال ضبط اسعار السوق:

احيانا لا يجدي استخدام اداة السياسة المالية حيث يعترض اصحاب المصلحة علي وجود التسعيرة الاسترشادية او التسعيرة الجبرية تحت شعار اننا نعمل في سوق حر (اقتصاد راس مالي) وليس سوق مخطط (اقتصاد اشتراكي) هذا من ناحية ومن ناحية اخري يضغط اصحاب المصلحة علي الدولة عندما تستخدم الدولة الضريبة التصاعدية حيث يتم تخويف المستثمرين بحجة وجود ضرائب عالية علي الاستثمار في هذه الدولة مما يؤدي الي هروب الاستثمار. لذا يجب علي الدولة ان تدخل كوحدة اقتصادية مثل اي وحدة اقتصادية تعمل في البلد باليات السوق الحر وفي خلال الفترة المطلوب فيها ضبط السوق فقط. فان كان الاستغلال من الوسطاء تدخلت الدولة كوسيط منافس اما إذا كان الاستغلال من المنتجين تدخلت الدولة كمنتجة ثم تبيع أسهم تلك الوحدة الاقتصادية في البورصة بعد القضاء علي هذا الاستغلال

شروط تقييم المنظومة الاقتصادية

تتلخص شروط تقييم المنظومة الاقتصادية فيما يلي:

- **الشرط الأول:** أن يكون هناك قانون في هذا البلد يحدد الحد الأدنى للأجور والمرتبات سواء في القطاع العام أو الخاص (هذا امر مهم جدا) حيث يعمل هذا القانون علي التوازن بين القوة الشرائية وبين أسعار السلع والخدمات في الدولة وإلا سوف تظهر الطبقية في المجتمع واستغلال طبقة أصحاب رؤوس الأموال ضد الطبقة العاملة في الدولة.

الشرط الثاني: أن تكون كفاءة إدارة المنظومة الاقتصادية خاصة بالمنتجات التي بيعت في السوق المحلي (دون استخدام القوة الشرائية للبلاد الأخرى والتي تمت عن طريق التصدير وذلك للوقوف علي مدي مساهمة القوة الشرائية المحلية لأفراد المجتمع في تدوير رأس المال العامل والخاص بالشركات العاملة بالبلد).

- لذا تنقسم كفاءة إدارة المنظومة الاقتصادية والخاصة بالمنتجات التي بيعت في السوق المحلي الى: ممتاز – جيد جدا– جيد – مقبول – ضعيف – خسائر

تقييم كفاءة ادارة المنظومة الاقتصادية

حققت المنظومة الاقتصادية درجة كفاءة مقبول.

دلالة درجة كفاءة المنظومة الاقتصادية التي تحققت

- يدل هذا المعيار علي انه تم تدوير رأس المال العامل والخاص بجميع الشركات العاملة في الدولة مما نتج عنه حجم من المنتجات (سواء كان سلع أو خدمات) وجدت هذه المنتجات من يشتريها (وذلك بعد استبعاد المنتجات التي تم تصديرها إلي الخارج وتعاملت مع قوة شرائية أخري غير محلية هذا مهم جدا). ثم حققت كفاءة بدرجة مقبول وهذا يدل علي أن القوة الشرائية والمتداولة في المنظومة الاقتصادية لهذه الدولة منخفض (بشرط أساسي أن يكون هناك قانون يحدد الحد الأدنى للأجور والمرتبات يفي بالاحتياجات الأساسية للموظفين والعمال وإلا يصبح التقييم الاقتصادي لهذه الدولة لا معني له) لذا علي هذه الدولة ان تقوم بالاتي:

1- إذا كانت هذه الدولة غنية فعليها أن تدعم السلع والخدمات – أو زيادة القوة الشرائية لمواطنيها عن طريق زيادة الأجور والمرتبات أو إعطاء منح نقدية لهم.

2- إذا كانت دولة فقيرة وهناك خلل في دخول الأفراد تفرض الدولة الضريبة التصاعدية (أو الإضافية) علي الشركات التي ترفع أسعارها بدون مبرر او تتدخل الدولة كوحدة اقتصادية منافسة لضبط الاسعار وذلك بهدف زيادة القوة الشرائية لأفراد المجتمع

مع ايجاد قانون يحدد الحد الأدنى للأجور والمرتبات بشرط ان يفي بالاحتياجات الأساسية للموظفين والعمال.

ومن خلال هذا النموذج والخاص بتقييم الدولة يتم معرفة هل حققت الدولة العدالة الاجتماعية أم لا.

ملحوظات:

1- يمكن للدولة أن تستخدم قاعدة البيانات الاقتصادية من اجل الترويج لمنتجات الشركات العاملة على ارض الوطن في جميع أنحاء العالم.

2- يمكن للدولة أن تتيح جزء من قاعدة البيانات الاقتصادية أمام الباحثين عن العمل للتوظف بالشركات والموجودة بقاعدة البيانات الاقتصادية.

مما سبق تعرفنا كيف تتحكم الحكومة في الاقتصاد المحلي حيث وجدنا الاتي:

بالنسبة للاقتصاد الجزئي

1- تم معرفة الشركات المتعثرة. وتم ارسال تقرير التقييم لتلك الشركات من اجل علاجها وكذلك من اجل الحفاظ على مواردها الاقتصادية.

2- تم معرفة الشركات الرائدة حيث تمكن هذه الشركات ان تستثمر الدولة فيها بنسبة الـ 10% لتحقيق ايرادات اضافية للدولة.

بالنسبة للاقتصاد الكلي علي مستوي القطاعات

1- تم معرفة كيف ومتي تستخدم الحكومة ادوات السياسة المالية والنقدية والتشريعية والاتفاقيات الدولية.

2- تم معرفة كيف تتحكم الدولة في الاسعار المغال فيها.

3- تم معرفة القطاعات الجاذبة للاستثمار.

بالنسبة للاقتصاد الكلي علي مستوي منظومة الاقتصادية للدولة

1- تم معرفة القوة الشرائية السائدة في البلاد.

2- تم معرفة وجود العدالة الاجتماعية من عدمه.

ثانيا: كيف تتحكم الحكومة في الاقتصاد العالمي.

- **انت قلت في عنوان هذا الباب كيف تتحكم الدولة في الاقتصاد العالمي. ليه بتفكر ان الدولة تتحكم في اقتصاد دول اخري. هو انت عندك فكر استعماري؟**
- لا بالطبع هذا غير وارد بالمرة في فكرنا او عقيدتنا. بل سيادتك لو فاكر أنى قد انكرت ذلك على الدول الاستعمارية راجع موضوعنا سوء توزيع الدخل الناتج عن الظلم.
- **طب انت ايه تقصده بان تتحكم الدولة في الاقتصاد العالمي او بمعني اخر ما هي الحكمة من ذلك؟**
- عندما يرغب مسئولو الدولة في تحقيق إيرادات من الاقتصاديات العالمية (غير الاقتصاد المحلي). وهذه هي الحكمة فهناك طريقان لتحقيق مثل هذه الإيرادات.

الطريق الأول: أن تزيد الدولة من حصتها في مدخلات حركة التجارة العالمية.

حيث يتحقق الإيراد عن طريق أن تزيد الدولة من حجم المنتجات المصدرة إلى الخارج. وهذا يتوقف علي جودة هذه المنتجات والتي تنشأ نتيجة مدي إنفاق الدولة علي البحث العلمي لتحسين وتطوير هذه المنتجات. لتصبح منافسة في الأسواق العالمية. وهذا الطريق ممهد فقط امام الدول المتقدمة تكنولوجيا. وقليل لبعض الدول البترولية.

- **الطريق الثاني:** أن تتحصل الدولة علي ناتج عمل الاقتصاديات العالمية. هنا يتحقق الإيراد عن طريق الاستثمار في الشركات الرائدة والموجودة في مختلف دول العالم. حيث تعطي الشركات الرائدة أرباح سنوية أكبر من فوائد البنوك. كيف يتم ذلك؟ والإجابة هي أن تستثمر الدولة في الشركات الرائدة عن طريق شراء أسهم هذه الشركات من بورصات تلك الدول المختلفة.

- **وهي الدولة ازاي تكتشف الشركات الرائدة لكي تستثمر فيها وتضمن حصولها علي إيرادات ضخمة علي استثماراتها؟**
- توجد عدة نماذج يمكن من خلالها اكتشاف الشركات الرائدة والتي سوف تساهم في زيادة إيرادات الدولة. وكلها على نفس الموقع الذي ذكرناه
- نذكر هذه النماذج على النحو التالي:
- الخطوة الأولي: إنشاء قاعدة بيانات بجميع الشركات المسجلة في بورصات العالمية.
- **ازاي؟**
- أشرنا في الاقتصاد المحلي أن الدولة تنشأ إدارة خاصة تكون مهمتها إنشاء قاعدة البيانات الاقتصادية (سواء قاعدة بيانات اقتصادية للاقتصاد المحلي أو قاعدة بيانات خاصة بالشركات المسجلة في البورصات العالمية) وتكون مهمة هذه الإدارة أن تدير الملفات الاقتصادية.
- لذا يمكن استخدام النماذج التالية:
- **النموذج الأول:** فيه تقوم الجهة الإدارية بإدخال بيانات الميزانيات الخاصة بالشركات المسجلة في البورصات العالمية. (حيث نصت القوانين على كل شركة مسجلة في البورصة أن تنشر ميزانياتها كل ربع سنة للوقوف على المركز المالي لها. ومعرفة التطورات التي تمر بها الشركة) لذا يجب على هذه الإدارة أن تدخل بيانات تلك الميزانيات في النموذج التالي وهو موجود على الرابط التالي

http://www.geneec.com/cc.php

تقييم اسهم الشركة من اجل الاستثمار

ادخل كود الشركة إذا اردت:

ادخل اسم الشركة إذا اردت:

ادخل القطاع إذا اردت:

ادخل العملة إذا اردت:

القيمة الاسمية:

اجمالي حقوق الملكية = (راس المال + الاحتياطات + الارباح - الخسائر ان وجدت) :

عدد الاسهم:

عمولة الشراء والبيع:

اعلي سعر:

اقل سعر:

القيمة السوقية:

قيمة الكوبون او ادخل صفر:

صافي الربح:

قيمة إجمالي الأصول الثابتة والمتداولة بالميزانية عام التقييم:

اقل وحدة قياسية للقيمة المراد الشراء بها:

عدد الاسهم المقيدة بالبورصة:

عدد الاسهم المتداولة:

تقييم اسهم الشركة من اجل الاستثمار | اءالغاء

- من خلال النموذج السابق يمكن إنشاء قاعدة بيانات اقتصادية والخاصة بالبورصات العالمية.

ملحوظة: (يمكن للمستخدم ان يأخذ نسخة – كوبي – من الجدول والذي يمثل نتائج النموذج السابق والذي يجعلك ان تتخذ القرار الصائب – ويحفظها علي إحدى المستندات لدية – يفضل صفحة اكسيل).

- فبعد ادخال البيانات في النموذج السابق ستظهر نتائج التقييم في الجدول التالي.

اما إذا اردت ان تعرف التفاصيل ارجع الي كتابنا (كيف تحدد الاسهم المربحة بنفسك).

مثال عملي من اجل ان نتعرف كيف نتخذ القرار الصحيح (ارقام الجدول لشركات حقيقية)

		مسلسل	شركة رقم 1	شركة رقم 2	شركة رقم 3
البيانات الاساسية		كود الشركة	--	--	--
		اسم الشركة	--	--	--
		القطاع	رعاية صحية وادوية	اتصالات واعلام وتكنولوجيا المعلومات	أغذية ومشروبات و تبغ
		العملة	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
		القيمة الاسمية للسهم	1	0.5	5
		القيمة الدفترية للسهم	0.4705	3.8707	0.6802
		سعر شراء السهم	0.546	4.490	0.789
		تكلفة شراء السهم	0.549	4.517	0.794
		سعر بيع السهم	0.560	4.603	0.809
		ربحية السهم	0.007	0.058	0.010
		نسبة ربحية السهم %	%1.30	% 1.3	%1.30
		اقل وحدة قياسية للشراء	10000	10000	10000
		عدد أسهم الصفقة	18321	2227	12674
		ربحية الصفقة	129.995	129.995	129.995
التحليل الفني	اعلي سعر سوقي	القيمة	0.5	6.12	17.2
		النسبة	-%8.393	% 36.303	%2079.901
	اقل سعر سوقي	القيمة	0.5	4.00	11.25
		النسبة	-%8.393	-% 10.913	%1325.807
	المخاطرة السوقية	القيمة السوقية	0.5600	4.7900	16.6600
		عدد سنوات الاسترداد	2.3769	2.9688	293.6620
التحليل المالي	الموقف من التصفية	نسبة الزيادة او النقص في حقوق الملكية	-%52.947	% 674.137	-%86.396
		موقف الشركة من التصفية	تصفي	لا تصفي	تصفي
	كفاءة الشركة	كفاءة الشركة	خسائر	جيد جدا	خسائر
		كفاءة المديرين عن ميزانية	2019/12/31	2019/9/30	2019/09/30
	اخر كوبون	القيمة	--	0.85	--
		النسبة	--	% 18.82	--
		التاريخ	--	2019/6/12	--
بيانات ثانوية	الاسهم النشطة	عدد للأسهم المقيدة	24500000	106060606	39000000
		عدد الاسهم المتداولة	4659	30716	81517
		نسبة الاسهم المتداولة	%0.019	% 0.029	%0.209

انت والاقتصاد

- بعدما تعرفنا في الباب الاول (فيروسات الشبح الخفي) في كيفية التأثير السلبي والذي تحدثه القرارات الاقتصادية عليك.
- وبعدما تعرفنا في الباب الثاني علي ماهية كل من منظومة الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي والاقتصاد العالمي. وماهي العناصر التي تكون كل منظومة. وكيف تدار تلك النظم بصورة صحيحة، حتى لا ينتج عن ذلك ظهور فيروسات الشبح الخفي والتي تؤثر سلبا علي حياتك.
- وبعدما تعرفنا في الباب الثالث في كيف تتحكم الحكومة في الاقتصاد المحلي من خلال اكتشاف الخلل الاقتصادي وكيفية علاجه واتخاذ القرارات التي تمنع ظهور فيروسات الشبح الخفي وكيف تتحصل الحكومة على ناتج الاقتصاد العالمي والذي يساعدها على تصحيح مسار عمل منظومة الاقتصاد ككل. كل هذا بهدف تلافي اي سلبيات تحدث وتؤثر عليك بالإضافة الي تحقيق ايرادات تكن عونا للدولة من اجل عدم اتخاذ قرار يؤثر عليك سلبا.
- **هل لو عالجت الدولة فيروسات الشبح الخفي الاربعة والتي انت ذكرتها (التضخم – سعر الصرف – الدين العام الداخلي والخارجي – وسوء توزيع الدخل الناتج عن الظلم) نصبح لا نعاني من الامراض الاقتصادية؟**
- بالطبع لا.
- **لماذا؟**
- لأنه توجد العديد من فيروسات الشبح الخفي تؤثر سلبا عليك غير الاربعة والتي ذكرتهم كمثال للتوضيح. ويمكن ان اذكر لك الكثير من تلك الفيروسات على النحو التالي:

1- التضخم.

2- تعويم سعر الصرف.

3- الدين الداخلي والخارجي.

4- تحويلات العاملين والقروض النقدية.

5- سرعة دوران السيولة وزيادة الانفاق الاستهلاكي وقلة الناتج القومي.

6- عدم الاستثمار والمضاربة في البورصة.

7- التضخم الخارجي والذي يأتي مع الاستيراد.

8- زيادة الائتمان الاستهلاكي.

9- عدم التوظيف المالي المباشر.

10-وجود فوائد كبيرة على الودائع والائتمان.

11-تركيز الثروة في عدد قليل من فئات الشعب.

12-الجشع والمسبب في ارتفاع الاسعار.

13 – استغلال اصحاب الشركات العمالة بسبب احتياجهم للعمل.

14- الاحتكار.

15- الوساطة.

16- غياب الدعم.

17- غياب براءات الاختراع وزيادة الجهل واللهو.

18- عدم توازن في عمل مهام الاقتصاد الكلي.

19- غياب قاعدة بيانات اقتصادية واضحة لاتخاذ القرار السليم.

20 – استخدام ادوات السياسة المالية والنقدية والتشريعية بصورة مغالي فيها.

21- ضعف الاتفاقيات الدولية من اجل جذب الاستثمار.

22- عدم تنوع ايرادات الدولة.

23 – غياب النماذج التي تجعل الدولة تتخذ القرار الرشيد بناء علي بيانات علمية وفعلية.

- **يا نهار ابيض نحن كدة مش سنخلص ابدا من تلك الامراض الاقتصادية. مش كفانا فيروسات تنهش في اجسامنا. فاضل كمان فيروسات تأكل تعبنا وشقانا. ايه الحل.**
- عزيزي القارئ لا تنزعك. انت يجب ان تكون أكثر الناس اطمئنانا لأنك صاحبتي في هذه الرحلة وعرفت تماما كيف نعالج جميع الفيروسات السابقة. فاذا نسيت اعد رحلتك مع هذا الكتاب واقراه مرة اخري لتزداد اطمئنانا.
- **جاء دوري لأسائلك عزيزي القارئ. إنك علمت كيف تؤثر القرارات الاقتصادية علي حياتك. فما هو اعتقادك في كيفية مدي قدرتك ان تؤثر انت في الاقتصاد؟ او بمعني اخر من انت عزيزي القارئ؟**
- **بصراحة انت فاجأتني بسؤالك هذا وانا مش عارف ازاي اؤثر على الاقتصاد.**
- تعالي معي لنسترجع بعض المعلومات قد مررنا بها في هذا الكتاب لنتعرف علي:

<u>كيف تؤثر انت في الاقتصاد</u>

1- نلاحظ دائما ان كثير من الدول في حالات كثيرة جدا انها تلجأ الي الاستيراد. فاذا كانت دولتك من ضمن هذه الدول. فانت محظوظ. فتعرف على ما تستورده دولتك وقم انت بإنتاجه، حتى لو كانت ابسط الاشياء. ليس من الضروري ان تبدأ مشروعك بشكل ضخم ابدأ بنفسك بإنتاج ابسط السلع التي تستورد (لان هناك سوق مفتوح امامك في دولتك والا لماذا تم استيراده من الخارج). كن صبورا وتعلم كيف يكون منتجك ذات جودة تضاهي المستورد. وتعرف على اسباب الجودة في المنتج التي تريد تصنيعه. وهناك امامك فرصة عظيمة ان تتواصل مع قرناء لك من اجل ان تتعاونوا مع بعضكم البعض لإظهار مشروعك. ولا تيأس كن واحدا من هؤلاء:

1- ان تكون صانع للحدث.

2- او ان تكون مشارك للحدث.

3- ولا تكون من مشاهدي الحدث.

كن صاحب فكر، حتى لو كانت فكرتك غير ملموسة فكر دائما كيف تؤثر انت في الاقتصاد كما ان الاقتصاد يؤثر فيك.

اسوق عزيز القارئ تلك القصة الملهمة في كيفية تأثير فكر الفرد الايجابي على المنظومة الاقتصادية.

الشاب الياباني تاكيو اوساهيرا وبداية الثورة الصناعية في اليابان

قصة كفاح ونجاح، قصة شاب اسمه تاكيو اوساهيرا والذي خرج من اليابان مسافراً مع بعثةٍ متجهين إلى ألمانيا (بعد الحرب العالمية الثانية)، وحلمه الذي يتمنى تحقيقه هو أن ينجح في صناعة محرك يكون أول محرك كامل الصّنع يحمل شعار صُنع في اليابان، بدأ يدرس بجد وعزيمة أكثر. مضت السنوات سراعاً كان أساتذته الألمان يوحون إليه بأن نجاحك الحقيقي هو من خلال حصولك على شهادة الدكتوراه في هندسة الميكانيكا، كان يقاوم تلك الفكرة ويعرف أن نجاحه الحقيقي هو أن يتمكن من صناعة محرك، بعد أن أنهى دراسته وجد نفسه عاجزاً عن معرفة ذلك اللغز. ينظر إلى المحرك ولازال يراه أمراً مذهلاً في صنعه غامضاً في تركيبه لا يستطيع أن يفكِّك رموزه.

جاءت الفكرة مرة أخرى ليحلق من خلالها في خياله وليمضي من خلال خياله نحو عزيمة تملكته وشعور أسره، تلك الفكرة (لابد الآن أن أتَّخذ خطوة جادة من خلالها أكتشف كيف يمكن أن أصنع المحرك).

- حضر ذات يوم معرضاً لبيع المحركات الايطالية , اشترى أحد المحركات بما يعادل راتباً كاملاً من رواتبه , أخذ المحرك إلى غرفته , بدأ يفكك قطع المحرك قطعةً قطعة , بدأ يرسم كل قطعة يفكِّكها ويضع لها رقماً , و يحاول أن يفهم لماذا وُضعت في هذا المكان وليس في غيره , بعد ما انتهى من تفكيك المحرك قطعة قطعة , بدأ

بتجميعه مرة أخرى , استغرقت العملية ثلاثة أيام , ثلاثة أيام من العمل المتواصل لم يكن ينام خلالها أكثر من ثلاث ساعات يومياً ويكتفي بوجبة طعام واحدة , في اليوم الثالث استطاع أن يعيد تركيب المحرك و أن يعيد تشغيله مرة أخرى , فرح كثيراً , أخذ المحرك , ذهب يقفز فرحاً نحو أستاذه , نحو مسئول البعثة و رئيسها : استطعت أن أعيد تشغيل المحرك , بعدما أعدت تجميع القطع قطعة قطعة , لقد نجحت , ولكن أستاذه أشار إليه بأن النجاح الحقيقي هو أن تأخذ هذا المحرك, و أعطاه محرك آخر : هذا المحرك لا يعمل , إذا استطعت أن تعيد إصلاح هذا المحرك فقد استطعت أن تفهم اللغز , تجربة جديدة , أخذ المحرك الجديد وبدأ في تفكيكه , و بنفس الطريقة , قطعة قطعة , بدأ يعمل على إعادة تجميع ذلك المحرك , اكتشف الخلل , ثلاث قطع من قطع المحرك تالفة وتحتاج إلى إعادة صهر وتكوين من جديد , فكر أنه إذا أراد أن يتعلم صناعة المحركات فلا بد أن يدرس كعاملٍ بسيط , كيف يمكن لنا أن نقوم بعملية صهر و تكوين و تصنيع القطع الصغيرة حتى نستطيع من خلالها أن نصنع المحرك الكبير.

وتمكن وبشكل سريع تجميع بقية القطع بعد أن اكتشف الخلل، ركب المحرك من جديد، بعد عشرة أيام من العمل المتواصل طربت أذنه بسماع صوت المحرك و هو يعمل من جديد، حمل المحرك سريعاً و ذهب إلى رئيس البعثة، الآن نجحت، الآن سألبس بدلة العامل البسيط و أتّجه لكي أتعلم في مصانع صهر المعادن , كيف يمكن لنا أن نصنع القطع الصغيرة , هذا هو الحلم , وتلك هي العزيمة , بعدما نجح رجع ذلك الشاب إلى اليابان , تلقّى مباشرة رسالة من إمبراطور اليابان , وكانوا ينظرون إليه بتقديس و تقدير , رسالة من إمبراطور اليابان ! ماذا يريد فيها؟

أريد لقاءك ومقابلتك شخصياً على جهدك الرائع وشكرك على ما قمت به.

رد على الرسالة. لا زلت حتى الآن لا أستحق أن أحظى بكل ذلك التقدير و أن أحظى بكل ذلك الشرف، حتى الآن أنا لم أنجح، بعد تلك الرسالة، بدأ يعمل من

جديد، يعمل في اليابان، عمل تسع سنوات أخرى بالإضافة إلى تسع سنوات ماضية قضاها في ألمانيا، كم المجموع؟ أمضى تسع سنوات جديدة من العمل المتواصل استطاع بعدها أن يحمل عشرة محركات صُنعت في اليابان , حملها إلى قصر الإمبراطور الياباني , وقال : الآن نجحت , عندما استمع إليها الإمبراطور الياباني و هي تعمل تَهلّل وجهه فرحاً , هذه أجمل معزوفة سمعتها في حياتي , صوت محركات يابانية الصّنع مئة بالمئة , الآن نجح تاكيو اوساهيرا , الآن استطاع أن يصنع ذاته عندما حَوّل الفكرة التي حلّقت في خياله من خلال عزيمته إلى هدف يراه بعينيه و يخطو إليه يوماً بعد يوم , عندما وصل إلى ذلك الهدف استطاع أن ينجح , في ذلك اليوم صنع ذاته , صناعة الذات انطلقت من ذلك الشاب ليتبنّاها كلّ عامل ياباني يرفع شعار. إذا كان الناس يعملون ثمان ساعات في اليوم سأعمل تسع ساعات. ثمان ساعات لنفسي ولأولادي والساعة التاسعة من أجل اليابان، تلك المعنويات جعلتنا نقول العالم يلهو والياباني يعمل، جعلتنا نفتخر بملبوساتنا وبمقتنياتنا لأنها صُنعت في اليابان.

- **متى يأتي اليوم ونعمل ساعة من أجل الوطن؟؟**
- **يقول العالم الجليل الدكتور / مصطفي محمود رحمه الله (ان قيمة الانسان هو ما يضيفه الي الحياة وذلك ما بين مولده وبين مماته). يقصد بما يضيفه الي الحياة. ليس لهوا او ظلما. بل ما يضيفه من منفعة الناس.**

شكر وتقدير

- عزيزي القارئ ارجوا ان تكون قد استمتعت معي بارتحالك معي من مدينة فيروسات الشبح الخفي الي مدينة الاقتصاد الجزئي ومدينة الاقتصاد الكلي ومدينة الاقتصاد العالمي وكذلك الي مدينة الامل وهي اكتشاف المرض وعلاجه وان اصبحت الدولة تتحكم في منع هذه الفيروسات المؤذية.
- عزيزي القارئ تشرفت بوجودك معي في رحلة الكتاب (انت والاقتصاد).

مع تحيات المؤلف

كتب المؤلف

الاقتصاد الجيني

أسس المؤلف علماً تحت عنوان (الاقتصاد الجيني). حيث إن هذا العلم استغرق ثلاثين عاماً من البحث. وتم تحكيم هذا البحث من خلال المنظمة العربية للتنمية الإدارية التابعة لجامعة الدول العربية. وقد صدر هذا العلم في طبعة خاصة. وهو كتاب يحدد المشكلة الاقتصادية تلقائيا دون تدخل العنصر البشري، ويعطي علاجا للمشكلة.

العلم المفقود في إدارة الأعمال.

أسس المؤلف علم النفس الوظيفي في كيفية توافق جينات الشخص مع جينات العمل الذي يقوم به (وضع الرجل المناسب في العمل المناسب) وكيف يتصرف هذا الموظف في العمل وقت الأزمات الاقتصادية.

كيف تحدد الأسهم المربحة بنفسك؟

وضع المؤلف قواعد صارمة للتحكم في التحليل الفني والتحليل المالي لتجنب المخاطر التي تحدث في عمليات بيع وشراء الأسهم، مع تحديد الأسهم المربحة. هذا بالنسبة للأشخاص الذين ليس لديهم خبرة سابقة.

أنت والاقتصاد.

يزور هذا الكتاب العديد من المدن في عالم الاقتصاد على النحو التالي:

1- مدينة فيروسات الشبح الخفي.
2- مدن النظم الاقتصادية.
3- مدينة الأمل، حيث نتعرف على الطرق التي تقودنا إلى عالم أفضل مما نعيشه.
4- مدينة القارئ للتعرف على من أنت عزيزي القارئ.

رقم الايداع	2023 / 17029
I S B N	978-977-94-6959-1